١٢٦٥

ط
٤٤

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1096

راغب پاشا كتبخانه‌سى
عدد
١٢٥٨

RAĞIP P.
Ka. N.
1255

قوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون فانه متوجه على الخلاف في القرائتين فان قراء غلبت بضم
الغين وحدها سيغلبون بفتح الياء فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر الفاعل متروك
والذي قراء غلبت بفتح الغين سيغلبون بضم الياء فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك
مفتاح

قوله ثم انه اي على المعاني عطف على فانه كشف عن حقائق التنزيل ولا يخفى ما في تلك القرائن من لطائف
بعضها انه مع ما ذكرنا من الغضر والتوقف على كثير من العلوم يحتمل براعة الاستهلال وحسن التورية
الغاية التي هي كشف الاستار عن وجوه الاعجاز المغنفي والسجع والاستعارة بالكناية
انه تعلق التي عم السمو لنظام المعاش ونجاة المعاد والتخييل والترشيح وحسن التمثيل

اي الخلق ما نواقب البعث في ظلم الظلماء فتح ظهر التدين بمنزلة ظهور الترشح الظلمة الجسمانية وازداد فتح الشرف واستنار العالم بلمعانه وتلالؤه وانتفى ظلمة الباطل بالكلية ذاده

والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت لانه يزول بتشكيك المشكك بل ربما يتعلق بالنقيض
خفا ذاده

النحل اي الانصاف بحقائق العلوم اي بوجودها المتوصل لا بتصورها ولا بتصورها وذلك لاتفاق اهل الملة والفلسفة على ان تكميل النفوس البشرية بتكميل القوى النظرية اعني معرفة الحقائق كما ينبغي والعملية اعني معرفة الحقائق كما ينبغي والعلمية اعني القيام بالامور على ما ينبغي
العلم والعمل بما ينفع نظام المعاش والنجاة العاد بل يحصل بها سعادة الدارين
العلم والموفر منا ونا وما اذ قد ذكر العلم بالكليات والموفر بالجزئيات

[illegible]
مقدمة الكتاب حكمة الشعر حكمة لتضمنه لمعنى نافع الشعراء
ولم يعطف الشعر بحكمة لان قصدها الاستئناف تحقيقا
جوابا لسؤال ربما يورد هنا وهو انه كيف
بدائع النعم وروائع الاصطناع تعالى انه انفى
اي الحكم بحكمته اي بعلمه يوضع كل شيء على ما ينبغي لنظام
العالم اي ترتيبه مع اصول الاجسام من الكواكب
والافلاك والعناصر التي هي اسباب لكونه
الحيوان والنبات والمعادن ولا شيء
نحو وجودنا وبقائنا ومعاشنا ومعادنا
على وفق ما تقتضيه الحال في حال العالم
ذا

الفرق جمع فرقة وهي الجماعة [illegible]
الاناس جمع لا واحد له من لفظه [illegible]
الانعام اي ان اعطى [illegible] يوصل اليه [illegible]
النعم والاتصال والانفصال ذاده

الغرة بالضم الاحمر بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم وغرة كل شيء اوله والمراد هنا مطلق الابيض ذاده

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم رب اختم بالخير

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان أتقن
بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال وأورد برأفته فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال والصلاة
على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة وأشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله
وأصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق وأشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فإن أحق
الفضائل بالتقديم وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للإحاطة
بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فإنه كشاف عن حقائق
التنزيل رائق مفتاح لدقائق التأويل فائق تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة إيضاح لمعالم
الإيجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله نبراس للغوص على فرائد مجمله
ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح إلى أنوار التأويل موارده شافية عن التهاب الأكباد إلى أسرار
التنزيل به تظهر لباب آثار تراكيبه وضحى ومنه تعذب عباب بحار أساليبه وصفا شعر
لا يدرك الواصفون لطائف خصائصه وإن بلغ سابقا في كل شأو وصفا ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم
أسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون في تحرير مقاصده حول القيل
والقال ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال لا تخرج عن ربقة التقليد أعناقهم
حتى تسرح في رياض التحقيق أحداقهم ولا ترتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى تنطبع دقائق
التعقل في ضمائرهم شكل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد
فهيهات التنبه للرمز الدقيق الشان أو التفطن للحن الخفي المكان وإني بعد ما قضيت من
بعض الفنون وطري وأجلت في مستودعات أسرارها قداح نظري بعثني صدق الهمة والارتقاء
إلى مدارج الكمال وفرط الشغف بأخذ العلم من أفواه الرجال على الترحل إلى جرجانية
خوارزم محط رحال الأفاضل ومخيم أرباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان و
حرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف و
إنفاد الأنفاس في عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان إلى الفحص عن دقائق علم البيان
أراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره وأباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد

الزاهية في بحاره وكثيرا ما يختلج في قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الإمام العلامة عمدة الإسلام
قدوة الأنام أفضل المتأخرين أكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب
بجامع دمشق أفاض الله عليه شآبيب الغفران وأسكنه فراديس الجنان إذ وجدته مختصرا جامعا لأصول
هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين منطويا على دقائق
هي نتائج أفكار المتأخرين ما بلغ غاية الإطناب ونهاية الإيجاز إلا يحاط عليه مخايل السحر ودلائل الإعجاز شعر
في كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى العلم
قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت أطلاله
ومعالمه حتى أشفت شموس الفضل على الأفول واستوطن الأفاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس
أطلال العلوم والفضائل ويتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل وهكذا تذهب الزمان
على الغبي ويعني العلم فيه ويندرس الأثر لكن لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب و
تحصيله وامتداد أعناقهم نحو الإحاطة بجمله وتفاصيله والتزمهم فحووا توفيق الاهتداء إلى ما فيه من
مطويات الرموز والأسرار إذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار ترى بعض متعاطيه قد
التقطوا بأفهامهم من ظاهر المقال من غير أن يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا السلوك
من غير دليل فضلوا النهج وضلوا عن سواء السبيل اختلست في أثناء التحصيل فرصا مع ما أتجرع من
الزمان غصصا وطفقت أقتحم موارد السهر غائصا في لجج الأفكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الأنظار
وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار إليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان
لا سيما دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم شمرت لشرح هذا
الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الأبية ويسهل طريق الوصول إلى ذخائر كنوزه الخفية وأودعته
فوائد نفيسة وبحث بها كتب القدماء وفوائد شريفة سمحت بها أذهان الأذكياء وغرائب نكت اهتديت إليها
بنور التوفيق ولطائف فقر تقاعس عنها التحقيق وتسببت في دفع اعتراضات تزيل الغلل والأصار
ومحنت في رد ما أورد عليه من مذهب البغي والاعتساف وأشرت إلى حل أكثر غوامض المفتاح
والإيضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح وأومأت
إلى مواضع زلت فيها أقدام الآخرين في هذه الصناعة وأعرضت عما وقع لبعض [illegible] هذا الكتاب

من غير بضاعة، ورفضت التأسي بجماعة الحظ والحقيق الواجبات، وما فوضت على نفسي شيئًا في تطويل الواضحات
وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف، رماني الدهر بالأرزاح، فؤادي في غشاء من نبال، فصرت
إذا أصابتني سهام تكسرت النصال على النصال، وذلك لتواتر الأخبار بتفاقم المصائب في العشائر والإخوان
عند تلاطم أمواج الفتن في بلاد خراسان. شعر: لا سيما دار بها حل الشباب تميمتي، وأول أرض مس جلدي ترابها
فلعمري جرد الدهر على ساكنيها سيف العدوان، وأباد من كان فيها من السكان، فلم يدع من أوطانها الأديار
لم تكلم من أم أوفى، ولم يبق منها إلا القوم يبلغ بها عجيب. شعر: كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر
الأوراق في زوايا الهجران، ونسجت عليها عناكب النسيان، وضرب بيني وبينها حجابًا مستورًا، وجعلها كأن لم تكن شيئًا
مذكورًا. وإلى الله المشتكى من دهر إذا أساء أصر على إساءته، وإن أحسن ندم عليه من ساعته، ثم ألجأني فرط الملال وضيق
البال إلى أن تلفظني أرض إلى أرض، وتجرني رفع إلى خفض، حتى أنخت بخجسته مطيتي، حماها الله تعالى عن الآفات، ففتح الله
عيني منها على جنة النعيم، بلدة طيبة ومقام كريم، لقد جمعت فيها المحاسن كلها، وأحسنها الإيمان واليمن والأمن والأمان. شعر
فشاهدت أن قد سطعت أنوار العلم والهداية، وخمدت نيران الجهل والغواية، وظل ظل الملك ممدودًا، ولواء الشرع بالعز
معقودًا، وعاد عود الإسلام إلى رونقه، وآض روض الفضل إلى مائه، وانتظم شمل الخلائق بعد الشتات، ووصل حبلهم
عقيب البتات، واستظل الأنام بظلال العدل والإحسان، وارتعوا في رياض الأمن والأمان، كل ذلك بيمن دولة
سلطان الإسلام، ظل الله على الأنام، مالك رقاب الأمم، خليفة الله في العالم، حامي بلاد أهل الإيمان، ماحي آثار الكفر
والطغيان، ناصر الشريعة الغراء، سالك الطريقة المستقيمة، باسط مهاد العدل والإنصاف، هادم أساس الجور والاعتساف
رافع لواء الولاية في الآفاق، مالك سرير الخلافة بالاستحقاق، المجتهد في نصب سرادق الأمن والأمان، الممتثل لنص
إن الله يأمر بالعدل والإحسان، الخالص طويته في إعلاء كلمة الله، الصادق نيته في إحياء سنة رسول الله. شعر: خليفة
ملك الآفاق سطوته، ولكن كان مبدأه سلكًا بنجوم حول ذراه العالمون كأنهم الحجاج بيت الله معتكفًا ... رضي منه الزمان
وكم مكائد يلظى من تحيط بها أطار صاعقة من نصله فيها إلى السماء، لواء الشرع قد سمكا، وصادق الرشد منها كل ممتشق الصاعقة
قد كان في ظلمات الغي منهمكًا، الدين صار قرير العين مبتسمًا، والملك قبل بالإقبال ممتسكًا، علا فأصبح يدعو الورى
ملكًا، وربما فتحوا عنا ملكًا. وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله، معز الحق والدين، غياث الإسلام
ومغيث المسلمين، أبو الحسين محمد كرت، لا زالت أقطار الأرض مشرقة بأنوار معدلته، وأغصان الجنات مورقة
بسحائب رأفته، فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الإسلام، وشيد بنيان الهداية إثر ما أشرف على الانهدام، أدا

وسطا على العالمين سحائب الإفضال والإنعام، وخص من بينهم العالمين لمزيد الإقبال والإكرام. شعر: أيا
أقامت في الرقاب له أياد، هي الأطواق والناس الحمام، فقلت الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن، ووسمت
بنسيان الأحبة والوطن، وصرت بنعيم لطفه مغبوطًا محظوظًا، وبعين عنايته ملحوظًا محفوظًا، فشددت لك عضدي و
هززت عطفي، ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق، وأفاض علي سجال التوفيق، حتى رجعت إلى ما جمعت، وشمرت
الذيل لتصحيحه وترتيبه، واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه، وأضفت إليه ما سنح به في أثناء ذلك
الفكر الفاتر، وسمح بعون الله النظر القاصر، فجاء بحمد الله كنزًا مدفونًا من جواهر الفوائد، وبحرًا مشحونًا بنفائس الفرائد
فجعلته تحفة لحضرته العلية، وخدمة لسدته السنية، لا زالت ملجأ لطوائف الأنام، وملاذًا لهم من حوادث الأيام، و
حصنًا حصينًا للإسلام، بالنبي وآله عليه وعليهم السلام. والمرجو ممن طالع وخلص إخواني أن يتحفوني بصالح
الدعاء، ويشكروا لي ما عانيت في هذا التأليف من الكد والعناء، وإلى الله أتضرع في أن ينفع به المحصلين
الذين هم للحق طالبون، وعن طريق العناد ناكبون، وعن ضغث خبث الحق المبين، لا يصور الباطل بصورة اليقين
وهذا الفريق موصوف عزيز المرام، قليل الوجود في هذه الأيام، فلقد غلب على الطبائع اللدد والعناد، وفشا الجدال
والحسد بين العباد، ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل، فحسبي ما أرجو من الثواب الجزيل
في الآجل، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، وسلم دائمًا كثيرًا كثيرًا. قال المصنف رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه أداءً لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر
أثر من آثارها. والحمد هو الثناء باللسان على الجميل، سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل، والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب
الإنعام، سواء كان ذكرًا باللسان أو اعتقادًا ومحبة بالجنان أو عملًا وخدمة بالأركان، فمورد الحمد هو اللسان وحده
ومتعلقه يعم النعمة وغيرها، ومورد الشكر يعم اللسان وغيره، ومتعلقه يكون النعمة وحدها، فالحمد أعم باعتبار المتعلق
وأخص باعتبار المورد، والشكر بالعكس، ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان، و
تفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة، وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان.
والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، ولذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما مما يوهم
باختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف، بل إنما تعرض للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهًا
على تحقق الاستحقاقين، وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه، على أن صاحب
الكشاف قد صرح بأن فيه أيضًا دلالة على اختصاص الحمد، وأنه به حقيق، وبهذا يظهر أن ما ذهب إليه من أن اللام
في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيًا على أن أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة

الله فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر الشاذة مد الا فعال واصله
النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات دال الفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغرا
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النايب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وح
لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر
الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قراين الاستغراق او على ان
اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمه استغراق وكذا في على
ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اى انعم به مع تعذره في المعطوف
عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من المفعول المحذوف
او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو وصف
اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا
يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول
ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي يحتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه
مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف
على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة
وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الا
جتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب
على من يزاحمه فيقع الجور فيختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة
بل لا بد لها من قوانين كلية هي علم الشرايع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو
الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته
من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل قوله وعلم من
عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشار اليه في قوله تعالى
خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلاة
على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة
اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرايع على ما فسره في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من

١٢٦٥

عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى
المعجز لان الفصل التمييز بين الشيئين ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب
البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اى الفاصل من الخطاب
الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها
الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن
الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع
اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وبعد
لما زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ استعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم
انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه
ما تقدم علم البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا
وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعله طائفة من العلوم
اجل ما سواها وجعلها من تلك الطائفة مع انه جعل ادعائية وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اى بعلم
البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم
سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان
المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار
والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي عم في جميع ما جاء به ليقتفي
اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات
وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر
هنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وتعذر وجه الاعجاز لا يمكن
كشف الغطاء عنها قلنا معنى كلامه هو انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر
هنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم

١٢٥٨ عدد

وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشار الى هذا في مواضع من
المفتاح كقوله في علم الاستدلال ووجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول
خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين
نعم للعلمين بيان وجه الاعجاز وادراك تحقيقه لا منشاء الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه
بلاغة القرآن الا تحت علم الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة
تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية فذكر الوجه ايهام او تشبيه
الاعجاز بالصورة الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح
وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن في قوله بعض مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي
ونظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق من غير
اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ وضم
بعضها الى بعض كيف اتفق كما في نظم الحروف فان توالیها في النطق والا لما كان للطائف العلمين مدخل
فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اضاف النظم الى القرآن ولان في استعارة لطيفة واشارة الى ان
كلماته كالدرر ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين
ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها
من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن
الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مراتب بعضها اليق بها
من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لالیه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها
للاصول والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه عند
العمل تأول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء
من الشيء المرتب الاجزاء عليه والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما
بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما اول بشيء
حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء
منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان

اي القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على
اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا
يتوقف على الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا
خبر ثالث كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا
جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة
وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه
ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا كاتب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر
وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لئلا يستغني عنه
ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد
والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب
الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد
وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا
الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع
اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه وترتيبه
اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه
اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول ولم ابالغ في اختصار
لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار
تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا
لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على الاصل
ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه
الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثله اذا قيل لم يأتني القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا
مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا
وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتوبيخا ثالثا كما يجب وصف مؤلفه بانه مختصر منقح

سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد
وغيرها فوائد عثرت اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم اقف
في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامه محتملا على وجه يمكن
تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصد وهذا يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته
على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوايد ومخترعات خاطره زوايد
وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لانه في تقديم المسند اليه هنا جهة حسن اذ لا مقتضي للتخصيص
ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا
المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي
لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على
جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على
الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح
به صاحب المفتاح وغيره في قولك زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد
معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على اي لكنه في الحقيقة عطف
الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة
فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان
الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تادية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز
عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه
منع ظاهر يندفع بادنى تامل وقيل رتب على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الشيء اما ان يتوقف عليه
المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما سيجيء هناك ان شاء الله
ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بلام العهد
بخلاف المقدمة فانه لم يتقدم ذكرها ولا اشارة اليها فلذلك لتنوينها معنى فنكرها وقال مقدمة
اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان
وما يتصل بذلك مما يساق اليه الكلام ومحصولها ان يتوقف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة
وو

ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال
مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه
قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين
مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احوجا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بيان
توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر علمي المعاني
والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه
زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في
ايرادها الا الاطناب فالاولى ان يقتصر على تقديره ذكره في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل
تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة
وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد ويقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح
في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن
الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ
ومتكلم بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا
للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها
واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء
كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم
هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي
والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد
وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في
المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام صار
فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوصة
كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان لكل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا
الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق

المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما
نظرا الى الظاهر لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه
المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب
وغيرهما فكذا فصح ان تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه تمام النجح في كلام الناس لكنه اخذه من
اطلاقاتهم واعتباراتهم ولا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما بانه
لا مدخل للرأي في تغير اللغات ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون
ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها
ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف
والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من
الثلاثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب
التناهي في الثقل نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع
ومنه ما دون ذلك نحو مستشزر في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى
الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بكسر الزاي على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات
ان روي بالفتح يقال استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص
في مثنى ومرسل تضل اي تغيب العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول
والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص
ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ
الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من
المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر
لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو
اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال
من احدها الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الاخر كالمشي في القيد
لانا نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد كامثلة

يكلع بحله في علم وليس كذلك لان تركيب الالفاظ من الحلق الى الشفة ايسر من ادخالها من الشفة الى الحلق
ثم لا نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر
النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض
لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ذلك وما يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان
اجتماع الحروف المتنافرة الجزء سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلهذا يخرج سورة فيها الم اعهد
عن الفصاحة وايد بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع
مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم واللفظ
فباعتبار الاكثر الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منها عربية كما اشترط في فصاحة
الكلام ان يكون كل كلمة منها فصيحة فانى هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة من الفصاحة لكنه
يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود
الى نسبة الجهل او العجز تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى
ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم
وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم
على تكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر
جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم
يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤون على ذي
جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه
بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود
كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين تنسب اليه
السيوف او كالسراج في البريق واللمعان فانه قريب من قولهم سرج الله وجهه بالكسر اي حسنه وبهجه
الله وجهه بهجه وحسنه واما المجهول اسم مفعول منه فلانهم لم يعثروا على مثل ذلك الاستعمال وان

يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرجه الله وجهه بهجه ايضا من باب الغرابة
واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال
الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي نوع مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم
دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فلا يحسن تفسير
الوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك
المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب
الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها على العرب لانه لم يكن وحشيا
عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن
والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب
الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر
وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية
فيمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة في كتبهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى اخر فزعمت
ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف
القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب
الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور يعور
وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء
لانها ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا الا في هذه الصور
بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله
العلي الاجلل والقياس الاجل فقيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع
بان يمج الكلمة ويتبرأ السمع عن سماعها كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات
منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تكرهه نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة
ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك
لموافقة اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب هو سيف الدولة والاغر من الخيل الابيض

الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الوحشي
اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش والطلخم وقد ذكرنا وجوه الاول انها ان ادرجت الثقل
فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان ان
اللفظ من قبيل الاصوات ممنوع لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعفه بين الجرشى
ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السماع اذا ادي بنغم غير متناسبة
وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب والجواب ان اللفظ بكراهة
الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا جفخت وبكم دون فخرت وعلم الواقعات
منع ذلك واتفق في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يوصى لا لاسباب
الاخلال بالفصاحة ما منع النسبية بعض اللغة فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف
المقامات كما يجري في الخاتم ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف
التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع
فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات
في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت
ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف
اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل
بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل
واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله
لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل
اي رب الجزاء واصحاب العصيان لقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله
جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن
قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان
وان كان كل منها فصيحا فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر وحرب اسم رجل قبر بمكان قفر اي

خالف الماء والكلاء وضعفا دون ذلك مثل قوله اى قول ابى تمام كريم متى امدحه والورى معى واذا ما لمته
لمته وحدى والورى مبتدا خبره معى والواو للحال اى لا يشاركنى احد فى مدحه لانه انما يستحق المدح دون
الملامة وفى استعمال اذا والفعل الماضى ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه
اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجو مما عابه الصاحب قال المصنف
فان فى امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه
امدحه الثانى تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح
فان مثله واقع فى التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك
ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابى تمام حيث قال هذا التكرير فى امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء
والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان فى تكرار امدحه
ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشا الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى حروف
منها وزعم بعضهم ان من التنافر نحو كلمة او غير متناسبة لما جمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمام مثلا
وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون الكلام معقدا
على ان المصدر المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما فى النظم بان لا يكون
ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا فى
الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال فى كلام العرب ويجوز ان يكون
حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظى كما توهم
بعضهم كقول الفرزدق فى مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومى وما مثله فى
الناس الا مملكا ابو امه حى ابوه يقاربه اى ليس مثله فى الناس حى يقاربه اى احد يشبهه فى الفضائل الا مملكا اعطى
الملك والمال يعنى هشاما ابو امه اى ابو ام ذلك المملك ابوه اى ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اى لا مماثل له الا ابن
اخته الذى هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعنى ابو امه ابوه بالاجنبى الذى هو حى وبين الموصوف والصفة اعنى حى يقاربه
بالاجنبى الذى هو ابوه وتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حى ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع
فى الاستعمال لكنه اوجب زيادة فى التعقيد قيل مثله مبتدا وحى خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس لبطلان العمل
لتقدم الخبر وكلاهما وهم يوجب فسادا فى المعنى يظهر بالتامل فى قولنا ليس مثله فى الناس حى يقاربه او ليس حى يقاربه مثله

فى الناس والصحيح ان مثله اسم ما وفى الناس خبر وحى يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما
فى الانتقال اى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل فى انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود
وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود
كقول الآخر وهو العباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا بالرفع وهو الرواية
الصحيحة والنصب وهم جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال
ابكانى واضحكنى اى ساءنى وسرنى قال الحماسى ابكانى الدهر ويا ربما اضحكنى الدهر بما يرضى ثم طرد ذلك
فى الكناية عما يوجبه دوام التلاقى والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فانه انما يدل على بخلها
بالدموع حال ارادة البكاء وهى حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر
من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال فى الدعاء لا زالت
عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما
تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسى الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجارى دمعها لجمود
فان قيل استعمل الجمود فى مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد فى المطلق
ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلت فحينئذ انما يصح الكلام ولا يخرج عن التعقيد
المعنوى لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة بل الكلام الخالى عن التعقيد المعنوى ما يكون الانتقال
من معناه الاول الى الثانى ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذى يلوح معنى
ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه فى بحث بلاغة الكلام ومعنى
البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود وانى الى الآن
كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل
القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت فتسكب تقديره
عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكى واحزن الآن ليحصل فى المستقبل السرور
والفرح بالقرب والوصال ولا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه ابتليت عليه ولازم ملازمة
الامر المطلوب لبطن الدهر انه مطلوب به فيأتى بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم والتحقيق

ما فيه من التكلف والتعسف وبعث عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح بكلام المهرة من السلف والصحيح أن المراد وطلب
العراق طيب النفس من توطينها عليه كأنه من مطلوب وفي المغني أني اليوم أطيب نفسا بالبعد والعراق وأوطنها
على معاتبات الإخوان والأشواق والتجرع غصصها والتحمل لأجلها حزنا يفيض الدمع من عيني لتسبب
بذلك إلى وصل يدوم ومستقر لا نزول فإن الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية وهذا
هو المفهوم من دلائل الإعجاز وعلى هذا فالسين في سأطلب للتجريد والتأكيد على ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى سنكتب ما قالوا أو غير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر **ومن كثرة التكرار** وهو ذكر
الشيء مرة بعد أخرى وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد **وتتابع الإضافات** فكثرة التكرار **كقوله**
أي أبي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدائد **سبوح** فعول
بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث والأدهم فرس حسنة الجري
لا تتعب راكبها كأنها تجري في الماء **لها** صفة سبوح **منها** حال من شواهد **عليها** متعلق بشواهد
وشواهد فاعل الظرف أعني لها لاعتماده على الموصوف والمعنى [illegible]
نفسها علامات شاهدة على نجابتها **وتتابع الإضافات مثل قوله** أي ابن بابك **حمامة جرعى**
حومة الجندل اسجعي ففيه إضافة حمامة إلى جرعى وهي أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا
تأنيث الأجرع قصرها للضرورة وأضاف جرعى إلى حومة وهي معظم الشيء وأضاف حومة إلى الجندل وهي
أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فأنت بمرأى من سعاد ومسمع أي بحيث تراك
وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع أي بحيث أراه وأسمع قوله كذا في الصحاح **وفيه نظر** لأن
كلا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه
بالتنافر وإلا فلا تخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم
يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب
وإياك والإضافات المتداخلة فإنها لا تحسن وذكر أنها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن
عمارة أنت والله ثلجة في خيارة ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الأكثر لكنه إذا سلم من الاستكراه
ملح ولطف كقوله وظلت تدير الكأس أيدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح وكمثل الاطراد
المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب فيما أورده المصنف في الإيضاح

من الشيخ مشعر بأن جعل تتابع الإضافات [illegible]
البيت أو غير مرتب كما في الحديث وأنه لو رد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الإضافات جميعا
وإلا لو أراد بتتابع الإضافات فوق الواحد لا يقال إن ابن [illegible] لكن أراد بتتابع الإضافات
المرتبة وبكثرة التكرار بالنسبة إلى أمر واحد كما في البيتين والحديث [illegible] لا يتعين مثالا لهما
إنه أوجب ثقلا وبشاعة فذاك وإلا فجهة الإخلال بها بالفصاحة كيف وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى
مثل دأب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سواها فألهمها فجورها و
تقواها **والفصاحة في المتكلم ملكة** هي قسم من مقولة الكيف [illegible] والكيف [illegible]
لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والعرض متغاير المفهوم إلا أن العرض يقال باعتبار [illegible]
باعتبار حصوله في المحل فخرج بالقيد الأول الحركة والزمان والفعل والانفعال و[illegible]
الكم وبالثاني الأعراض النسبية وقوله لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة أو النسبة بواسطة
اقتضاء محالها ذلك [illegible] لا يتوقف تعقله على [illegible] ولا يقتضي
القسمة [illegible] ثم الكيفية إن اختصت بذوات الأنفس [illegible]
راسخة في موضوعها تسمى ملكة وإلا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة إشعار
بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لم يسم فصيحا
في الاصطلاح فقوله **يقتدر بها على التعبير عن المقصود** ولم يعبر إشعارا بأنه يسمى فصيحا حالة النطق
وعدمه أي سواء كان في حين ينطق بالمقصود **بلفظ فصيح** في زمان نفي الأول أو لا ينطق به قط
ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لأوهم أن من ينطق بالمقصود في الجملة [illegible]
هذا الكلام وقوله **بلفظ فصيح** ليعم المفرد والمركب وذلك لأن اللام في المقصود للاستغراق أي كل مقصود
على قصد المتكلم وإرادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم أن يقتدر على التعبير عن كل مقصود
له بكلام فصيح وهذا محال لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بمفرد كما إذا أردت أن تلقي على الحاسب
أعدادا بحيث [illegible] فيقول دار غلام جارية ثوب بساط إلى غير ذلك فإنما اللفظ فصيح
كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح أو لفظ بليغ سهو ظاهر فإن قلت هذا التعريف [illegible]

غير مانع لصدقه على الإدراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلت الإمكان هنا أسباب
بل شروط وتوسع في المراد بالسبب العرفي لأن السبب الحقيقي المتبادر إلى الفهم ما يستعمل فيه الباء السببية **والبلاغة**
في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام
الذي يؤدى به أصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد
مقتضاها ومعنى مطابقته له أن الحال إن اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكداً وإن اقتضى الإطلاق كان
عارياً عن التأكيد وهكذا إن اقتضى حذف المسند إليه حذف وإن اقتضى ذكره ذكر إلى غير ذلك من التفاصيل
المشتمل عليها علم المعاني **مع فصاحته** أي فصاحة الكلام فإن البلاغة إنما يتحقق عند تحقق الأمرين
وهو أي مقتضى الحال **مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة** الحال والمقام متقاربا المفهوم و
التغاير بينهما اعتباري فإن الأمر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلاً لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال
باعتبار توهم كونه زماناً له وأيضاً المقام يعتبر إضافته إلى المقتضى فيقال مقام التأكيد والإطلاق و
الحذف والإثبات والحال إلى المقتضي فيقال حال الإنكار وحال خلو الذهن وغير ذلك وفيه
تفاوت المقامات تختلف مقتضيات الأحوال ضرورة أن الاعتبار اللائق بهذا المقام غير
الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الأحوال ثم شرع في تفصيل
تفاوت المقامات مع إشارة إجمالية إلى ضبط مقتضيات الأحوال وبيان ذلك أن
مقتضى الحال كما تجري اعتبار مناسب للحال والمقام وهو إما أن يكون مختصاً بأجزاء الجملة
أو بالجملتين فصاعداً أو لا يختص بشيء من ذلك الأول إما أن يكون راجعاً إلى نفس الإسناد
بكونه عارياً عن التأكيد أو مؤكداً استحساناً أو وجوباً تأكيداً واحداً أو أكثر أو إلى المسند إليه
بكونه محذوفاً أو ثابتاً معرفاً أو منكراً مخصوصاً أو غير مخصوص مصحوباً بشيء من التوابع أو غير
مصحوب مقدماً أو مؤخراً مقصوراً على المسند أو غير مقصور إلى غير ذلك أو إلى المسند كما ذكر
مع زيادة كونه مفرداً فعلاً أو غيره أو جملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية مقيداً بالمتعلق أو غير مقيد
على ما سنفصل وأما الثاني فكوصل الجملتين أو فصلهما وأما الثالث فكالمساواة والإيجاز والإ
طناب على الوجوه المذكورة في أبوابها مفصلاً حتى جاء بتفصيله علم المعاني وإذا تمهد هذا فنقول

على الوجه المذكور

مقام التنكير أي المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه والمسند يباين مقام تعريفه ومقام الإطلاق في الحكم أو
المسند إليه أو المسند أو متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما
يشبهه ومقام تقديم المسند إليه والمسند ومتعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه
وهذا معنى قوله **فمقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه** أي خلاف
كل منها وإنما فصل قوله **ومقام الفصل يباين مقام الوصل** لأن من بين أصلها التنبيه على أنه باب عظيم الشأن
تفخيم القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والكذا أنه من الأحوال المختصة
بأكثر من جملة وفصل قوله **ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه** أي الإطناب والمساواة لكونه غير مختص
بجملة أو جزئها ولأنه باب عظيم كثير المباحث وقد أشار في المفتاح إلى تفاوت مقام الإيجاز والإطناب
بقوله ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام فإن لكل من الإيجاز والإطناب لكونهما نسبيين حدوداً
ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر **وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي** فإن مقام
الأول يباين مقام الثاني فإن الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية
ما لا يناسب الغبي وكان الأنسب وأن يذكر مع الغبي الفطن لأن الذكاء شدة قوة للنفس معدة لا
كتساب الآراء وتمكن الفطنة القوة الذهنية وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة
والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه فمقابل الغبي هو الفطن **ولكل كلمة مع صاحبتها** أي مع كلمة أخرى
مصاحبة لها **مقام** ليس لها مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى مثلاً الفعل الذي قصد اقترانه
بالشرط فله مع كل من أدوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من أدوات الشرط مثلاً
مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند إليه كزيد مثلاً إذا صح المسند
المفرد اسماً أو فعلاً ماضياً أو مضارعاً مقام ومع الجملة الاسمية أو الفعلية أو الشرطية أو الظرفية مقام آخر
والمراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية وما هو في حكمها وأيضاً له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام
آخر إلى غير ذلك مما ينبغي أن يتصور في هذا المقام بجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والإطلاق والتقييد
اعتبارات مناسبة **وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه**
أي انحطاط شأنه **بعدمها** أي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الأمر الذي اعتبر

المتكلم مناسبًا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت
حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح
لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون
العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ
المفتاح وستسمعه لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك
انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر
يفيد الحصر كما يقال ضرب زيد في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال
وانه ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا
والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ
عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ بها
الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه
علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد
ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا
في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك
وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وقد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك
موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى
فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبلن فيما تريد نفي الاستقبال وبان
فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع
الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من موضع الفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه

و

مكانه وتشتمل على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير
راجعة الى الالفاظ انفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام
بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا لم يترتب في لفظ وهو في لفظ
آخر في غاية الفخامة بل في هذه اللفظة منكرة في بيت آخر فصيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة
صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ
له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فظاهر
ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا للامر
مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما
نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما للتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره في الكشاف في
قوله وقليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى
بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر
في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها
ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي
ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين
انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من
صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ
المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب ولا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا
خلاصة كلام المصنف فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ
فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع
في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق
البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا
هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة
ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع

الثاني مثل سواك يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود
فهناك ألفاظ ومعان أول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الأول بل على ترتيبها
في النفس ثم ترتيب الألفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات
ونحو ذلك ويحكم قطعاً بأن الفصاحة من الأوصاف الراجعة إليها وأن الفضيلة التي بها يستحق الكلام
أن يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك إنما هي فيها لا في الألفاظ المنطوقة
التي هي الأصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الأغراض التي يريد المتكلم
إثباتها ونفيها فحيث يثبت أنها من صفات الألفاظ أو المعاني يريد بها تلك المعاني الأول
وحيث ينفي أن تكون الفصاحة من صفاتها يريد بالألفاظ المنطوقة وبالمعاني الثواني التي هي
التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست أنا أحمل كلامه
على هذا بل هو يصرح به مراراً كما قال لما كانت المعاني تتبين بالألفاظ ولم يكن لترتيب
المعاني سبيل إلا بترتيب الألفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ثم بالألفاظ
بحذف الترتيب وإذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيم لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي
دل به على المعنى الثاني والسبب أنهم لو جعلوها أوصافاً للمعاني لم تفهم أنها صفات للمعاني الأول
المفهومة أعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ
وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس
لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بأبصارنا فكما أن تبين إنسان من إنسان يكون بخصوصية توجد
في هذا دون ذاك كذلك تجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرقاً فعبرنا عن ذلك الفرق بأن
قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم
وكفاك قول الجاحظ وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ
ثم أنه شدد النكير على من زعم أن الفصاحة من صفات الألفاظ المنطوقة وبالغ في ذلك كل مبلغ وقال
سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من أجل أمر عرض في معناه
فلم يعلموا أن نعت الفصاحة التي تجب للفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق بل من أجل لطائف تدرك بالفهم
بعد سلامته من اللحن في الإعراب والخطأ في الألفاظ ثم إنا لا ننكر أن تكون مذاقة الحروف وسلاستها

مما يوجب الفضيلة وتؤكد أمر الإعجاز وإنما ننكر أن يكون الإعجاز به ويكون كمزة الأصل والمقدم وما في قوتهم
الشبهة أنه لم يسمع قط لفظ بغير معنى فصيح والجواب أن مراده أن الفضيلة التي بها يستحق اللفظ أن يوصف
بالفصاحة إنما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دل على تلك
الفضيلة فيتسع أن يوصف بها المعنى كما امتنع أن يوصف بأنه دال وله أي للبلاغة في الكلام طرفان أعلى إليه
ينتهي البلاغة كذا في المفتاح وهو حد الإعجاز وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر
ويعجزهم عن معارضته فإن قيل البلاغة في الكلام هي المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كما قيل بالمام على
الأمرين مما في النفس والحاط بهما لا يجوز أن يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الأعلى من البلاغة ولو بعدار
أقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم إلا أن هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلاً وأما الاطلاع على كمية الأحوال
وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فأمر آخر ولو سلم فإمكان الإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع
متى وكثيراً من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلاً عما هو في الطرف الأعلى وما يقرب منه
ظاهر هذه العبارة أن الطرف كما يعرف هو الأعلى هو حد الإعجاز وما يقرب من حد الإعجاز وهو فاسد لأن كل ما يقرب
منه إنما هو من المراتب العلية لا جهة لجعله من الطرف الأعلى الذي إليه ينتهي البلاغة إذ المناسب أن يوحد
ذلك حقيقياً كالنهاية أو نوعياً كالإعجاز فإن قيل المراد من الطرف الأعلى حد الإعجاز وكلام غير البشر وما يقرب منه
في كلام البشر فالأول حد لا يمكن للبشر أن يعارضه والثاني حد لا يمكن أن يجاوزه أو المراد أن الأعلى هو
نهاية الإعجاز وما يقرب من النهاية كلاهما إعجاز قلنا أما الأول ففيه أنه لا يفهم من اللفظ سوى أن البحث في
بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر إلى كونه كلام بشر أو غيره وأما الثاني فلا يدفع الفساد على أن الحق هو أن حد
الإعجاز هو نوع مرتبة للبلاغة ودرجة هي الإعجاز والإضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف
في قوله تعالى لو جدوا فيه اختلافاً كثيراً أي لكان الكثير منه مختلفاً قد تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغاً
حد الإعجاز وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضته وتعالى الحق بين النوم واليقظة أن قوله وما يقرب منه عطف
على هو والضمير في منه عائد إلى الطرف الأعلى لا على حد الإعجاز أي الطرف الأعلى هو ما يقرب منه في البلاغة
لا مما يمكن معارضته هو حد الإعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من أن البلاغة تتزايد إلى أن تبلغ
حد الإعجاز وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه أي من الطرف الأعلى فإنه وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز لا هو
وحده كما في شرح ولا يخفى أن بعض الآيات على طبقة هي النهاية وإن كان الجميع مشتركاً في امتناع معارضته

وفي نهاية الايجاز الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو اللجز واسفل ومنه اي الطرف البلاغة اذا غيّر

الكلام عنه الى ما دونه اي المرتبة التي هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء

باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على

اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات

ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي البلاغة في الكلام

وجوه اُخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع

وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان

هذه الوجوه انما تعدّ محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون

المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام

خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تنويع على ما تقدم وتمهيد لبيان

انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض

لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون

اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان

الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا ومخطاهر و

الثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا امرجع الصدق

والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي بما يتحققان ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطاء

في تادية المراد والا لربما ادّى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من

تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال

غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ودخل

في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تفسر

مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا كما يخاله بل هو فاسد

لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من

كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز

الكلام

الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على اضافة في كلام... بروايته بلاغة الكلام لان غاية علم

ما نحن فيه سواء كان بلاغة المتكلم يفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما لم يكن انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع

الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة يرجع الى هذين الامرين والافتقار عليهما يتوقف على الانصاف بهذين

الوصفين وهما امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى نكر العلوم جميعا

لا الى مجرد المعاني والبيان ولا يخفى قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره بعضه يعرف ان هذا الكلام فصيح

فذاك غير فصيح فيما تركب اجزائه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذه الجملة سالم من الغرابة دون

ذاك لا يحصل عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة تمييز السالم في

الغرابة عن غيره يتبين في علم اللغة اذ به يعرف ان في تكاكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لانه

من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير الكتب

فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم عن مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم

التصريف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح

من غيره منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن

اللغة لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف

التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا

تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف

بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين

في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا ما يرجع اليه البلاغة

الا الاحتراز عن الخطاء في التادية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة

الى علم يحترز به عن الخطاء وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان

وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول

الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز

عنهما ولا الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فان سواه الاحتراز عن الخطاء ليس تمييز

وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان

كانت البلاغة ترجع الى غيرها من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام
ثم احتاج المؤلف لتوابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه
التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون
الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني
البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة

الفن الاول علم المعاني

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان
البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار
ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه
وضبط ابوابه اجمالا لتكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة
وحدة باعتبارها فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه
فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك
ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها
قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم والفرق او وجه
الشبه بين العلم والجهل هو كونها جهة ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا نريد ان
جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل نريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل تلك
بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق
عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون
علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من ادراكين لشيء واحد اذا تخلل
بينهما عدم بان ادركه اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين
ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات
فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية
هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه
بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجودها لا نهاية له وعلى هذا يندفع ما قيل

ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية وان اريد البعض الغير المعين فهو نوع مجهول او المعين فلا كلام
عليه كذا ما قيل انه ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من
عرف مسألة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير
وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست
بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل
المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد انه
خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولاه
اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث
عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها مقتضى الحال اذ ليس غرضه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او
استعارة او كناية ونحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ من التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك
هي بعينها اعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية
للتاكيد او الذكر او الحذف اي غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد
والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال وان مقتضى الحال عند
التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو
عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر
فيه المسند اليه وعلى قولك الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان تلك الاحوال هي التي
بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا
من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي
مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير واما عدل عن تعريف

صاحب المفتاح علم المعاني بأنه تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وفيه نظر إذ
أن التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به وأيضاً فسر التراكيب
بتراكيب البلغاء حيث قال وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة
وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة
وقد عرفها في كتابه بأنها بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب
حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فإن أراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب
البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وإن أراد غيرها فلم يبينه وأجيب عن الأول بأن المراد بالتتبع
المعرفة كما صرح به في كتابه ... تنبيهاً على أنه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب
البلغاء ... أن معرفة ... البليغ ... لا يتوقف على علم المعاني وتوابعه ... مستحق بالتجارب
وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على أنه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بأن المراد بها تراكيب
الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور إذ يجوز أن يعرف
الناس أن امرأ القيس مثلاً بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير أن يتصور المعنى المذكور للبلاغة
كما يمكن لكل أحد من العوام أن يعرف فقهاء البلد فيتتبع أقوالهم من غير أن يعرف أن الفقه علم بالأحكام
الشرعية الفرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وهو ظاهر وأقول لا يتوهم من قوله بتوفية خواص التراكيب
حقها إلا أن يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه
بأن يعلم مثلاً أن زيداً قائم فيما إذا كان المخاطب شاكاً أو منكراً أو إن زيداً لقائم فيما إذا كان
مصراً أو زيداً ضربت فيما إذا كان المخاطب جازماً بضرب منسوباً بصواب وخطأ لأن خاصية إن زيداً
قائم أن يكون لنفي شك أو رد إنكار وخاصية زيداً ضربت أن يكون لحصر وتخصيص إلى غير ذلك
فتوفيتها حقها أن يورد التركيب في مورده وفي موضعه وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى
الحال ففي توفية خواص التراكيب حقها أن يورد كل كلام لموافق لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب
في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تأدية المعاني وكذا قوله وإيراد أنواع
التشبيه والمجاز والكناية على وجهها إذ لا معنى له إلا أن يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه

ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على أنه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها
وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي أنه أخذ في تعريفه عن المتكلم تراكيب البلغاء فوقع في التي ... ومقاله
التأمل مما يضيق عن الإحاطة بها نطاق البيان ثم إن الأوضح في تعريف علم المعاني أنه علم تعرف به كيفية تطبيق
الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية أبواب انحصار الكل في الأجزاء لا الكلي
في جزئياته وإلا لصدق علم المعاني على كل باب وقال في هذا الكلام تنبيه بأن العلم عبارة عن نفس
القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه إلى خارجة عن المقصود الأول أحوال
الإسناد الخبري ٢ أحوال المسند إليه ٣ أحوال المسند ٤ أحوال متعلقات الفعل ٥ القصر
٦ الإنشاء ٧ الفصل والوصل ٨ الإيجاز والإطناب والمساواة وإنما انحصر فيها لأن الكلام
إما خبر أو إنشاء لأنه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتعرف لا بوقوع النسبة
ولا وقوعها أو بانتفاع النسبة وانتزاعها خطأ في هذا المقام لأنه لا تحتمل النسبة إلا ثابتة فلا تصح النسبة
بل النسبة ... تعلق أحد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما
كما في الإنشائيات فالكلام إن كان لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج
نسبة ثبوتية أو سلبية تطابقه أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين أو لا تطابقه بأن
يكون أحدهما ثبوتياً والآخر سلبياً فخبر أي فالكلام خبر وإلا أي وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك فإنشاء
هذا وضوحه في أول التنبيه والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد والمسند قد يكون له متعلقات إذا
كان فعلاً أو في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا وجه للتخصيص
بالخبر لأن الإنشاء أيضاً لا بد له مما ذكره وقد يكون لمسنده أيضاً متعلقات وكل من الإسناد
والتعلق إما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام البليغ
إما زائد على أصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ
لأن ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغاً أو غير زائد هذا كله ظاهر لكن
لا طائل تحته لأن جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والإيجاز ومقابليه إنما هو من أحوال الجملة
أو المسند إليه أو المسند فالتحقيق أنه ... أراد ... الأحوال عما سبق وجعل كل واحد

مبنيا بابا برأسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر او منكر او غير ذلك من الاحوال فلم يجعل
كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن ثم تعرضنا بالترديد بين النفي والاثبات فقاد كله من اكثر
واظهر فالاقرب انه يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة
والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل هذه الاحوال الثلاثة ابوابا ثلاثة تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه
او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا
خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف والهم بزيادة اعتنا وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
والا فهو من احوال الجملة ولهذا لم يتعرض لاحوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا
يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان ذا شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهي كلها احوال تنزل
فيها الخبر والانشاء ولما كان فيهما ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا
فانحصر في ثمانية ابواب **تنبيه** وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا
تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا
بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما
في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به ليس تعريفه بمعنى فلا دور وايضا الصدق والكذب
يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها
والخبر عن الشيء بانه كذا تعريفه هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق
والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص
بقوله **صدق الخبر مطابقته** اي مطابقة حكمه فان مرجع الصدق والكذب في الحكم اولا وبالذات
وفي الخبر ثانيا وبالواسطة **للواقع** وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري **وكذبه عدمها** اي عدم
مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او
بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية
في الواقع او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة
من الكلام لتلك النسبة الواقعية الخارجية بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب
وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي

فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته له بخلاف بعت الانشائي فانه لا
خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك
ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج فقصود
القيام له امر متحقق موجود في الخارج ما لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له
وهذا معنى وجود النسبة الخارجية **وقيل** قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر **مطابقته لاعتقاد**
المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد **خطأ** غير مطابق للواقع **و** كذب الخبر **عدمها** اي عدم مطابقته لاعتقاد
المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد
كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي ان لم يكن خطأ ولو كان خطأ
والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد
المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون
صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان
الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة
اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو تجويز وتصور كما صرح به ارباب
المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من
النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن
ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام **بدليل قوله** تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد **ان المنافقين لكاذبون**
فانه تعالى سجل عليهم بانهم لكاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق
عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا **ورد** هذا الاستدلال **بان المعنى لكاذبون في الشهادة** وادعائهم
فيها المواطأة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا هو ان شهادتنا هذه من صميم
القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية او لا نسلم انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين
الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء

لانا لا نم انه خبر لظهوره ليس بخبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون (في تسميتها) اى في تسمية الاخبار الخالى
عن المواطأة شهادة لان المواطأة شرط في الشهادة (وفيه نظر) لانه حينئذ يكون تغليطا في اطلاق اللفظ
لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع ومآل
الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بتلك الوجوه ثم الجواب على تقدير تسليم
ما ادعاه الناقل يتوجه (او المشهود به) اى المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع
بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه
صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار
مطابقة الاعتقاد وعدمها فيبنى المعنيين بوجه بعيد فظهر مما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحق منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره
القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند
رسول الله صلعم حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة
فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله صلعم حتى ينفضوا من حوله
ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلعم فدعاني فحدثته
فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلعم وصدقه
فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله
ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي عليه السلام فقرأ فقال ان الله قد صدقك
يا زيد (الجاحظ) انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر
اما مطابق للواقع او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون
الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد
كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق
الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بانه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها معه) اى عدم مطابقته للواقع
مع اعتقاد انه غير مطابق للواقع ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق
الواقع والاعتقاد حينئذ (وغيرهما) وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون
الا

الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب
بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر
وكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب
(واستدل) الجاحظ (بدليل) قوله تعالى (افترى على الله كذبا ام به جنة) لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه
بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك (ان المراد بالثاني) اى الاخبار
حال الجنة (غير الكذب لانه قسيمه) اى لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء
يجب ان يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) اى الصدق فمراده بكونه لا يريدون بكلامه الصدق
الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة
على معنى ام صدق بوجه من الوجوه بل يجوز ان يعبر بقولهم ام به جنة عن كونه مما يكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب
ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق
عدم الصدق اى في الواقع ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم
ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظ (ورد) هذا الدليل (بان المعنى) اى معنى ام به جنة (ام لم يفتر فعبر عنه)
اى عن عدم الافتراء (بالجنة لان المجنون) يلزمه ان (لا افتراء له) لان الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون
والثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه
اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اى
الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد
خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل هو مجنون وكلام المجنون
ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصر كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت
خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت يكفي دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نم
ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام
ليس بانشاء والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل
ونحو ذلك في كل ما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاضافي وغير الاضافي

ان عبّر عنها بكلام تام يسمى خبرًا وتصديقًا كقولنا زيد انسان او فرس وان يسمى مركبًا تقييديًا وتصورًا كما في قولنا يا زيد
الانسان او الفرس واما ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقًا او غير مطابق فيكون كاذبًا فيا زيد الانسان صادق
ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخبارية
حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب
كما ذكر الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباتا ونفيا والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق
الصدق والكذب على المركب الغير التام يخالف لما هو الحق في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد
اصطلاح فلا مشاحة احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث
يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم
بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدا
بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات
العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق
كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني والترجي ونحو ذلك
ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم
المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق
بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا
والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى
افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة
رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن
زكريا رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى حكاية لا يستوي القاعدون من المؤمنين
الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله
قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان يحصى
وكفى لك شاهدا على ما ذكرته قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي

بالاخبار فلا ينكر ان حيث يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا ينكر
ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم
كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظها والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها لظهور ان ليس قصد
المخبر افادة انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لانه ممتنع
ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى
في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع شك من سامعه في
ثبوته علمت ثبوته او انتفاءه فانه اذا لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء وايضا لو صح
زيد الى وقد وجد في الخبر لما يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وان يتحقق الكذب اصلا
ويلزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم
ثبوته فانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكاره دلالته
الخبر على ثبوت المعنى وانتفائه بطريق البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى وانه لا شك انا اذا
سمعنا زيد قائم نفهم منه انه قد ثبت وعدم الخروج احتمال عقلي وبهذا يصح اذا قيل لكم اي تعلم ههنا ان تعوق
فانه زيد لا ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا يتحقق
دائما فلم يصح قولهم في مفهوم زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لا منافاة لتحقق المتناقضين ثم الحق ما ظهر
بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله
بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون به ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث
هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته
فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر اذ ذكر في المفتاح ان الفائدة
الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة
اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان اللزوم بدون ملزوم ممتنع وهو بدون اللزوم لا يمتنع
لعدم العموم وعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم
افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التوراة وزعم العلامة في شرح هذا الكلام
المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم

بالحكم ومنوطاً به في ما صرح به صاحب المصباح في بحث [illegible] السيد [illegible] لكنه لا يوافق ما اورده المص في تفسير
هذا الكلام حيث قال اي يستفاد ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر
نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فقد حصل له قبل ذلك
اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون
هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله
سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فيتعين الاول بعينه لامتناع حصول
الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني يتوجه ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول العلم الثاني والمتبع
ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول
الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية ولم يكن تسمية هذا الحكم
فائدة الخبر بناء على انه من شأنه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر بالبال
ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر اولا وايضا اذا اسمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره
عالما به تحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل اولا فيكون الاول حاصلا غاية ما في الباب
انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري
لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال
ان اللازم لفائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق حين تصوره
علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المص وعن الثاني ان الذهن اذا التفت اليه
لا يمكن عنه واستحضره له بحال انه علمه ولو سلم فانا نوضح فيما اذا كان مستحضرا للحكم ما لا
ابانا فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نم انه يلزم علمي اني ذا الحكم اذا
انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلت ليس المراد بالعلم
ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى
للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان
عالما بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما
يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة وتنزيل السائل العارف بما ينبغي ان يذكر
ما

لما هو بصدده كتابة بانه موجب العلم ترك السوال وهذا مثل [illegible] ما تلك بيمينك ونظائره كثيرة يجب
كثيرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن
اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدر الآية
يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التأكيد القسمي وآخرها ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ونفيه
ان تعرف ان العالم بالشيء اعني فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل في الاعتبارات الخطابية
لا ان الآية من امثلة تنزيل العالم بالفائدتين الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون
معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا عنه اي ليس لهم علم به فلا ينتفعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان
هذا الكلام بلوغ عليهم اثر الاحتمال او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر الملقى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب
لمحمد صلى الله عليه وآله ولا دليل على كونهم عالمين به وسوقه على ان تشابه الوجهين لا يوافق ما في
المفتاح لانه صريح في ان العلم المنزل منزلة الجهل هو المتعلق بقوله لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ثم انه اشار
الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات
اي في نفي شيء واثباته قوله وما رميت اذ رميت وإذا كان قصد المخبر بخبره ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر
الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا وفهم ان كما سبق
الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه
لان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن لبعض شيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار [illegible]
انه هل هو فيها ام لا وانه لا حكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط
استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونونا التأكيد
واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته
بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط فيه
ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه
يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح
في جواب كيف زيد وانه في الدار في جواب اين زيد وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما

بخلاف ووجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد
قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلوة والسلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون
مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية
الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم
الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله بناء على ان
الرسالة من رسل الله رسالة من الله ولذا قال تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن
التصريح الى الكناية الى ما هو ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا والا فالبشرية في
اعتقادهم لا تنافي الرسالة من الله بوله من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب
الاثنين منهم تكذيب الكل وهو الثالث لاتحاد المرسِل والمرسَل به والا فالمكذب في المرة الاولى
منهما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما
فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا
والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في
الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى
الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال
من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعل المنكر كغير المنكر وهو هنا
اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على
وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه مطلقا
قلت لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم
من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام
على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم يتاكد الكلام اذ لا يتوقف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه
وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف
مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر
قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي بجنس

اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط
كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني
يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك وهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله
واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق
ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب المتردد وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد
ان الكلام المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس الزكية والفهم المناسب تكاد تتردد فيه وتطلبه
لا انه يشير الى خصوص الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان
صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الاوامر
والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله في هذه المقامات تصحيح الكلام
السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح
اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل
عارضا رمحه اي واضعا على العرض من قولهم عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه
رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد انه لا رمح فيهم بل
كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا
ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كانوا مما لا ينكر لكن تماديهم في الغفلة والاعراض
عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تأمله
اي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون
معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد
عليه السلام لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فائدة
في ايرادها وعليه قوله لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين
احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثاني
انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير
نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل المقصود المثل انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار ويعول عليه

على ما يزيله فيترك التأكيد لانه يجعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى يصح نفي الريب بالكلية
المرتابين فيكون نظرا للتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما
نفي الريب على سبيل الاستغراق مع ثبوت المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكره في السؤال
وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله والثاني ان لا يكون منفيا الا ما ذكره صاحب
الكشاف وهو انه نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب
فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما
لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد
لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو
انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل و
الوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي وذلك لانه نفي في المجتبى زيد نفسه في الاتوهم السهو
او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب
فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له ومنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب
هو ذلك الكتاب فتعيد مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام على
مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فكيف وجهه قلت
لعل وجهه قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا
انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن عن الانكار لان معه ما ان تامله ارتدع عن الانكار فتعويله
على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر سياقه مع خالي الذهن مما ينتقل منه الى هذا المعنى ونظير
ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد نطق عن سعادة جلت آثار النجابة ساطع البرهان
ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه
رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن
ان هذه الغرابة وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي فيخرج الى السؤال عن بيانه
وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستفسر كيفية بيانه المشتمل على ساطع برهانه
وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار

الى التعميم وفي التوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته
بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا الجرح في الكلام فيها
على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وفيهما بحث لانه لابد من التنبيه لو صح انه لا يحصر فانك اذا لم تؤكد
الحكم نفيا للتشكيك او ردا للانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر
وكذا الجرح عن التاكيد فان الشيخ عبد القاهر قد يدخل انّ للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي
كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو مرئي وقد سمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت واساء
فلان ثم انه فعل جزاك ما ترى فعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها
ان ضمير الشان معها حسن ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر انه من يعمل سوءا
وانه لا يفلح الكافرون ومنها انها تهيئ النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب
البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى
لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن
الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعد على تاكيده
لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق
الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم
في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه
لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما
مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط
وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتاكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب
ينكر كون المتكلم عالما معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله
واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق
اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا لمطابقة الادعاء وعليه قوله تعالى ان المنافقين
لكاذبون واما قوله والله يعلم انك لرسوله فانما اكده لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع

الابهام والاغالط طب عالم به ويلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد
مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكر الاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه
حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان بعض الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده وهو ما لا يكون
المسند فيه فعلا او ما هو في معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس
كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال في المعنى والايضاح
وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا التنبيه بلا واسطة
وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما
هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع
لان اسناد الكلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد
بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب
دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام
ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين
في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني
دون البيان وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات
وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس كذلك ولغويين ليس من هذه
الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من
احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية **اسناد الفعل او معناه** كالمصدر واسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه
فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم **الى** ما اي شيء **هو** اي الفعل او معناه **له** اي للذكر الذي
كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد
والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار **عند المتكلم** متعلق بالظرف اعني
له وبهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع اولا فادرج بقوله **في الظاهر**

٢٢

وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويرى
من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف
له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات
ولو لم يشترط ما يحمل عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد
كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول **الجاهل انبت الربيع
البقل** وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال
كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك
في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منها **نحو قولك جاء زيد وانت**
اي والحال انك خاصة **تعلم انه لم يجئ** دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله انت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا
عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدها
ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول
لا يكون اسنادا الى ما هو عند المتكلم له في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون
حقيقة عقلية بل ان كان بملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يتعلق
في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب
لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان
وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من
الحكم فيه لامرين الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه
على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه ليس حقيقة ولا مجازا وجوابه
منع انه ليس حقيقة وكذلك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها
على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس لخروج عنها الثالث اعني
منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فترك التقييد
بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف

المجاز اولا انما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله في الكلام المفاد
بما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني
اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول
فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز
عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في
الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار
افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من
هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره
ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف
عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما يجيء وهذا اسناد الى المبتدأ
والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وكذب
عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد
ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل ح في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي
نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد
اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر واما نفي الفعل عما
هو له عند المتكلم في الظاهر فجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي واتى بصورة
الاثبات لكان الاسناد الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في ما قام زيد الى ما هو له
فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهارك فانه اسناد
الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليكن نهارك
صائما وليت نهاري صائم وهل نهارك صائم فليتامل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا
ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له
اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول به بتاول

متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة والموضع
الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اي
انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون
الى ما هو له ومدار الكلام في تعبير التعريف بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت
كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض
للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به
اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به
اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما
اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل
ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته
اياه في الملابسة كما استعير الاسد للرجل الشجاع لمشابهته اياه في الجرأة ولا مجاز
ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد واما الغرض تشبيه علاقة الملابسة بحال الاستعارة الاصطلاحية
كما قال في دلائل الاعجاز انا نشبه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد
بالكاف ونحوها وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد
الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه
في نفوسهم وجهة راعوها في اعطائها حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل
واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم المفعول
من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى التمثيل بنحو
جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى البعث فيكون بمنزلة
راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون
المبالغة في صفته ما يتبعونه تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية
دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب
الآمر وضرب التاديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد فهم من تعريفه

للإسناد والمجاز أمران أحدهما وصف الفاعل والمفعول به بالمصدر نحو رجل عدل وإنما هي إقبال [illegible]
والثاني وصف الشيء بوصف محدثه أو صاحبه مثل الكتاب الحكيم والأسلوب الحكيم فإن المبني للفاعل فيه أسند
إلى المفعول لكن لا إلى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل إنشاء
الكتاب وكله من ظاهر أن المفعول الذي يكون الإسناد إليه مجازًا يجب أن يكون مما يلابسه ذلك
المسند وكذا ما أسند إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب
الأليم فإن البعيد إنما هو الضال والأليم هو المعذب فوصف به فعلاهما مثل جد جده كذا في الكشاف
وظاهر أن نحو المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الأول بأنه ليس عنه بمجاز
كما أنه ليس بحقيقة وعن الثاني بأن الملابسة أعم من أن يكون بواسطة حرف أو بدونها وعن الصور من قبيل
الأول إذ الأصل سبق حكيم في أسلوبه وكتاب بديع في البعيد في ضلاله وعذاب فيكون مما بني للفاعل وأسند
إلى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره والمجتهد صاحب الكشف في تلبيس الإسناد إلى
الفعل بناء على الحقيقة لأنه قال المجاز العقلي أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له
كتلبس التجارة بالمشترين في قوله فما ربحت تجارتهم وكلام أن يجعل أمثال هذا من قبيل الإسناد
إلى السبب فإن غير كثير ما يطلق المجاز العقلي على ما يشمله هذا التعريف من نحو قوله شقاق بينهما
ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة أهل الدار وقولنا أعجبني إنبات
الربيع وجري الأنهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين وقولنا نومت الليلة وأنبت
النهر وما أشبه ذلك من النسب الإضافية والإيقاعية فالجواب أن المجاز العقلي أعم من أن يكون
في النسبة الإسنادية أو غيرها فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز فكذا إيقاعه
على غير ما حقه أن يوقع عليه وإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه لأنه تجاوز موضعه الأصلي
فالمذكور في الكتاب تعريف للمجاز العقلي في الإسناد خاصة أو لمطلقه باعتبار أن يجعل الإسناد
المذكور في التعريف أعم من أن يكون يدل عليه الكلام بصريحه كما مر أو يكون مستلزمًا له كما في هذه
الأمثلة فإنه جعل فيها البين شاقًا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والأمر مطاعًا
وكذا جعل الفاعل على المجاز تمييزًا [illegible] واشتعل شيبًا لأن التمييز في الأصل فاعل
فتدبر فإنه بحث نفيس واعلم أن هذا المجاز قد يدل عليه صريحًا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم

سيل الهموم فإنه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم بمحذوفة بقرينة إضافة السيل إليها فافهم وقس
ولا تغتر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف بتأول
يخرج نحو ما مر من قول الجاهل أنبت الربيع البقل رائيًا الإنبات من الربيع وهذا الإسناد
وإن كان إلى غير ما هو له لكن لا بتأول فيه لأنه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك
مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج أيضًا الأقوال الكاذبة فإنه لا تأول فيها فإن قلت
أي حاجة في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم أي حاجة في التعرض
لإخراج نحو قول الجاهل دون الأقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعًا قلت السر فيه أن صاحب
المفتاح عرف المجاز العقلي بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول
إفادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال إنما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع
طرده بمثل قول الدهري أنبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة إذ ليس في العقل
امتناع أن يكون الخليفة نفسه كسا الكعبة وإنما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب
واعترض المصنف عليه بأنا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه
بما ذكر لأن المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر لأن معنى ما عند العقل ما يقتضيه
العقل وبتصديقه لا يجمع عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الأمر فأشار ههنا
إلى أن التأول لا يختص بإخراج الأقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل
أيضًا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل أن يقول إن مفهوم قولنا ما عند
العقل ما حصل عند العقل وثبت وهذا أعم مما في نفس الأمر لإمكان تصور الكواذب فلا
يجوز التفسير به عنه وح يندفع الاعتراض الأول أيضًا إذ لا امتناع في أن يشتمل التعريف
على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة أو أن يكون حصولها من
أحدهما قصدًا ومن الآخر ضمنًا ولا يكون هذا تكرارًا فإخراج نحو قول الجاهل يمكن أن يقصد
الأول في قوله عند المتكلم ويقصد من التأول لكن إسناده إلى الأول أولى لأنه السابق
في الذكر والمقصود بالثاني إخراج الكواذب وعلى هذا كان الأنسب أن يقول ليخرج نحو قول
الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست

من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تعريف كلام المصنف بان مراده غير ما هو له عند
المتكلم في نفس الامر يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي الذي يعرف حالهما انبت الله البقل و
خلق الله الافعال كلها واضل الكافر بالتأويل والقصد الى انه اسناد الى سبب لانه اسناد
الى ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره
في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل واقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار
قوله بتأول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل [illegible] قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له [illegible] ان اراد
الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما في نفس الواقع او عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر وحينئذ يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيها الى
غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتأول وبقي
التعريف سالما فخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله
البقل وخلق الله الافعال كلها بانه قيل لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري
انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول
الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره
بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن
الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم
في الحقيقة او الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم
تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ناشئا
من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه
اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو
قول الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على
المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم
يظن ان قائله لم يعتقد ظاهره لعدم التأول حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد

ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميّز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميّز عنه قنزعا
عن قنزع هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها واختلافها والاسلى
جذب الشهور مضت عاقبته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى
الخبر ويجوز ان يكون منقطعا من الاول اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال
عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق بالاستدلال عقيبه اي عقيب قوله ميّز عنه قنزعا
عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر رأسه قيل الله اي امره وارادته اطلعي للشمس حتى اذا وارك
افق فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدىء والمعيد والمنشىء والمفني فيكون اسناد ميّز
الى جذب الليالي بتأول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما
المسند اليه والمسند اما حقيقيتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو
احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث
نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة
الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو
في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة
او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض
الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه
على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرفين عما هو عليه بل حالهما كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما
حقيقة او مجاز وان لا امتناع في اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان
كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان
يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره
صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احيا في مكة فان المجاز اسناد احيى
الى ما قاله لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو
اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اي آيات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى

او نحو قوله تعالى ايماء الى الاقتباس وان المؤمنين اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي
في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب
لها يذبح ابناءهم نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما
نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لانه سبب الاكل من الشجرة وسبب
الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون
اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو فعل الله
حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان تتابع الغموم يسرع الشيب
او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو
متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو
غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل
يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة
وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب آمر ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم
نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او
الترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار واصلواتك تامرك
ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء
القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة
قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي
احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك
محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند
اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره ككرم وبعد ومات ومرض وصدوره
عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد الحق انه ليس بقائم بالمذكور
وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل
هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الا من الله لكن

امثال هذا البيت مما يستحيله العقل وان لم يذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتيج في ابطاله الى
الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند
اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فلا بد له من الفاعل او المفعول به
الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من
موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا
فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني
الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه
لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي
على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك
وقال الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة
وهو ان يضرب المثل بي في الهلاك بمحبتك فمعرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء والظاهر انه يطلع
عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب
في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله فما ربحت
تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى
الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى
وللوجه فاله غير ... اذ لا يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان
القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة
لم يكن المجاز فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر
وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا
عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي
السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة
المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله

من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة
وهي ان تنسب اليه وتضيف شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر
وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل
الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل
الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي
الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة
الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به
ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه
يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب
من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا فهو
في صاحب عيشة ولا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق
و يستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان
اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه
الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي
وتجلى همي كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم يمكن ان يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر
لا في نهاره كما في الاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين و يستلزم ان لا يكون الامر
بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له
والخطاب معه و يستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك
مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم
لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذائع عند القائلين بذلك
سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية
لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية ان يذكر المشبه ويريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية

نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع
ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه بدعوى اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بان يدخل المنية
في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء
السبعية لها وانكاران تكون شيئا غير سبع فيجوز ان يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها
وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى تبطل الاضافة وايضا يكون الامر
بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون
الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء
انه فاعل مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية
اعتراض قوي تذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى والاظهر اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله
قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن
حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه
اسد من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نم ان ذكر الطرفين مطلقا
مانع عن الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه كما في نحو زيد اسد او لا
نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله
على ذكر الطرفين على ان المشبه به فيهما هو الشخص الصائم مطلقا والضمير لفلان ونحوه من غير اعتبار كونه صائما او
صائما ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول بان الاستعارة
انما هي في ضمير راضية والمعنى انه في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا
فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فاضافتها الى المشبه الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستشنعة
وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان
وجعل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثاني انه لما كان المراد بلفظ هامان هو العملة في حقيقة كما فهم لم يكن الامر
مجازا ولغيره حقيقة وخفي عليه انه حينئذ يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن
الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا
صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنده ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل

هذا التركيب على السعة وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف الباب الثاني **احوال المسند اليه** اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه بحكم موكدا او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او موخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيانه كون المسند اليه اولى بالتقديم **اما حذفه** قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لما ان وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال **فللاحتراز عن العبث** اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة في نفس الامر **بناء على الظاهر** والا فهو بحسب الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه الاحتراز عن العبث نظرا الى الظاهر بحسب المقصود التوبة والمانع الحقيقة فيجوز بان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك **او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ** يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت عن الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المذكور عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل **كقوله قال لي كيف انت قلت عليل** لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين **او اختبار تنبه السامع عند القرينة** هل يتنبه ام لا **او اختبار مقدار تنبهه** هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا **او ايهام صونه** اي المسند اليه **عن لسانك** تعظيما له **او عكسه** اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة **او تاتي الانكار لدى الحاجة** نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردت بل اردت غيره **او تعينه** **او ادعاء التعين** **او نحو ذلك** كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام

لا يبعد ان يقال هذا اعتذار فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وسنشنة اعرفها من اخزم وعلى ترك نظايره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا او كذا وهذا طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل في نحو اسناد الفعل الى المفعول ولا يعتقد هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليومن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حد لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان تسائله عن الواقعة في بليته يقال لا تسأل عنه اي انه لا تحتمله ان تجريه على لسانك او تسمعه لفظاعته واضجاره المتكلم واما الاتي لا يقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره **واما ذكره فلكونه الاصل** اي الذكر ولا مقتضي للعدول عنه **او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير** وعليه اولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين في تمييزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها **او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب** اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث يستعار اللسان وقد يكون لبسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله ونحو ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاستشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد

واعترض على المص بانه ان قامت قرينة تدل على الحذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وعدمهما لا
يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف
وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص والجواب
ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق
كل شيء نعلم ان المراد منه هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر
نعلم منه ان المراد كل احد ولا نفع بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا مرجحا
والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا لا شيء فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان
المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا منافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات
الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة
التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على
التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك
لان الغرض من الاخبار كما مر هو افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول
بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت
الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى
في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادته اتم فائدة تقتضي اتم التخصيص وهو التعريف
لا يقال التخصص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها
خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص
المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار
اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل
الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه
الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب
كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا
قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل
المحشر

المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا
الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض
النسخ فلا يختص بها اي برؤيتها حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف وفاعل الابصار
وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه
بل تريد ان اكرم او احسن فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم ومنه في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ الظالمون
الاية اي خرجه في صورة الخطاب لما اريد العموم وقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله
فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي تجعل على
هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه
بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره
اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه
نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب
نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره
بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره
بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن
الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلت لا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو
لتحقيق معنى العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات
قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة
تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لا يقال هذا امر موقوف على ان يكون
معنى قوله ابتداء بعينه اي بنفس لفظ بعينه احضاره لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم
الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد الكنايا والتي يكون احترازا
عن سائر المعارف ولا يكون التخصيص كافرا وجهته لان اللفظ الموضوع لمعين باسم العلم
انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يتبادر الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو
احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مهملها

الكلية وافادتها الجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة
والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولهذا نص على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله
اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل
شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون
علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف
على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد
لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء
الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود
بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو
خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف في ان الله اسم يختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره
انه العلم للفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة
للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب
اي جهنمي لانتقال الذهن الى النار بدل على ملابسه اياها لانه يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو
الفضل واخو الحرب لملابسة هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي
لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية
الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون
في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لازم
او جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا
الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء وبهذا تعلم ان ابا لهب انما يستعمل ههنا في الشخص المسمى به لكن
لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة
ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا ... لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف كان استعارة
نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فلهذا قلنا ان هذا المقام من مثال ان قدم الايهام استلذاذه
اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب

اعتباره في الاعلام (وبالموصولية) اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكذا الاشارة تقدم عليه
ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول
وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس ونعت المضاف كالمعرف المضاف اليه
وما ذكرناه من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح
للموصولية هو ان يصح احضار المسند اليه بواسطة جملة معلومة الانتساب اليه ... لانه وضع
الموصول شأنه ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا
كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بوصفها فان تخصيصها ليس بحسب الوضع
فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان
جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكن ليس
بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص
بمضمون الصلة وتكون معرفة بها هذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل
الباعث الموجب له والمرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك
الذين كانوا معنا امس رجال عالمون ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او كليهما علم بغير الصلة نحو الذين
في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح
بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه
اي وراودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته
عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان
يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف
وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومولى لها يوجب تمكنها
من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقوله
قيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط
والالفة وقيل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر
المسند اليه بنص يتعلق في التي هو في بيتها لا عمها واحد معينة مشخصة وما تقرر ...

الغرض المسوق له الكلام ونحو غير المسند اليه بيت السقط أعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد
من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم من النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية
مثال لزيادة التقرير فقط والموهوم من المفتاح انها مثال لها وللاستهجان التصريح بالاسم ورد بان
... او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح
باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم تكن مثالا لها لكان ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم
او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم وفي غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع
الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام
او لتنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين
ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث
ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح
هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المصنف بان ليس فيه
ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه والجواب ان الظرف والذوق
شاهد صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم
اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه
بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني يأتي
بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب
والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان يأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في
علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء
الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه
اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر
نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد
دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض

بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء اعظم منها وارفع او بشان غيره اي غير الخبر نحو الذين
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران
وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان التي لا يعرف
الفقه قد صنف فيه او لشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق
الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة
والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق
زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء
وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر بينهما فرق فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي
سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة
الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل
العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في
قولنا ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة معناه
ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا مومئا الى وجه بناء الخبر فاشكل
عليه الامر في نحو ان الذي سمك وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وصول التعريض
لذلك ومن الناس من اخفي اثره في تعبير الوجه بالعلة لكنه هرب عن الاشكال بان معنى قوله
ثم يتفرع على هذا انه على ايراد المسند اليه موصولا مع قطع اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات
المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي عند المصنف وقد يقصد بالموصول الحث
على التعظيم او التحقير او الترحم ونحو ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبي اولاده
ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب
لا يكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام لم وانفصل
بغرض وانما المقام الصالح له ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة الحسية
فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى ما هو محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى

محسوس غير مشاهد اولى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصيره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية
منزلة الحسية واما الغرض الموجب لها او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز
نحو قوله اى ابن الرومى هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين
الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة
السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اى الفرزدق اولئك آبائى فجئنى بمثلهم هذا الامر للتعجيز
كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اى المسند اليه في القرب او البعد
او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت
كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به نظر علم المعانى
لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعانى كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق
القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغوى ينظر فيه من حيث انه يدل على القرب مثلا وعلم المعانى من حيث
انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه
المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياً كان والوسيلة فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه
من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اى المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذى يذكر آلهتكم وقد يقصد
به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب
تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشار اليه كقول الامير لبعض
حاضرى مجلسه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز
الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب
عينا كان او معنى بان يحكى عنه ثم يشار اليه نحو جاءنى رجل فقال ذلك الرجل وضربنى زيد فهالنى ذلك
الضرب لان المحكى عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالنى هذا الضرب لان
هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى
الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لان المعنى غير مدرك بالحس
فكانه بعيد او للتنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اى عند ايراد
اوصاف

اوصاف على عقيب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثانى بالباء وتقول
عقبته بالشيء اى جعلت الشيء على عقبه على انه اى للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد
اسم الاشارة من اجلها اى من اجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب
ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده
اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا
والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى
الاشارة وجهل المتكلم او السامع باحواله الاخر وغير ذلك وباللام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود
اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا
اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت
امرأة عمران كالانثى اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله قالت رب
انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى
محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس
انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج
الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة
الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة وهذه اللام الداخلة
على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع وكذا ذكره ان التعريف للماهية وقد يأتى
المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة
يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة
باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى
من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من
حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج فان قولك
بينك وبين مخاطبك

اوعلى قرينة الزعم على ما ذكرنا وتحقيقه ان موضوع الحقيقة المتحدة في الذهن واما اطلق على فرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس النكرة كما في اسامة واسد اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة نعيان ذكرنا ثم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل السوق فانه في المعنى كالنكرة وذو اللام نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا وهذا مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان والبعض اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة ان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية من الخ اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا له تكلفوا ونعني بما ذكرنا من تعذر كلا الى عود الضمير في قوله وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى المطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف بالمعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وقيل ان المستضعفين على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لمعين كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف التعريف كما سنذكر عن قريب وان كان اسما موصولا يجيء هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف في ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت بها الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانفهام القرينة فهو لم يستعمل

الا

الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم تكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان تكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان لفي خسر ان اللام للجنس وما ذكر في قوله ان الحمد لله ان اللام للجنس فيتناول كل حمد ولذا ما يطلق على لام الجنس والحاصل ان الاستغراق والجنس ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة ولا خفاء في تمييز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فان اريد به الاشارة الى الماهية من حيث هي بلا تمييز من اسماء الاجناس النكرات فيها ولا الى علم التعضية والكلية نحو رجع الا وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن فيتميز عن تعريف العهد والحاصل ان الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نم ان تعريف العهد التعريف باللام النظر الى المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا الصاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صايغ واللام في اسم الفاعل والمفعول اسم موصول لا حرف التعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبني على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث الا انهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث

نحو المؤمنين والكافرين والصابر والحايض لكن كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف
والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تعميم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف
او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمروا
وضمير ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول
كل واحد واحد من الافراد والاستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع
انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها
رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد هذا البيان بالمثال
لتعلق الحكم بها نفي الاستغراق بيان ذلك لان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهر في الاستغراق
ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق
وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلة في غيره نحو علمت نفس ما قدمت
وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا ولا اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل
او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان
والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه
وللقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع
المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه
الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم
آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد
ظلما للعالمين الى غير ذلك ولذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك
جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يفيد استيعاب الآحاد
والجمع لا يفيد الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي
خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا
لان الواحد مع الاثنين الآخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل
واحد من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم

للجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار جمع فردا او فردين منهم فهو ممنوع بل قولوا
المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد
لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد
فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام
دون كل فرد فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن
البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان
هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان
القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي
اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد
في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد
شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام
باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة
بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما يصيبه الوهن ولكن
الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا الوهم
سوء الفهم وقلة التدبر وكثير لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما صرح به ائمة
الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مملوء بذلك حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه
جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا
من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه
جمع ليتناول كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع
ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساده فقيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه فقد هنا
اما معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الجموع
الا جنس وذلك لانه لو لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا
لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا لقوله ليتناول كل جنس مما سمي به على هذا

المغني وكذا ما قيل ان العالمين ما هيات مختلفة فيتناول الجمع نحلة في الوظام وذكر لان هذا النوع لا
ولا نعل وبا لجملة فالغرق بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا
ويشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فله وجه لم يرفض جميع ذكر بكلام صدر صاحب
المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع المعرف باللام الجنسي من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد
وان يراد به بعض الى الواحد منه كما في قولهم اتيايا كله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس
بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في
وجدانه كذا في الكشاف في نحو قوله فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قوام بنو فلان
الا قتيل واحد منهم فان قلت فقد روي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف
بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدات الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع
فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان
اللام يعني كل جماعة جماعة ورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح
غيره بان الاستعمال ايضا يشهد بذلك وانا اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار
ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا
مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده والوحدة
والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله **ولا تنافي بين الاستغراق وافراد**
الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف **انما يدخل عليه** اي على الاسم المفرد
حال كونه **مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة** كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه
بنعت الجمع نحو الرجال الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي **ولانه** اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق
بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش
في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اخلاق ونطفة امشاج فلان الثوب
مولف من قطع كلها تسمى خلقا والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج اي مختلط فوصف
المولف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه **وبالاضافة** اي تعريف المسند اليه باضافته لانه من المعارف
لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي **هواي**

مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه
جنيب وجثماني بمكة موثق
اي مهوي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في
السجن والحبيب على الرحيل
والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت
خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب **او لتضمنها** اي الاضافة **تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما**
كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني **عبد الخليفة ركب** وفي الثالث **عبد السلطان عندي** تعظيما
لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما
اضيف اليه المسند اليه وهذا هو المراد بقوله او غيرهما **او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر** او
للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لنحو ذلك وقد يكون الاضافة
لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض
على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا
وكسآمة السامع والخاطب نحو حضر اهل السوق او للنص الاضافة نحو يفضا على الكرام او الاذلال
او نحو هما نحو صديقك او عدوك بالباب والاستعطاف والدة تولدها والا مولود له بولده
فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لنفيهما
استهزاء ونهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار الطبع مجازا وهو الاضافة
بادنى ملابسة من غير ملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة
نحو غلام زيد بالباب والافادة الاضافة جنسية وعهد كقولهم يدل على نحو قوله الا رض التفخيم
بمعنى على حنين الجزامي وذلك لان الاسم المفرد حاصل بمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة من
خواص الجنس وهو الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما
سجي ان شاء الله تعالى **واما تنكيره وللافراد** اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس
نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو **وعلى ابصارهم غشاوة**
اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله ومن المفتاح انه للتعظيم
اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم
عن الادراك والتعظيم اوفق بتأكيد بعد **او التعظيم او التحقير** بحيث انه بلغ في ارتفاع شأنه

او الخطاط مبلغا لا يمكن ان يعرف كنهه اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي
يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان
له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان
وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات
بها وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت
رسل اي ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم ونحو للتحقير والتقليل
ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل
وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف
مانع نحو اذا سئمت مهندة يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة
السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله ولئن مستهم نفحة من عذاب
ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح
اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه ان اراد ان بناء المرة ونفس الكلمة
مما يدل على افادة التحقير فذاك ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير
المستفاد من الاية مفهوم منهما فيحتمل ان يكون التنكير اصله فيتبع للفرق الظاهر بين التحقير في نحو من
العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك
عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب والاول دلالة للعظمة والاضافة
العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لعدم ذكر التسكين في اعتراف فيه عذاب عظيم لان
العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد والنوعية والله خلق كل
دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع
الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الذي يختص بذلك النوع من الدواب وصرح بان في
غير المسند اليه لان ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا
كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالمسند مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم
انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسف

ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى ان مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا الى التنكير المسند اليه وهذا في
كتابه كثير فليتنبه له او للتعظيم فأذنوا بحرب من الله ورسوله او للتحقير ان نظن الا ظنا اي ظنا
حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل
التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا في المفعول المطلق وبهذا
ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق
حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن
من بينه ولا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا
ونظيره قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا والى ما ذكره بعضهم من ان قولك
ضربت زيدا مثلا يحتمل حيث يتوهم المخاطب انك قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع
في مقدماته فبهذا الاحتمال يصح المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره بحسب الوهم فكانك قلت
ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله اقتلوا يوسف او اطرحوه ارضا اي ارضا
منكورة مجهولة بعيدة من العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر
والجدبا اي بعدد يسير من خيول تتركه وقدر سائر وشيء يسير من فيضان جودك وعطائك ولعلم انه كما ان التنكير
الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله ورفع بعضهم درجات اراد محمدا
ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد
نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كون هذا الامر بعض اهتمامه
واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب
من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات
التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرته وكثرة
اعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو اولى هنا لانه انسب
بقوله واما بيانه واما الابدال منه ليكون اما الوصف ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف
مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله
ونحوه في الكشف قوله الالمعي ... وكون الوصف للكشف لا ينافي كونه وصفا للمسند اليه ...

ابن نجيرة في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا
الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبرّ والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى
وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد ونصبه اما مرفوع جزءان او منصوب بتقدير اعني او
جزءان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا ينفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي
وقوله الذي يظن الى آخره وصف كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه
وفي مثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلوع سريع الجزع
عند مس المكروه وسريع المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال
وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل
فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم
والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر
وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير
حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والشرط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تأكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك
الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما في قوله وما من دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى
الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة وشرطه
تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك عن الجملة نكرة
لانها انما تكون نكرة باعتبار الحكم الذي هو سبب التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجمل نكرة وان فائدة التنكير
من خواص الاسم ويجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجب ذلك
ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنه بما كان يعرف قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة
متضمنة لحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون
بتقدير القول فان قيل فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن
والقسم وجوابه صلة من قلنا ان مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب

ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله لزيد قائم وفي الانشاء انما هو لنفي الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم
بالله ونحو ذلك ولهذا قالوا ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فانه قيد وفي كلامه ايضا اشعار بان وجوب العلم انما هو
في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون
قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس
والحجارة ثم قال وانما جاءت النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا
منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا لم لا يجوز ان يقال
الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك
بسماع عن النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده
فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره
نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل تقرير ان
امكن حمله على ما دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم
على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث يذكر دفع التوهم وانما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلق
عليه في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة رحمه الله في شرحه ان المراد بمجرد تقرير الحكم
ولم يتبين ان اي موضع من مواضع بحث التقديم والتأخير يطلقنا عليه وهو خلاف ما صرحوا به من ان المراد بمجرد تقرير الحكم
في نحو لا تكذب انت من ان تأكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد
التأكيد الصناعي بل مجرد التأكيد بالتكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته
قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الذي يدل على التخصيص ... انما عرفت
انا عرفت انت تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوية
الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل في آخر بحث تأخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن
قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يحصل
فعليه ان لا يضاف الى سياقه اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى
بالتعرض لانه الذي يعترف المسند اليه مؤخرا عن التأكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي
كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك

وحده او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف
وكل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا
غير اسلوب الكلام ومثل هذا اكثر في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي
في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر انه لا معنى لما يقال ان معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا
عرفت وتقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش نشأ عن ارتكابه ويكون للتخصيص
نحو انا عرفت انا سعيت في حاجتك وحدي وغير ذلك عنعنة ما ذكرنا من الوجه الصحيح او لدفع توهم التجوز
اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى
الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي
غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولم يتعرض لدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم
عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت
الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا
وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء الكلام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد
التقرير والتنويه على البس ولا دلالة لاجمعون على كونه سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا
بحث وهو ان ذكر الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما
يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا
ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه ينبغي ان تقول ان فائدة الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لتوهم الشمول من
اللفظ وانه لم يتم تاكيدا بل المراد انه ينبغي ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره
ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما فهو لدفع توهم عدم الشمول نظرا الى ان المثنى مما
نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون
الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسول لهما
او نفس احدهما ورسول الآخر فانه يقال لدفع جاءني الرجلان كلاهما بانفسهما او عينهما وكذا اذا توهم
ان الجائي احدهما والآخر محرض وباعث ونحو ذلك فانما يؤتى بتاكيد المسند لدفع توهم التجوز انما وقع فيه

واما بيانه اي تعقيب المسند بعطف البيان فلانه يفاد باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم
كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا ينحصر في الايضاح اذ ذكر
صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء
للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته
وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وشيئا وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من
الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسما مختصا بالمتبوع ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات
الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجريت على الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فان جاز ان الموصوف
فهو عطف بيان لا فرق بين ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكون عطفا في هذه الصفة فان قلت فقد اورد المصنف
قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي
في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على
انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده
في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما مر في باب السكاكي ويكون
مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة و
تقريره ذكران لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ولمعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل
لمعنى الجنسية والوحدة والغرض هو المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ
جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنس فوصف الهين باثنين والاله بواحد ايضاحا
لهذا الغرض وتفسيره وهذا هو الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية
دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له
الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله بما يؤكد اي يقرره ويحققه لم يقصد انه تاكيد صناعي
لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف في
ان الهين اثنين ونحو واحد من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله
نحو واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتقرير
كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جيء الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة للطائر

على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالاكثر ان يكون الوصف فيهما
للبيان وبعضهم جعلوا التأكيد اعني اثنين والواحد للبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي
ذاته في العرض وظاهر بطرا بحثا صحيحا لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكره
بعض الاماثل بعد ما ذكر ان ذلك انما يتاتى ان لا يخلو هاهنا بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمفتي على ما توهمه
القوم واشتغل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان وصفة بمعنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى
في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة
على ان تثنيته والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما
الى احدهما اعني التثنية والوحدة دون الجنس الذي هو اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة توضيح متبوعه
فيكون عطف بيان لا صفة والاولى اذا اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه بل لمجرد التعريف
على شيء من الصفة لانها التي تكون للتخصيص او توكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا
المعنى ويكون الغرض من ذلك التنبيه عليه شيئا آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد
للدلالة على ان التثنية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتقريره كان الدابة ذكر ليدل على
معنى الدبور والغرض منه التأكيد بل ان هو كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف
وموضح ولم يخرجه هذا عن الوصفية ثم قال اما انه ليس ببدل فظاهر لانه يقوم مقام المبدل منه فيه ايضا نظر
لا انا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله
شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء الجن ومعلوم انه لا معنى لقولنا
وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال انه في انه بدل اشتمال المقصود بالنسبة الذي انما هو عن اتخاذ
اله ثنين الا كونه على ما مر تقديره واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل
منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل لا المبدل منه
وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات
المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من
ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو العين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض الا ان
لان ما صدق عليه شيء ما صدق عليه العين وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون على المبدل
منه لا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا اجمالا ومتقاضيا
له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل
اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام وان وقع فلا يكون هاهنا لزيادة التقرير والتوكيد للتقرير قلت
قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة اقتباسه الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول او اضافة البيان
الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه اليه ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة التقييد بالتبعية
بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير وقال صاحب
الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار
بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع يشتمل على
التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق
ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه
او اخوه او جاريه بدل غلط لا بدل اشتمال لا كما صح بصحح غلاما بحسب كلام بعض النحاة لم يلاك البعض
والاشتمال لا يخفى ان في ايضاح البيان لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل
الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح
واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاء زيد وعمرو
فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع
والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاء عمرو وجاء زيد
فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل او لتفصيل المسند بانه قد
حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مترتبا او غير مترتب او مع اختصار واحترز عن
نحو جاءني زيد فعمرو واو ثم عمرو او جاءني
زيد نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك
الفرق بين الثلاثة اي الفاء وثم وحتى في تفصيل المسند ويختلف من جهة ان الفاء يدل على التعقيب
والتراخي لان الفاء يدل على ان الفعل لم يتخلف بعده مهلة وثم يدل على المهلة وحتى يدل على ان
للتابع تقدمه لمتنوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثرتبا الا ان فيه دلالة على ان
ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب اجزاء ما قبلها
في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان تكون ملابسة الفعل
لما بعدها قبل ملابسته الاجزاء الاخر كقولهم مات الناس حتى الانبياء

لما بعدها قبل مهلة بسنة للاجزاء ثم فنحو مات كل اب بعد آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جائني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم نحو تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلق بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها قال قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان الكلام اذا اشتمل على كلام فيه تقييد توجه تارة نحو ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وههنا لا سبيل الى الشك في انتهى كلام الشيخ فنحو جائني زيد فعمرو ويكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو وانما الشك في وقوع الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند الا غير حتى لو قلت ما جائني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمهلة هذا اخبره فاذا قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء في غير تفصيل المسند نحو جائني الاكمل فالافضل اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي يا كل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون للتفصيل المسند او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب نحو جائني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا ولكن نحو ما جائني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكروا المثال ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا انه لا ينفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جائني زيد لكن عمرو لرفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لا لرد المستور الى وصور فيه نوع وهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انا نقول ما جائني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك او على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جائني زيد بل عمرو او ما جائني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جائني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب

انه يفيد عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جائني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فنحو ما جائني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا فنحو في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا النحو كلاهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت اذ الحكم متحقق الثبوت لم يمنع ما جائني زيد بل عمرو وبل ما جائني عمرو وفهم مجيء عمرو يستحق مجيء زيد وعدم مجيئه على الاضمار او يحتمل منفي فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ترك بدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او للشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جائني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه تجوز فيها الجمع ايضا لكن الامتناع من مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وفي عد السكاكي حروف العطف اي المغيرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها بعد الضمير المجرور من غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل تقوية لمذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يوجد في غيره كما قال في المفتاح ان التخصيص في المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو والدليل عليه التاكيد بانه كعمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب

استعمل في الاصطلاح على ان يكون المقصور عليه هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر
اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر وكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين
ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى ان قولهم في
اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان المفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه
الذي يكون لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان
معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم
الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون
على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشأه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر
لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث
قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فتدبر هو البطل الحامي لا تريد ان البطل
المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل
الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه
فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك فاشدد يدك به فانه لا حقيقة وراء ذلك وطريقه كطريقة
قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان
صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة
الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتاكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه
دون غيره ثم التخصيص لا ينحصر في الفصل فقد يكون للتخصيص ايضا تقديم المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو
وزيد هو يقاوم الاسد وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة انه للتخصيص مع التاكيد
وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على
المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى
والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر
والشيب هما فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند
فان قلت كيف يطابق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما قال مقدم ومؤخر

للدال

للدال لا للغائب في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على
الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم حكمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدأ
على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام
وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد فتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف نفي الضرب
الاول وكلامه ايضا يحتمل اطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم وذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان
يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم فهذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم
المسند اليه الاصل لانه محكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل
ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يقتض العدول
يكن شيء ايقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي تقديم المسند
لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما يجيء تفصيله و
اما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام ان يطول
المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقول ابي العلاء المعري
والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية
في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيا من الرفات
السبعة وقيل بانه من الآلة واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد
وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة
صالح ولا ثعبان موسى ولا الغفلة عما وقع في الشروح انه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة
او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا
يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله
رجل مسيء حضره او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على الطول انما هو انصاف
المسند اليه بالمسند على الاستمرار بتجدد الاخبار بصدوره نحو زيد يكون والزاهد يشرب

منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه فى الفعل او
لا يلزم انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من فى العالم ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الفعل عن المذكور
مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيرى لان مفهوم الاول اعنى ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق الثانى اعنى ولا غيرى نفى قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان
يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد غيرى اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا
ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثانى انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت
لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيرى قصدا الى انكار نفى الفعل فتقدم المسند اليه لتطابق كلامه وهذا انما
يكون فيما يمكن انكاره كما فى هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيرى فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا
لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب
ان تثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم فان المعنى لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد
تقدم ان الفعل الذى يفيد التقديم ثبوته للغير المذكور هو بعينه الفعل الذى نفى عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفى
هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول
يفيد السلب الكلى لان نفى الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافى اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثانى يفيد السلب
الكلى لوقوع النكرة فى سياق النفى ولهذا حكم كثير من الناس على انه من بعض الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد
واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبنى على ما ذكر ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا
يستعمل فى الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا رده على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب
فلا يستعمل بدون كل الثانى ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه فى قوله
تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين وفى قوله لشتى كاحد من الناس
بمعنى جماعة من جماعات الناس وصرح بان هذه الاحكام فى كل نكرة منفية تدل على ان نقد اليس مبنيا على
انه نكرة وقعت فى سياق النفى كما توهمه البعض فظاهر كلام الصحاح انه يختص بالنفى لانه قال وما بها احد
يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو مبنى على ان احدا اسم بمعنى الواحد لتنفيه تنويه موصوف
فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا كان او مؤنثا اى احدا من الافراد او المثنيات او جماعات
واذا كان احد ههنا فى معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما ضعيف لان ههنا
الامثلة جارية فى نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفى نكرة

ويطرح فى ان الدلالة على انه يصدر الفعل عنه حالا فحالا على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يزيد النوافل فانه يدل
على تجدد صدوره عنه فى الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لانه يكون متصفا بالخبر يكون
هو المطلوب بنفى الخبر اراد بالجزء الاول خبر المبتدأ وبالجزء الثانى الاخبار والمعنى لما فهم من الثانى ايضا
معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفى الخبر تصوره لا تصديق فالمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا
لا تصورا وان اراد بنزيد وقوع الخبر مطلقا اى اثباتا وفيه الشرط مثله فلا يصح لما سيأتى فى احوال
متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع النزول
مثله نعم لو قيل على المفتاح لا ثم ان للتقديم دخلا فى الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع
كما سنذكره فى بحث لو الشرطية اذا ثبت انه لو كان وجها ومثلا فائدة زيادة التخصيص كقوله
منى تهزز بنى قطن تجدهم سيوفا فى عواتقهم سيوف جلوس فى مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم
والمراد هم خفوف كذا فى المفتاح اى بحال الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف
من تفسير للشىء باعادة لفظه ليس بشىء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا التخصيص مشروط بكون
الخبر فعليا على ما سيأتى فى نحو انا سعيت فى حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى
خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط التصريح ائمة النحو بالحصر فى قوله وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم
بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر فى قوله هم
خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى
البه فى قوله ولا الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهى ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد
بالتخصيص تخصيص وهذا تعسف لكن فى بيان كون التقديم مفيد الزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر
قد اورد فى دلائل الاعجاز كلاما حاصله كما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد اى التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلى اى قصر الخبر الفعلى عليه والتعبير بالفعلى مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به
صاحب المفتاح فابل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولى حرف النفى
اى ان كان المسند اليه بعد حرف النفى بلا فصل من قولهم فلان يليك اى قرب منك نحو ما انا قلت هذا
اى لم اقله مع انه مقول لغيرى فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته للغير على الوجه الذى نفى عنه من العموم
والخصوص فلا يقال هذا الا فى شىء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفى كونك القائل لا نفى القول

على ما يجيء فلا يكون لخصوصيته لفظ احد وايضا لجواز ان يكون احد هنا همزته اصلك الهمزة من الواو ومثله قوله تعالى قل هو الله
احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفية هي الروية الواقعة على
جمع من الناس لا على جميع الناس والحاصل ان المفهوم من نفي الروية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي
وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحوه يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه
الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون
راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الروية الواقعة
على كل احد منفية ويتم ما ذكر المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد
يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور والتحقيق ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم
به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفهوم في قولنا ما انا رايت احدا لما كان نفيا لما يتوقع في
سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب على ما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون
في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ثبوت الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم
والمخاطب عاما فعام وان خاصا فخاص حتى لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه
واعترض عليه بعض المحققين بانه لا يبقى بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني عدم روية احد من الناس فيجب ان يكون
المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مشاركة الغير
فتنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم روية احد من الناس فلو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن
الخطاء في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدايرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومتشابهة انهم لم يحافظوا
على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف
النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو انا قلت كذا مثله في قولنا انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة
كسرت في الاسلام في النفي فان قولك فتنفوه بحصول كلام فيه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه
حكم المثبت يافي تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص
قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم
سعي في حاجته واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت مشاركة الغير وان قولك انا سعيت
في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة
الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي
واصاب

لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت اصل الفعل قطعا على الوجه الذي
ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان يكون القائل لهذا القول
كانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا
اكلت اليوم شيا وما انا رايت احدا من الناس لانه يقتضي المحال وهو ان يكون انسانا قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يوكل وراى
كل احد من الناس فتنفيت ان تكون هذا كلامه فاذا اعتقد المخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيا
او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير ولا بد وان تقول له
انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل
شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص انه لا يصدق هذا الوصف على الغير
ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا او اكل شيا وراى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيا
ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد
بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل وخطا في من نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور
كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت
الفعل على الوجه المذكور مخطيا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او لمشاركة الغير فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا
لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك كما تقدم وفي
هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان
نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي ان لا يكون ضربته يعني ان
علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل
هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا بينهما
وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا
مخطيا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد ردة الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا انما تنفي ان يكون انت
الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيرك لا انا فاذا كان النزاع في هذا
الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا
وهذا التحقيق ما ذكر العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء واثبات
منه لنفي عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين ويكون نفي الضرب

42

محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتاتى التوفيق لانه يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا
زيدا والآخر على زيد ووقعت المناظرة في الفاعل الاول فمعناه المتكلم نفى واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا
بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا اصلا لانا نقول المنتقض بالاستثناء نفي الضرب الذي وقعت
المناظرة في فاعله فيكون منفيا عن زيد ومنفيا عنه وهو محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا
احد لا بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم و
الفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض
النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانما اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت في ذلك الانسان
فينبغي ان لا يكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكر المصنف ليس بمخالف لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في قولنا
ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عنده لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى الفاتحة
وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لا مر وهذا محال **والا** عطف على ان ولي
حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا
وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا
نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله **والا فقد ياتي** اي التقديم **للتخصيص ردا على من
زعم انفراد غيره** اي المسند اليه المذكور **به** اي بالخبر الفعلي **او زعم مشاركته** اي الغير **فيه** اي في الخبر الفعلي **نحو انا سعيت في حاجتك**
لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كانه مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد
ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك **وعلى الثاني بنحو وحدي** مثل منفردا
ومتوحدا وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل
صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال به صريحا ومطابقة على دفعه في الاول نحو لا غيري وعلى دفعه في
الثاني نحو وحدي دون العكس **وقد ياتي لتقوي الحكم** وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص **نحو هو يعطي
الجزيل** قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك
بسبب تقويته بتكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة **وكذا اذا كان الفعل منفيا** فقد ياتي للتخصيص
نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي ولم يمثل المصنف له لانه يتوجه عليه
التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص **نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت** مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكر بلفظ كذا **لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم** لعدم تكرره فقولنا

انت لا تكذب تقوي الكذب عن الضمير المستتر وانت موكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا
انك لا تظن انه عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز
او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب مختص بك فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص
ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي نقض صاحب المفتاح حيث
قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته
وقد وقع خطا منه في فاعله فيقصد ازالة الخطا بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي
في حاجته منك غير منسوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام
في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا
المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان كلاما يتبين النظر فيه على النحو والتحرير وقد ذكر انه قال انك اذا قلت ابتداء
اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيد وجود السعي منك صح من غير
ان يكون بتجوز او نسيان او سهو لجلاء فائدة لو قلت في الابتداء لا فائدة في وجود السعي ولا في الابتداء انا سعيت في
حاجتك فانه لا يصح الا بان يكون بتجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء
في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون
مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك
اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير
على الانفراد او الشركة فان كان نسبته الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز والسهو والنسيان
على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه ما بنى والنحرير تنبه على التمحل هذا الذي ذكر من التفصيل
اذا بني الفعل على معرف التقديم او البناء على المنكر **وان بني الفعل على منكر افاد تخصيص الجنس او الواحد به** اي بالفعل
نحو رجل جاءني لا امراة فيكون تخصيص جنس **او لا رجلان** فيكون تخصيص واحد وقال الشيخ انه قد يكون في اللفظ
دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كانه لم يدخل في
اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب
بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الوحدة فقط
كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل لم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلالة
الالتجا مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من

الجنس طوال الرجال لا من جنس قصار مع ان ظاهر كلام المص انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس
في كلام الشيخ ما ينبئ بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان
البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه
عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص
لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد
يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره
المص انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال
في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم واضرابه ما يلي المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان
نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما يجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا
فانه قد يكون في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا
يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لاحتمال التقوي
وكون كلامه يحتمل كمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف وعن هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص
بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو
انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني
بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا
يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء تقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار الى الثاني بقوله
جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد
فقدم كما سنذكر ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير
كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا
فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل
اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى
الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل
لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في
الاصل على انه فاعل معنى ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه

مبتدأ بغير اعتبار التخصيص البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وصح في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر
من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير فيه اذا لم يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني
لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص
الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهر ولا يفزع واما على
التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال
قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند قصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة
بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من
التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر عظيم فظيع
عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما كان
من التخصيص الجنسي او الفردي فيتاتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا يجعله نكرة تخصيصه بالوصف
المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل
ان يقول بعد ما جعل التنكير للتعظيم ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه
البعيد كما لا يصح في المعرف يصح وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير
في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف نفي الحكم
على ما عداه فقولنا رجل طويل معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا بدليل على هذا انه قال بالتخصيص
الجنسي في نحو قولنا ما ضربت اكرم اخويك وموهم معنى ما ضربت الا اكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واصح
بمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي
ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما
واما لانه لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع والتابع
يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات
الطير لانا نقول لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ فلا وقيم مقامه ضميره ولو تجويز الفسخ في
التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا فكما تعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر
في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو

وأوقع كالتأكيد في قوله "بتنا بها قبل المحاق بليلة" "فكان محاقاً كله ذلك الشهر" فإن كله تأكيد لذلك الشهر والمعطوف
في قوله "عليك رحمة الله السلام" على وجه وبيت الحماسة "لو كان يشكى إلى الأموات ما لقي الأحياء بعدهم
من شدة الكمد" "ثم اشتكيت لأشكاني وساكنه قبر بسنجار أو قبر على قهد" فإن قوله وساكنه عطف
على قبر فنحو أنا وأنت وهو في قولنا أنا قمت وأنت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتداء عند السكاكي
بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه
تابعاً شائع عند النحاة ولهذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفاً
واتفقوا على امتناع ما جاءني إلا أخوك أحد بالرفع على الإبدال لامتناع تقدم البدل وصح هذا محض مكابرة ودليل
امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتداء قائم ههنا بعينه وأما قوله فكان محاقاً كله ذلك الشهر فبعد
ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل أن يكون كله تأكيداً للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر
وكان قوله ذلك الشهر بدلاً منه وتفسيراً ولو سلم فيكون شاذاً محمولاً على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة
ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمتجاوز تقديمه على العامل أيضاً نعم قد ذكر النحاة أنه يجوز تقديم المعطوف
بالواو والفاء وثم وأو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط أن لا يتقدم المعطوف عليه على العامل وأما تقديم
التأكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعاً مما لم يقل به أحد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر أعني نحو
رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله أي التخصيص بغيره أي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شرح هذا باب
من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص
سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتداء لا يقال
التنكير إنما يدل على النوعية بالتهويل أو غيره والحصر إنما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه لتحال لأنا نقول
قد ذكرنا أنه إذا تخصص بالوصف امتنع تقدير التأخير فيه لصحة وقوعه مبتداء كالمعرف فلا يجوز أن يكون الحصر مستفاداً
من الوصف وإلا فلا توجه لكلامه بل الجواب أنه إنما يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر إذا لم يقصد به التخصيص
النوعي الذي يمكن أن يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني لا امرأة أو لا رجلان
ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير إذ لا دليل عليه لا لفظاً ولا معنى قال الشيخ عبد القاهر قدس سره إن المعنى الذي هو
المهر إلا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه أي قائم الضمير
فيتكرر الإسناد ويتقوى الحكم وقال إنما قلت يقرب لأنه وهذا معنى قوله وشبهه أي أشبه السكاكي قائم مع أنه متضمن للضمير
بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو أنا غلام وأنت غلام وهو غلام

وقد تحقيق قوله وشبهه مخففاً وينطق أنه منصوب على أنه مفعول معه أي لتضمنه الضمير وشبهه أي مشابهته بالخالي
عن الضمير يعني أن قوله ويقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربة في التقوي والثاني عدمه كما أن التقوي فقوله لتضمنه الضمير
علة الأول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن أراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفاً
على تضمنه ليكون أوضح ولهذا أي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بأنه مع الضمير جملة والمرفوع في صلة الموصول فإنما حكم بذلك لكونه
فيها فعلاً عدل به إلى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم
مع الضمير معاملتها أي الجملة في البناء حيث أعرب في نحو رجل قائم ورجلاً قائماً ورجل قائم والحاصل أنه لما كان متضمناً
للضمير شابه الجملة وفيه نوع جهتان أما الأولى فبأن جعل قريباً من نحو قام في التقوي وأما الثانية
فبأن لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فإن قيل لو كان الحكم بالإفراد والإعراب في قائم من زيد قائم
بناء على شبهه بالخالي لوجب الحكم بالإفراد والإعراب في المسند إلى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لأنه كالفعل بعينه إذ الفعل
لا يتفاوت بعد الإسناد إلى الظاهر قلنا جعل تابعاً للمسند إلى الضمير وحمل عليه في حكم الإفراد وهذا معنى قوله
في المفتاح اتبع في حكم الإفراد نحو زيد عارف أبوه أعني جعل تابعاً لعارف المسند إلى الضمير عارف المسند إلى الظاهر
في الحكم بأنه مفرد مثله وقال الطيبي معناه اتبع عارف عرف في الإفراد إذا أسند إلى الظاهر مفرداً كان الظاهر أو
مثنى أو مجموعاً ولعله سهو إذ لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير إذا استعملا
على سبيل الكناية في نحو قولك مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود وفي الإيجاب نحو مثل الأمير
حمل على الأدهم والأشهب وغيري بأكثر هذا الناس ينخدع أي الأمير حمل وأنا لا أنخدع فالأول كناية عن ثبوت
الفعل ونفيه عن المخاطب بلا غرض أضيف إليه لفظ مثل لأنه إذا أثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على أخص
أوصافه أو نفى عنه وأريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل
كذا لزم الثبوت له والنفي عنه بالطريق الأولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن أضيف إليه لفظ غير في
النفي وعن سلبه في الإيجاب لأنه إذا انتفى الجود عن غير المخاطب مثلاً ثبت للمخاطب ضرورة أن الجود موجود ولا بد
له من محل يقوم به ولأنه إذا أثبت الانخداع لكل من غير المتكلم أي لكل إنسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع
ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لأحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم لأنه قد استعمله على سبيل الكناية
ولم يقصد ثبوت الفعل أو نفيه لإنسان مماثل أو مغاير لمن أضيف إليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وغيرك
غيري جنى وأنا المعاقب فيكم فكأنني سبابة المتندم فإن التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى وإليه
أشار بقوله من غير إرادة تعريض لغير المخاطب بأن يراد بمثلك وغيرك إنسان غير المخاطب مماثل له أو غير مماثل

من غير معناه حال كونه ترك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اى لم ينشاء من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب غير بالم ينشاء من ذنب كان قولك غير بطل فعل كذا معناه انا لم افعله فلذا ام غام آخر يشتغل منه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من فليتنبه له لكونه اى يرى تقديمه كاللازم بكون التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفى الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجئ والتقديم لكونه مفيدا للتقوى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف انه يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه فقطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين اى مثلى يغتدكان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يتقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد ومعنى ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته وعلى الا ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان تستعمل كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا انه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القايل يتمسك في اصل الدعوى بالاستقراء ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والافلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة انه في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة

المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمتان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس على تقدير وجود الموضوع اي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى آخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقايم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي تصريحا نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقدر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اى موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي يفيد الوحدة في الاثبات واما التي يفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لانه رفع الايجاب الكلي بسلب جزئي واذا كان حكم السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعد لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخ عن افادة احد المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التا

لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة
الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افادة الاسناد لما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال
ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون
اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيد المعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا
لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في
لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل للتقوية ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان
ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى حاصلا بدونه
ولا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة
المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني
اعني افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل
تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من النفي لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي
عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس قبل
حصلا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزم النفي عن الجملة
ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على
النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق
الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول انما ان يشترط في التاكيد اتحاد
الدلالتين او لا يشترط ذلك فان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان لم يشترط
لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي
عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وقد يبطل ما ذكر ثم ان الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان
يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم
الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا
قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها
قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ

الدال على كلية افراد الموضوع على ما هو المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد
الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد
الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير
انه بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ولذا قالوا نعني بالسور الا هذا والقوم لما جعلوا
سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيها بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طريا وايضا
نحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات ومنها ان يكون هيئة القضية وهي كون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين
عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات انه كما ان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال
التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب فقال عبد القاهر في تقديره ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي
اي لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء
كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن وغير فعل نحو قولك ما كل
متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية والتميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي
واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة فكلامه ليس بسديد لان كل تقع في حيز النفي
النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما الثاني
فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما جاءني كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة
او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظ فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل
المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري تدخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف ولا يقع فيه لتغيير عبارة
الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل
فيه فانه هو وتقديره في مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون
المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى
بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا
او تاكيدا نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا
كذلك مثال نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مثالا نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم
كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي
بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا

افطرف نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك من جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى
اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل
او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كون في الفعل نحو ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف نحو ما كل القوم كاتبا
وما كانت كل القوم فتفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال بثبوت الحكم لشمله اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل
سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او
الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذا انا وما آخذ
انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق
والاستعمال قال الشيخ او امثلتنا ما ملئنا وجدنا ذا كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن
وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض نحو قوله تع والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم
ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي
لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول
النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين أقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله
كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله لكل فرد ورد قوله
اي ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه
علي من الذنوب قال المص المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين
احدهما ان السوال بأم عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه
اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد
ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن
قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لان الايجاب الجزئي
ينافي نفي كل منهما نفيا جيئا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم
فلانه فصيح والشائع عنه الفعل اذا لم يكن الفعل مشغولا بالضمير نصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربته وليس في نصب
كل فيها ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم
والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة
ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولة وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى الضمير

لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا ومبتدأ ولا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظير بعينه ما ذكره سيبويه في
قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر بناء على السعة اذ لا ضرورة تلجيه
اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها
مفعولا وهو غير جائز لان كله اذا اضيفت الى الضمير لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان فيها مع ان يستعمل تاكيدا لما قبلها
لاشتمالها على ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى الضمير كانت لجملة
متقدمة ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها عن الصولة على ما
قبلها ولذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم
المسند ويجيء بيانه هذا اي كل ما ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال
وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا
مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل
عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل يحتمل بالابهام [illegible]
المعاني لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام من غير تعيين خصلة والتمييز [illegible]
جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ مسندا الى الفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان
ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتعيينه بالتمييز
مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد واما هو في هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ
محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ نحو هو نعم رجلا ضمير والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع
لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين
الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود في وضع الباب وما صح تفسيرها بالنكرة اذ لا معنى لو قلت
قد ان هو في هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضمير مستترا من غير ابراز سواء كان المؤنث والمثنى
والمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف فحينئذ ذهب بعضهم الى انه [illegible] الابهام ثم التفسير فيكون [illegible]
من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييز بالنكرة وايضا لجواز ان يكون التمييز للتاكيد
مثله في نعم الرجل رجلا [illegible] وللرفع ليس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي
زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه خلاف الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث
غير فضلة نحو [illegible] فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى المذكور المؤنث [illegible]

وهو بين عالم فان كان الغبي يشفي جوابه والعالم يتعرض المعنى لنحو قولهم ربه رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن
سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل لوضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذكر الضمير اي يجيء عقيبه
في ذهن السامع لانه اي لان السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى
لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصدا به اولا فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان الحاصل بعد
مقاساة التعب ومعاناة الطلب في الطلب محل ومكانة ليكون الحاصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة
شيئا عظيما يعتني بشانه فلا يقال هو او نعم زيد قائم وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام
تقديم الضمير الشان وهو يقتضي التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جد
وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل والنحو ان ما ذكر من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون
الضمير في باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكر ليس بسديد وقد
يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان
صار متعقلا الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق
وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز
المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل
متناه فيه كما يقال مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت
مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن
من نحر العلم اتقنه زنديقا اي كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم
سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان
وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت العناية بتمييزه فابرز في معرض المحسوس كانه
يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو
كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا
انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا
كان فاقد البصر او لا يكون ثم مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان
غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر
لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي

كي اشجى اي احزن من شجي يشجى بالكسر اي صار حزينا واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني وما بك علة
تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة
وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو
الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصد لانه يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع
المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي وما انزلنا القرآن الا بالحكمة
المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة عطف على
او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا لمن امر بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال
الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية
داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث
لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي عليه السلام الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة
بسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب
وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان يكون
العاصي بدلا لانه لم يذكر عبدك من التخاشع والرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تملق من وصفه بالعاصي
كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله
وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به
بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب
لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص
بان يكون عن الحكاية الى الغيبة وفي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر
المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غايب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا
ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين ولفظ مطلقا اراد به
من الصور ليس بصريح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم المظهر او بالمضمر الغايب او
بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كل منها وارد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد
لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بالمقصود المفهوم من تعميم السكاكي ويسمى هذا النقل
عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله وعن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف

انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اي امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد
بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وروي بكسرهما خصص هذا المثال من بين الامثلة لان السكاكي لما فيه من الالتفات على
مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح
بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير
عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من
الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بهذا
الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم انه لا التفات
معه اسقاط الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه
وايقاظا للاصغاء فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التعريف اشياء ليس من الالتفات في نحو انا زيد وانت عمرو ونحن
رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم
او المخاطب وتارة باسم المظهر او ضمير الغائب وكذا نحو يا زيد قم ويا رجلا لم يعرف وفي التنزيل أأنت فعلت هذا بآلهتنا
يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا والتي فان الالتفات
انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها
نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسألة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا
كل شيء بعدكم عدم فلا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام
المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وقد سبق الى بعض الاوهام ان نحو
يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والعيني منهم وليس بشيء قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان
القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه كان الاولى
هو الاول لم يبال بعود الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان
المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته وقد زاد بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير
الثاني في كلام واحد وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا فيمن قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى
الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس كلاما آخر بل هو من لنريه وهذا اي الالتفات
بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق
آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات
عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من

من نبإ جاءني وخبرته عن ابي الاسود وفي الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي
تمضي منها وبات له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فالالتفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي
بانه في الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات
ظاهر في انه موافق لمذهب السكاكي فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والآخر في جاءني احدهما باعتبار الانتقال
من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك من الغيبة الى الخطاب لان الكاف في ذلك
للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الالتفات من الخطاب الى التكلم فيصح انه فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب
عن الاول ان الانتقال انما يكون في شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة
في بات قد انمحى الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وتحقيقا
وعن الثاني انا لا نم ان الكاف في ذلك خطاب للنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله
تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب
وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا للنفس حتى يكون المعبر عنه
واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد الذي المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما يجيء
فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت فح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان
يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نم ان قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير
اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله بنائي جاءني وقد
قطع النحرير بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا
يشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون في هذه الآية والبيت التفات عند السكاكي
وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق
اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وارد على خلاف المقتضى
على ما حققناه والى الغيبة نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع
تعظيما لتعظيم المعظم نفسه وكثر في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو في استعمال المولدين ومن
الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان طروب قال المرزوقي
معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب
عصر حان مشيب اي قرب المشيب اقبال على التحريم تكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في
طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل تكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى يكلفني ذلك القلب ليلى فيها

بوصلها وتُدى بالتاء النحو فانه نبه على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى مسند ابدا فراقنا او على انه خطاب للقلب ففيه
التفات اومن الغيبة الى الخطاب وقد يتوهم ان لا يكون فيه التفات اصلا عند السكاكي ولا عند الجمهور وقد شطّ ابن بعد وَليُّها
اى قربها وعادت عوادٍ بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت تجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان
الصوارف والخطوب صارت تعاديه وتجوز ان يجعل من عاد يعود اى عادت عوادٍ وعوائق كانت تحول بيننا
الى ما كانت عليه قبل ومن الغيبة الى الخطاب حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل
في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فانه
كما قيل بعد الكلام ان لم يخاطب الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب لان ذكره يجري مجرى العبد مع
الله لا مع غيره بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي
وامي بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته و
المخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة هذا اصح من نقل الجمهور فقول ابي العلاء هل تزجرنكم رسالة مرسل
ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك يعني اولئكم وهو
قال ابن الاعرابي خطاب بني كنانة الى الاصابع عنهم وان كان ذلك من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب هل
تزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة
متلاقية له في المعنى على طريق المثل والدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله
ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهره والفقر من قاصمات الظهور وفي قول جرير متى كان
الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام
والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شيء فتلقف الكلام بما يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن
ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له
وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة ووجهه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من
اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اى تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا
للاصغاء اليه اى الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اى قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة
ووجه تختص به بحسب مناسبة للمقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك
العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي
ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات وهو قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك
الحقيق

الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى
على الظرفية اى مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب
ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه
بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب تقول
خاطبته بالدعاء اذا دعوت له بالمواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك
الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل متعلق
لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات عنه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من
اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا
للمعونة ليتلاءم الكلام ويكون العبادة لا لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ
في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكره المصنف
جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات
تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء هو العبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم
المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له
لاجل ذلك التميز الذي لا تحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرق فيه فكان
تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز لينبئ بالعلية وكلمة ان يقال ان ازدياد
ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه
النفس الى الذات الحقيق بالحمد فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام
ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المربي للعالم واصلحه وثانيا بانه المنعم بانواع النعم
الدنيوية والاخروية لينتظم بهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا
بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب
من الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد
متميزا عن ساير الذوات حاضرا في قلبه يجب ان يراه ويشاهد حال العبادة ونحوه فيه تعظيم

لامر العبادة وانها ينبغى ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه فيراه ولا يلتفت الى ما سواه
ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم تكن من مباحث
المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب بغير ما يترقبه بحمل كلامه
على خلاف مراده الباء فى بغير للتعدية وفى بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى
الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذى صدر منه كلام بغير ما يترقبه وهو بسبب حمل كلام المخاطب
على خلاف ما اراده تنبيها على انه اى ذكر الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى
للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد
مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى
معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب
سواده حتى ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من
السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده
الامير اى من كان مثل الامير فى السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اى بان
يعطى المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له
ثانيا انه اى الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا
على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل
سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى حال
ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس سألوا
عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو
دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما
بدأ لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان
الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم للناس يوقتون بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى
فالاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة

على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما
انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن
بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة
لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن
دون القصد ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها
على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الارض هكذا
فى النسخ والصواب ففزع بلفظ الماضى فى ففزع وهذا فى الكلام لا سيما فى كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله
التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول
كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب
وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضى والحال وح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير
تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة
اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف فى ان اسم الفاعل والمفعول
فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع
منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن
بين قوله تعالى ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس
لتقف على الفرق ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان
الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف
صحة اللفظ عليه وهو يكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو فى موقع المبتدأ نكرة وما هو فى موقع الخبر
معرفة كقوله قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اى لا يك موقف منك الوداعا
الوداع موقفا منك والثانى ان يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون
اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض
عليه هنا ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة

الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه
لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف
وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول
أظبي كان امك ام حمار اي ذهب التسود من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بلغوا
على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم أصحيحا كان او غير ملحق فقيل انه قلب من جهة
اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم
نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وتحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام
وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر بان هذا مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود
المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ
وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو أرجل في الدار ام امرأة و
حمار عطف على ظبي لان وجود الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وحسن في الاستفهام حسن قولنا
ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان
ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان زيد اي كان نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل
هو الام والمعنى على أظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا
وان تكون حمارا فافهم (وقبله) اي القلب (السكاكي مطلقا) اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام
ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار والتنزيل
(ورده غيره) اي غير السكاكي (مطلقا) لانه عكس المط (والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير نفس
القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف (قبل كقوله) اي قول رؤبة (ومهمه) اي مفازة
(مغبرة) متلونة بالغبرة (ارجاؤه) اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كان لون ارضه
سماؤه) وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله (اي لونها) فالمصراع الاخير
من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في
تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة
(والا) اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لانه العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه

اي خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وموضعا فيهما احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود
(كقوله) اي كقول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها (كما طينت) من طينت
السطح (بالفدن) اي القصر (السياعا) اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب
لما قوله بعده أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل
ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع
لايهامه ان السياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في
الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة
جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة
السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الراي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام
والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراي مجرب فليس في هذا القلب
اعتبار لطيف بل فيه ابهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة
حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف
بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله
من الابيات يدل على انه جرح وتحذر منه الذم ولان فحوى الكلام الدلالة على انه جرح ولم يمت
اجلالا بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز وخوفا
من المعاطب كما في الابيات وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة
على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه ودلالة الكلام على اثبات
الجرح له لا تنافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في
هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب
ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب
المرضي كما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوعة
البصيرة عبارة عن انه على بصيرة التي كانت اولا لم يعرض له انه ندم في الاقتحام ولم يتطرق
اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه طريقا

قال المغني انصرفت وقد بلّت كما اردت نعى الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على احماله
بتصبيري الاولى لم يبول تعرّاه فتحامى ولا اغلب في اختيار النطق وانا انحرف بل
قد صار اقدامي في الحروب فارجا الطول مما رستي وتكرر ما رزني **الباب الثالث**

احوال المسند ما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند
تركه رعاية للطيفه وهو ان المسند اليه اقوم ركني في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج
الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند
فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يوتى به لغرض كقوله اي قول ضابي بن
الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس
الرحل مسكن الرجل ومنزله وماواه وقيار اسم جمل له لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة
والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد
الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن
ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان على
زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم
تقديرا فيكون العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو
ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف
على جملة ان مع اسمها وخبرها ولا تشريك هنا في عامل كما تقول ان زيدا قائم وعمرو منطلق والسر
في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول
ايضا يعني بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن
الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها
على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه
بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان
الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الاية وقال الصابئون مبتدأ وخبره
محذوف والجملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره لا محل لها من الاعراب وفائدة

تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم
الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض والراي مختلف هذا انقص لبيان المذكور خبر الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت
السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي
وخبر كنت محذوف فهو من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع
بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون
من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التاخير وانما قدم لغرض
الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا
مترعا لكان من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي
وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر
مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجات تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او
قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال
المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي هي
يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت
ففاجات وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجات ثم يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان
يكون العامل فيها هو لخبر المحذوف في لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز هو
ان يكون خبر المبتداء اي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لما بينها واذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو
خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا
وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا
حلولا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا او والسفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم
عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى
الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان
عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن

الحذف اولم يجز له الحاضنة لبره والمتكفلة بشانه والمفرحة بعجزه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة
على الشعر والملجئ بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا وقال وعليه ان محلا
نبه على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى
قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من الضمير
المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا
الفعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر
تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل
فعل المحذوف لا مبتداء ولا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد
اسهل من حذف الجملة ولانه لا يتجه حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف وهذا ما يقتضيه
علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتداء والخبر يعني كما
ان قولنا انا سعيت وهو مبتداء وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم لكونه مثله في الصورة فالعجب
ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتداء بل تاكيد
متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته لهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف
المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة لامكان حمل
الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى
الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له اي ليعقوب
لا الاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله او بان الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا
جميلا وحمله على حذف المبتداء موافق له دون حذف الخبر وبان في ما الصبر قرينة حالية على حذف المبتداء
وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحين
لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير فحال صاحب
هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وترجح حذف المبتداء ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا
بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتداء التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتداء
معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى

البث پراكنده كردن واشكاره كردن راز

عليها بل انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا
لنا او في الوجود الهة ثلاثة او ثلاثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المبتداء او لا تقولوا الله والمسيح
وامه ثلاثة اي متساوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل
هم ثلاثة فحذف المسند اليه قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك
ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه
اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع
مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو
فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها
وما بعدها بتقدير الكلام الواحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة
على المفرد احتراز عن نحو الفعليتين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل
فعل لا بد له من فاعل ففي متصلة وتجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان يكون متصلة
نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سالتهم من
خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت
ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل
لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل
الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتداء كقولنا
الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو
حاصل في قولنا الله خلقها والظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثمه قيل الاولى انه مبتداء
والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤل
عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند
عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن
نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل
لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه
من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس

بفوت من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل الذي يأتيك للمعروف
من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير
القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات
ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسائل من اجل اذهاب الوقايع ماله
او بيكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بن بمعنى الماضي عدل اليه
استحضار الصورة ذكره الامام الهايل وفضله اي فضل ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل وهو ان
يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا
بالسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد
اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يستند اليه
هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد
مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون ادل وقد يقال ان الاسناد
اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا
يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة
بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصوله
نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث
لا يحتسب وهو اي التركيب بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل وللمعارض ان يفضل نحو ليبك
يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على
ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان
الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل فتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام
بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله
اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي
للحذف نحو زيد قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد
نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أأنت فعلت
هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت

او التجدد كما سنذكر او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند التراءي
كسل سيف وتلطخ ثوبه وغير ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس
المسند واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستفيد عنده في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة
فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا التقوي
نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قايم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في افتتان [?]
التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم
فخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا
قائم ونحو زيد او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيد بطريق مخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل
مع عدم قصد التقوي كما هو لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة
التقوي اعم من قصد عدم التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص
جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ او المسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع
في قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح فسر الفعلي بما يكون
مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه
عنه وللقائل ان يقول لانه صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا نستغني [?] ان المسند السببي في نحو
زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق او انطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدأ
والظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد
اسندت اليه ضرورة وقد قرن الاسناد الخبري في كتابه بان الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او
بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه
منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد هنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير
من المسندات الفعلية لانها اعتبارية واذا كان المجموع المسند فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا
مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده وما ذكره الفاضل في شرح المفتاح من ان المسند في زيد منطلق
ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه
بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالحكم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق
وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق

عنه مطلوب التعليق يعني ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما
او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعلق ذكر المسند على ما قبله
بنوع اثبات او نفي لكونه بعد ذكر المسند متعلقا بما قبله سببيا فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم
منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدائه اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له او زيد غير ما بني منطلق عليه
لان معناه ما جعل مبتداء واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او
انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل والفعل ليس بمبني على شيء لما عرفت تعيينه والثاني نحو عمرو
ضرب اخوه فان ضرب فعل استدالى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ
بهو مضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم
المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا
كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم واذا كان المسند سببيا وله نحو انه سهو
واله لكان المناسب ان تقول لو اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في
موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من
لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون
مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفي المسند
السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة
وهو احق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتداء ويمكن ان يقال ان قوله سببيا
يكون مضافا بحذف ما هو الزمان وضمير لهو عايد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان
المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا او يكون
المسند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا
فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الذي كان قبل زمان كلامك والمستقبل
وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل
متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعض صلوته باق
فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو
زيد قايم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة الثلثة جزء من مفهومه
فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل
فان قلت لو افاد الفعلية التجدد يلزم اجتماع المتنافيين في مثل قولنا زيد انطلق لدلالة

فصله والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان
المناسب ان يورده في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم
منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو
رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو
زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يتعرض له في جملة عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح
بعد تغير المسند الفعلي امثلة مثل اكرمن الي بيتين وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر
فيها او حصل على اقوى الاحتمالين لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف
على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل
لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف
الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر
حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند
الفعلي ايضاحا للتفسير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند مهنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل
وكل منهما مذكور بامثلته واعراضه فيكون التمثيل مشابها ضايعا ولذا ترك المص ايضا ويدل
على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتغير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده
الى امثلة افراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر
الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تغيريهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف
بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يتعرض لاشكاله وتعسر ضبطه
وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت
على المبتداء بعايد بشرط ان لا يكون ذلك العايد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه
مفرد ونحو قل هو الله لان تعليقها على المبتداء ليس بعايد ونحو زيد قام وزيد هو قايم لان العائد
مسند اليه ودخل زيد ابوه قام وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمروا في داره وزيد كسرت
سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من
احسن عملا لان المبتداء اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعايد اعم من ان يكون
من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتداء وقال صاحب المفتاح
هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منتف عنه

وبجمود الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع
بعض كقوله اي قول طريف بن تميم أو كلما وردت عكاظ هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون
فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الى عريفهم اي عريف القوم هو القيم
بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها ليعرف ما يحدث في ذلك التوسم شيئا فشيئا
ويحصل منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم
واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام
لاغراض تتعلق بذلك كما في المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسب الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم
المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم
من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار انه ان كان هو اثبات المطلق فينبغي
ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا
موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في
زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد
فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه
وقولنا زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما
تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه
ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب
ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان هنا
مظنة سؤال وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو
كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربية الفائدة اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو
كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي
ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا فهو من باب
تقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهي مفهوم الخبر على انها
اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي
الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان
لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انه لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال

لانه

لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع اخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال
واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج
اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه
او غير ذلك لاغراض يتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة
وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات
وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد
بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه
فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما
كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك
وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول
صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على
انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته
الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمل ما بعده فيما قبله نحو زيدا ان تضرب اضرب واما ما ذكره
الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى
ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط الا مع التقييد بها على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية و
عن احتمال الصدق والكذب وهذه الدقيقة قبلة لقوله في نفسها فتعسف صرف وتخليط لاصطلاح
العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع
عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين
فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود
عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك جملة
بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك ووقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية
بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم
القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه
من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حين وكذبها

بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا يرى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه كما بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكر جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم السائل انكرمه ام لا فتنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة فظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لا بان الشرط هو اسقاط كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك اي ولان الاصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستقبال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل انه نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى

اي يتشاءموا به ويقولوا امنوا بشوم موسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ المراد مع الماضي مع اذا لان الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الجنس فانه لا يكثر لكثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله والاسنا بحث وهو ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمص قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور ففيه نظر اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الجنة الموعودة التي حقها ان يشك في وقوعها كالثابتة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كأنها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهو بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا تبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر وفي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون على انهم احقاء باختصاص هذه العظايم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها هم اقبح الناس اعتقادا واسوأهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا ترك المنكر على القليل كثر كما على الكثير فانه قد يتعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون واقعة موجودة فتوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها

من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه
المعهود دخولا اوليا ولزم ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا
وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون متعلقا
لا مر جو ما واذا جعلت الحسنة هي الواقع الموجود لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر فتدبر
فسادها قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاصل معهود
لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد
بالحسنة المطلقة ويمكن الجواب عنه بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من
الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين
بعضه بهذا نظهر صحة ما ذكره وكونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في
جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت
ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد تحقق استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى واذا
مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه
قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى
الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لتعلله عن الحق وارتكابه الضلالات فنبه بلفظ
اذا والماضي الجليل على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به
واما الثاني فلان الضمير فيه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على
الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر
يجب ان يكون مقطوعا به وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء
المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان
كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع
الصبح وينقضي الليل افعل كذا فيتجاهل تولها وتفجعا او قس على هذا او لعدم جزم
المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب
العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان
اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب
على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذكر المقام الا

لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك
نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فننحي عنكم القران وما فيه من الامر والنهي والوعد
والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان
بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على
الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير
كالفروض المحال لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل
اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا بيان المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو
كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لانها مما يشترط فيها عدم الجزم
بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال
لو طار الانسان لكان كذا لانا نقول ان المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل
المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد
له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي فان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في
الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي لان
كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل
تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف
به بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة
الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون اي لا علم من يحصل
لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان يأتي مع المرتابين يحتملهما
اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب والتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا
على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل
من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من
يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم وان اشكال المذكور وارد
ههنا لان عدم الشرط ههنا يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لان الشرط انما هو وقوع
الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث

العز الشيء محاذ

الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على
ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان
جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك
لقوة دلالته كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من
الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك
الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح
مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط
ماضيا فسر كان ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا
جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام
وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب غير المرتابين قطعا
المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام
او التغليب في المقطوع باتصافهم بالشرط على المقطوع به كما اشرنا في المثال المذكور ثم والتغليب
يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث لفظ مشترك
المعنى بينهم على طريقة اجرائه على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من القانتين
بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والعياش كانت من القانتات و
يحتمل ان لا تكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب
هارون اخي موسى عليه السلام والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع ربها
وبكتبه وكانت من المطيعين ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون
بتاء الخطاب والعياش بياء الغيبة لان الضمير عايد الى قوم ولفظه لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا لكنه
في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحو كالعمرين
لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما وكلمه
وذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثنى ذلك
الاسم وقصد اليهما جميعا ولا ينبغي ان يغلب الآخر الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب
على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت
من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على

طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي
في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق
قران الا على الطهرين والحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان
في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا
وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين
بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة
والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس
على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا
فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية
يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى
ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او
الغايب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو انت وزيد فعلتما وانت
والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى عما تعمل انت يا محمد وجميع
من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع
ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم
فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال الله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين
من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا وللذين من قبلكم
الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا
معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على
الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ
واحد تغليب المخاطب على الغايب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام
ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا
من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن
من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس
المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغايب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام

بطريق الخطاب لان الانعام غيبت وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي
لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما والقائل
ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في
حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل
وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والتناسل والانعام خلقها لكم فيها
دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل
لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه
تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد
كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه
مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول
بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا **ولكونهما** تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر
معللة فيكون في النفي استنزاله لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا **لتعليق امر** وهو
حصول مضمون الجزاء **بغيره** يعني حصول مضمون الشرط **في الاستقبال** متعلق بغيره على معنى جعل
حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق
انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا يرى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت
الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل **كان كل من جملتي كل** من ان واذا يعني الشرط والجزاء
فعلية استقبالية اما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما
الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول
ما يحصل في المستقبل ويجب ان ينتبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه
فعلي استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم **ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة** تطبيقا للفظ بالمعنى
وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين
ان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولك ان
اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس
وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك

وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ان لم تنصروه فمن نصره قبل ذلك وقس على
هذا فقد يرى ما يناسب المقام وتأويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط
بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان
كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد هو والحال لمجرد الوصل
والربط ولا يذكر لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك
قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله
ايضا وان ذهلت عما اجن صدورها فقد الغيث وجدا نعوش رحال لظهور ان المعنى على
المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا
ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا
قالوا آمنا **كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب** المتاخذة في حصوله نحو
ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء **او كون** عطف على قوة الاسباب لا على ابراز
غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
اي لكون ما هو **للوقوع كالواقع** كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ
الماضي تنبيها على تحقق وقوعه **او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه** اي وقوع الشرط
نحو ان ظفرت بحسن العاقبة هو يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان
ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله **فان الطالب اذا عظمت رغبته
في حصول امر يكثر تصوره اياه** اي تصور الطالب ذلك الامر **فربما يخيل** ذلك الامر اليه
اي الى ذلك الطالب **حاصلا** فيعبر عنه بلفظ الماضي **وعليه** اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله
تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء **ان اردن تحصنا** جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة
في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز
الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق
عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف
عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي
هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون
جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكله اي منقول عن معناه اللغوي

يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان
كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم
والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط
فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة
فالمولى احق بارادتها او لان الآية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن الموالي على الزنا الثالث
ان لا نكرهوا معناه يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة
الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل
نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان
الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه
والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر
او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك
لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ
الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك
بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه
لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان
في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ونظيره اي نظير
لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي
لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض
لكان المناسب بسياق الآية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع
المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه
ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على قوله لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي
يعني على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث
لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال
للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة
المخاطبين ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف

الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله ان يثقفوكم اي يجدوكم ويظفروا بكم
يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء
اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم
وترتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل
في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما هو المذكور في الكشاف ان
الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق
بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يرتد المؤمن كفار العلم بان الدين
اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم
ودادتهم ان يرتدوا لكفار المصادفة فيهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين
لما اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان
ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين
وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والشاحر والخلاف والعداوة
وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة و
المعارفة وبانشاء التغلب من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم
المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف
شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر
ويصح وقوعه جزاء نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف
عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع استاذنت
واذا استاذنت خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الآية ان كان من الضرب الثاني فليكون مجموع
الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تغيير ودادة
الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على
الجملة الشرطية لا على الجزاء وحينئذ فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى
وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من
الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاؤه مقتضيا لها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم

وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا لا يقال ان الآية نزلت
في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام
لغزوهم فتقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما
اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فحينئذ تتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن ووداده
الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر و
النفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم واطلع اصحاب النبي عليه السلام عن
الطريق **ولو للشرط** اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا **في الماضي مع**
القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء
مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها للتعليق لما امتنع بامتناع
غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك
ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق
امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه
بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع
من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قال انها لتعليق
ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناع وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف
تنبه السكاكي على منح العبارة وغفل عنه المهرة من متفقهي كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع
بامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد
في الجملة مع ان امتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء
اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فنحو لو لم تأتني
لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا
هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب
والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء
السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الاعم الا ترى ان قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة
دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر
فالحق

فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما
الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا
نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط
ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس في موضوعه ليكون جزاء وهذا
معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء في لامتناع الاول
لامتناع الثاني اي لبيان انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع
التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه
ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة
من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع
الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل
على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول
فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية يعني انهم يستعملونها للدلالة على ان
علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم
بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه
ان وجوده سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا
قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان
استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر
قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل
واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط
من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء
الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج
ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء
الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة
اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الآية لظهور

الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق
واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عايب قولا
صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه الصلوة
والسلم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا
كلام لان الغرض منه ان صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك
الجزاء ويكون نقيضه ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقديري وجود
الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين
نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده
سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك فيفهم الاثبات مثلا اذا ادعي لزوم
وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى
ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم
الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا ولو لا الداخلة على النفي فان قيل
هل يجوز ان تكون لو في مثل هذا المثال على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان
المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا
تقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلت لا يخفى على
احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده
بالشرط تكرارا لكنا اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي
في قولنا لو جئتني لاكرمتك سوى نفي الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كلما له دخل في لزوم شيء للشيء
او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم
فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك
ان يقدر انتفاء الثناء المنفي عن المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه
نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وبينهما تناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر
الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة
فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف

وقع

وقد يجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف واللام ان يعتبر بل اجرى
على اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم
لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال
لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانه انما هملتان وكبرى
الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم
فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا
غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي
المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي
وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرايط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك
وهل تركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة
يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ فقال ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على
طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع
فهو في المعنى دايم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع
كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم
اسماعهم ذلك الذي لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان
قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء
الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا
كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة
والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون
من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا
كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول
المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم
الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول
الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة
ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين

وانّ ابا مى بكم الا مم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو ضوتت فى دجلة الهام لم تنفق من
الجزع الا والقلوب حوالى يصف تاسفه على مفارقة بغداد وشوقه ركابه الى ماء دجلة والمعنى
ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركابها الهام فى ماء دجلة كانه امر قد حصل منه اليأس
وانقطع الرجاء وصار فى حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع فى نحو لو يطيعكم فى كثير من
الامر لعنتم اى لو قعتم فى الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان فى
ارادتهم استمرار عمل النبى عليه الصلوة والسلام على ما يستصوبونه وانه كلما عنّ لهم رأى فى امر كان
معمولا عليه بدليل قوله فى كثير من الامر كما فى قوله تع الله يستهزئ بهم بعد انما نحن مستهزئون
حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد
وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت
نكايات الله فى المنافقين وبلاياه النازلة بهم يتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان
قيل ان اراد بالفعل فى قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم
بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا يخالف لما ذكره فى المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم
باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع
من الطاعة فدخولها فى كثير من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد
امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول وللنظر ايضا وجه لانه كما ان المضارع
المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفى استمرار النفى ويفيد الداخل عليه لو استمرار الا
متناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت
عليها حرف النفى يكون لتاكيد النفى ونبايتها لا لنفى التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تع
وما هم بمؤمنين رد لقولهم امنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت
لاختصاص النفى لا لنفى الاختصاص مع انه بدون حرف النفى يفيد الاختصاص ولهذا نظائر فى
كلامهم و دخول لو على المضارع فى نحو ولو ترى الخطاب لمحمد عليه السلام او لكل من يتاتى منه
الرؤية اذ وقفوا على النار اى اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم
او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرّفته وجواب
لو محذوف اى لرايت امرا فظيعا وكذا قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اى المضارع منزلة الماضى لصدوره اى المضارع

او الكلام عمن لا خلاف فى اخباره وهو الله تعالى يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذى اخبر عنه
بوقوعه بمنزلة الماضى المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هى فى المستقبل لانها انما تكون فى القيمة لكنها
جعلت بمنزلة الماضى المحقق فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضى وح كان المناسب ان يقال ولو رايت
لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف فى اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضى فهذا مستقبل
فى التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا
هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبى عليه السلام او لو للتمنى فلا استشهاد لان لو
التى يدخل على المضارع ايضا كما فى ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو على فى الايضاح
ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى وجوز ابو على فى غير
الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة
الماضى لحدوثه فى البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اى ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال
كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اى رب شى يود
الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف ورب ههنا للتقليل النسبة لمعنى انه يدهشهم
احوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير
وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من
التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمنى حكاية
لودادتهم جئ على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لا فعلن لكان
ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمنى حرف مصدرية ٢
فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين اولاستحضار الصورة عطف على قوله
لتنزيله يعنى صورة رؤية الكافرين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسى رؤسهم متقاولين
بتلك المقالات كما قال الله تع فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تع الله الذى ارسل الرياح استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعنى صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء و
الارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال
الحاضر الذى من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون
ولا يفعل ذلك الا فى امر يهتم بمشاهدته لغرابته او فظاعته او نحو ذلك وهو فى الكلام كثير وقد
يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه

بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني
اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله ولو انهم آمنوا و
اتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلانه لا يقع الا
فعلية البتة **واما تنكيره** اي تنكير المسند **فلارادة عدم الحصر والعهد** المفهومين من تعريف
كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل
فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد **او للتفخيم نحو هدى للمتقين** على انه خبر مبتدا
محذوف او خبر ذلك الكتاب **او للتحقير** نحو ما زيد شيئا وقال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل
من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا انه ممتنع عقلا
او لا ممتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل
وماء من باب القلب على ما مر وهذا على الاطلاق فليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام
والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا وما ذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد
صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتداء
نكرة والخبر معرفة ممتنع عقلا لوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لا يستلزم الحكم
على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين
مستبعد عند العقل الثاني ان العلم حكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك
الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه
وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة
المخصصة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله فالتنكير في الاخبار
بالمعرفة غلط لما مر في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به و
المطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا
يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم
جواز العلم به ولا يوجب كونه معلوما **واما تخصيصه بالاضافة** نحو زيد غلام رجل **او الوصف**
نحو زيد رجل عالم **فلكون الفائدة اتم** لما مر من ان زيادة الخصوص يوجب اتمية الفائدة وجعل معمولات
المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان
التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده

والوصف جعل في الاسم الذي فيه الشيوع تخصيصا وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة و
الشمول فظاهر ان النكرة في الاثبات ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد
الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك
جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها فهي الحال
والتمييز وجميع المعمولات تخصيص لا تقييد الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف **واما تركه** اي ترك تخصيص
المسند بالاضافة والوصف **فظاهر مما سبق** في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة **واما
تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له** اي للسامع **باحد طرق التعريف** هذا اشارة الى
انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتداء نكرة والخبر معرفة
في الجملة الخبرية **بآخر مثله** اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثله في كون ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما
للسامع باحد طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو
المنطلق فقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو
انا ابو النجم وشعري شعري متأول بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن مثل شعري فيما كان
اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتداء و
الخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو فاحذ
الضمير الى سمعته والاخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل **او لازم حكم كذلك** عطف على حكما اي او لافادة
السامع لازم حكم على امر معلوم باحد طرق التعريف بآخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتداء
والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام
هو انتساب الخبر الى المبتداء او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتداء والخبر لا يوجب العلم بانتساب
احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فافاده
من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات **نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق** حال كون المنطلق
في المثال الاخير **باعتبار تعريف العهد او الجنس** وفي هذا تمهيد لما يجيء من بحث القصر وهما ورعا
تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا برآء من جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو
بعض ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى انه هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة
الجناية الى كل منهما حسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى هو الكامل في الجناية المرتبة على
كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جنايته حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف

المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية
المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه يجب
معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة
باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة والا فلا
من غلامه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل
وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على
خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع ولفظ الايضاح الى
الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك
زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرف المخاطب اصلا **وعكسهما** اي
ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من
صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين
متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب
زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل
اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال
عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف على التعيين انه اخوه واردت
ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها
الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط تخوض بحرا نقعه ماؤه ان
الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف لها ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه
كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه
ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلب على التعيين
وتعرف ضمن المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من
هو فقيل زيد التائب محل نظر وفيه ما ذكرنا سابقا في التعريف **والثاني** اي اعتبار تعريف
الجنس **قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا** اي قصرا تحقيقيا مطابقا للواقع **نحو زيد الامير** اذا لم يكن
امير سواه **او مبالغة** اي قصرا غير تحقيقي بل مبالغة **لكماله** اي لكمال ذلك الجنس **فيه** اي في ذلك الشيء او با

اوم

او لعكس **نحو عمرو الشجاع** اي الكامل في الشجاعة فيخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة
مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا
جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام
الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما تقال له لام الجنس فانه ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد و
كل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا
وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود
لظهور امتناع حمل احد المتبائنين في الوجود الخارجي على الآخر فيجب ان لا يصدق
جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار
بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق
الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان
او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف
فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق
الجنس وفيه نظر والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء
كان معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان
والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض
الى امر الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس اذا اتحد مع واحد مما يصدق
عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس
فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب
مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف
الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور
على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة
المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا
مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا
او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد وهو الواهب الف

قنطار فالاعشى هو الواهب المائة المصطفاة إما مخاضا وإما عشارا أفقر عليه هبة المائة من
الإبل حال كونها مخاضا أو عشارا لا هبة الإبل مطلقا بأي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة
إبل أو غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لأن المقصود هنا الجنس مخصوص من الهبة
فهو بمنزلة النوع لا الماهية مخصوصة بالشخص وههنا نكتة يذكرها الشيخ في دلائل الإعجاز وهو أن قولنا
أنت الحبيب ليس معناه أنك الكامل في المحبوبية حتى إنه لا محبة في الدنيا إلا لك أنت له حبيب كما أنت الشجاع ولا
أن أحدا لم يحب أحدا مثل محبتي لك حتى أن سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا أنت المظلوم على
معنى لم يصب أحدا ظلم مثل الظلم الذي أصابك حتى كأن كل ظلم في جنبه عدل بل معناه أن المحبة مني بجملتها
مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني نحو مثل زيد المنطلق أي الذي كان منه الانطلاق المعهود
إلا أن ههنا نوعا من الجنسية لأن المعنى أن المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تعد إلى محبة واحدة من
محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق إذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك أي الذي من شأنه
أن يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مثله في أنت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظة قد إشارة إلى أنه قد
لا يفيد القصر كما في قول الخنساء إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فإنها لم ترد
قصر الحسن على بكائه لأنه لا يتجاوزه إلى شيء آخر وإلا لم يحسن جعله جوابا لقولها إذا قبح البكاء على قتيل
إذ لا معنى للقصر في نحو قولنا إذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن إلا بكاؤك كما لا يخفى على من له أدنى
دربة بأساليب الكلام لظهور أن الغرض أن تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى
كما قيل الصبر يحمد إلا عنك والجزع مذموم إلا عليك وبهذا سقط ما قيل إنه يجوز أن يكون للقصر
مبالغة أو أن يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى بكاء غيره لا أنه لا يتجاوزه إلى شيء آخر ومعنى
التعريف ههنا أن اتصاف المبتدأ بالخبر أمر ظاهر لا ينكر ولا يكذب ومثله قول حسان وإن سنام
المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد أراد أن يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الأمر فيها
معروفا بها كذا في دلائل الإعجاز فإن قيل اللام في لا يكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف
الجنس مفيدا للقصر دائما قلنا قد سبق أن اللام التي ليست للعهد إنما هي للجنس باقي المعاني من شعبه وفروعه
وكذا المعاني التي أشرنا إليها في بحث ضمير الفصل وإنما خص حكم القصر بالثاني أعني تعريف الجنس لأن القصر وعدمه لا يكون
فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق أحدهما
بدون الآخر وكذا قولنا أنت زيد وهذا عمرو وما أشبه ذلك وكذا نحو زيد أخوك إذا جعل المضاف معهودا كما هو أصل
وضع الإضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم أو تأخر

لدلالته

لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت أو تأخرت لدلالتها على أمر نسبي لأنه ليس المبتدأ مبتدأ
لكونه منطوقا به أولا بل لكونه مسندا إليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا
ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب إليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق
زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا ورد هذا القول بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد
تجعل دالة على الذات ومسندا إليها والاسم يجعل دالا على أمر نسبي ومسندا وقد يسبق إلى الوهم أن تأويل
زيد بصاحب هذا الاسم على الاحتياج إليه عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب
البصريين وجوابه أن الاحتياج إليه إنما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وإنما المجهول عنده
اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام إنما هو لإفادة هذا المعنى وأما عند المنطقيين فهذا
التأويل واجب قطعا لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلي وإن كان منحصرا في الواقع
في شخص وأما كونه أي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة أن الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح أن تكون إنشائية
لأن الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولأنه يجب أن يكون ثابتا للمبتدأ والإنشاء ليس بثابت في نفسه
فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه أن خبر المبتدأ هو الذي أسند إلى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط
من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ إنما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدأ لأن الإسناد
عندهم أعم من الإخبارية والإنشائية ألا ترى أن الظرف في نحو أين زيد وأنى لك هذا ومتى القتال وها
ذلك خبر مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل أنتم لا مرحبا بكم وقولهم أما زيد
فاضربه وزيد كأنه الأسد ونحو نعم الرجل زيد على أحد القولين ولا يخفى أن تقدير القول في جميع ذلك تعسف
فللتقوي أو لكونه سببيا كما مر من أن إفراده لكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم والخبر السببي
بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف إلا أنه لا يكون إلا جملة وقولهم هذا سبب من ذاك
أي متعلق به مرتبط لأن السبب في الأصل هو الحبل وكل ما يتوصل به إلى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب
المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ
إلى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم إذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون
مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون
مسندا إلى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب أن يجعل سببيا كما سبقت الإشارة إليه وأما على ما ذكره الشيخ
في دلائل الإعجاز وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلا لحديث قد نوي إسناده إليه فإذا قلت
زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به فإذا قلت قام دخل

فقيل دخول المأنوس وهذا اسند للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالبناء بغتة
مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه
نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
لشبهة تامة وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند هنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة
تكرار الاسناد وكانه قال للتقوي سواء على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقوي
وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي
واعتباره مما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا
على تاكيد وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه ابعد
في التخصيص من حيث ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح
بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في انا سعيت في حاجتك عند قصد
التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح
لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بشبهه فالاولى عند الاحتياج ان
يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى
وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف فهو
ان المفهوم في قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف
مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الا ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل
في نكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة
انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وحينئذ لا معنى لعبارة المتن اصلا مع ان فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها
افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة
فكان ينبغي ان نقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه
واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه
مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند
هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه
ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الانفصال

بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في والكينونة في خمور الجنة
لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله لكم دينكم ولي
دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم لكونه
من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله ان حسابهم
الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي والقصر حقيقي فلا يلزم
من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر
فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز
الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم انا ان المختص بي القيام دون
القعود لا ان غيره لا يكون قائما فليتنبه الى ما في المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد
التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه
عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب في القرآن وانما قال في سائر كتب
الله لانه المعتبر في مقابلة نحو الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند
اليه للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه
ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان بن ثابت
في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف
اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر هذا التقديم واجب اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة
نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه نكرة تقدم
الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون
قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا او لانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها
واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص
اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير مخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا
ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على
حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام لي ملح
وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه
كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وابو

عليه تشرق من أشرق بمعنى صار مضيئاً وفاعله هو الدنيا والضمير العايد الى الموصوف أى ثلثة مطوى

المجرور فى قوله بأبهجتها اى بحسنها اى يصير الدنيا متلألئة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم

أن تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اى فى الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد

ويلوه شمس الضحى وابو اسحاق وهو كنية المعتصم بالله والقمر وعما يقتضى تقدم المسند اليه تضمنه الاستفهام

نحو كيف زيد وكونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واصلها المضى اما الاول فلتضمنه

ولان الكلام فى الخبر دون الانشاء واما الثانى فلان الاهمية ليست اعتباراً مقابلاً للاعتبارات المذكورة من التخصيص

بل هى المعنى المقتضى للتقديم وجمع المذكورات تفاصيل لوعلى ما مر فى تقديم المسند اليه وما جعله السكاكى

مقتضياً لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه لانه كلام يفتقر عن خبط و

اشكال ويشتمل على نوع اختلال وذكر ايضاً او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل

المسند فعلاً ويقدم لينبه على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى وفوله فى الدرجة الاولى احتراز عن نحو

انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند لا ما بعد من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده لى

الضمير الى ما قبله يسند اليه فى الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح فى

ان خبر المبتدأ اذا كان فعلاً اسند الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير فى الدرجة الاولى والى

المبتدأ فى الدرجة الثانية والكلام فى تقرير تقوى الحكم على عكس ذلك لانه قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ

يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم

سواء كان خالياً عن ضمير المبتدأ او متضمناً له ثم اذا كان متضمناً للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً

فيكتسى الحكم قوة وهذا ظاهر فى ان الاسناد الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير

وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل فى هذه الامثلة اعنى نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد

عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ فى الدرجة الاولى على ما ذكر ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله فى الدرجة الاولى

والحال ان الفعل فى كل منها متقدم على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى وهل هذا الا تناقض ويمكن

ان يجاب عن الاول بان فى نحو زيد عرف ثلثة اسانيد متغايرة فى التقديم والتأخير اولها اسناد عرف الى زيد

بطريق القصد لامتناع اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها

اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعى صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه

تقدم الاول على الثانى فلانه لا نسبة اذ لا تحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شئ ولا شك

ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فكلما يتحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثانى

على الثالث

على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح فى ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده الى المبتدأ بواسطة

عود الضمير وهو الذى كان بطريق الالتزام وكلامه فى بحث تقوى الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق

القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض

فالمدعى ان احداهما من لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله

صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً ان كان عبارة عن اسناد الفعل فقد تناقض لانه جعل ثالثاً اولاً وثالثه ثانياً

وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلثة وعن الثانى بانه لما كان اول الاسانيد فى هذه الثلثة اسناد

الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمبتدأ اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله

فى الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه فى الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقى ههنا

اعتراض صعب لا محيص لهم عنه وهو ان قوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلاً

للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله فى الدرجة الاولى لانه يدل على ان اول اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب

اولية اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى فى هذا المقام اصلاً وانما الصالح لان يكون لما ذكرناه فى التفوق

فانه الذى يدل على ان اسناد الفعل الى المسند اليه فى الدرجة الاولى وهذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا فى شرح

المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمنا

ظرته بعض الفضلاء وكتب فى ذلك كلاماً قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول

الاسناد فى الدرجة الاولى اى بلا واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير فى نحو زيد قام والثانى الاسناد فى الدرجة

الثانية اى بواسطة شئ كاسناده الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ المتطلب فقوله صرفه المبتدأ الى نفسه

محمول على القسم الثانى وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً محمول على الضرب الثانى من القسم الاول اعنى الاسناد

فى الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل ويرد انا نقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلثة

اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذى يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشارح

وان اراد اسناد الجملة التى هى الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد

بواسطة الضمير الى المبتدأ بحيث يشعر به قوله ثم اذا كان متضمناً للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً فانه منشأ الاشكال

وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسم الا فيما يقتضيه يفسر الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقع فى شئ

من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكى من نقل المقال ولم يبين ولا طبق خيال ثم

بالغ فى التشنيع على الشارح بلا فائدة لما كان عند المناظرة تنقيحاً على ما جرى عليه وانا اقول فى كلام الشيخ الشارح نظر

من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح فى ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون

الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقديره حاصل او حصل فالقول

بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا

باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى لا اخفي كلام ظاهر

في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان حمل قوله

في بحث التقوي صرف المبتدا الى انه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا

يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تصايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا

فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير المنفصل به فعل الرابع ان اراد بالاسناد

النسبة المعلومة المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد

به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العايد

الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم

ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل وبين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو جملة فلا وجه لجعله الثاني مع انه المتفق

على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا قصدا مما فيه من الاستبعاد والاستبعاد وان اراد

غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا والثاني

اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدا وهذا مما

لم يقل به احد ولم يلتجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى

اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخ عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام

المقصود فما الكلام في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد

للتجدد دون الثبوت قلت الاقرب فيه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد

بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان

اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر فالاسناد الى الضمير العايد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى

اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير

وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه ههنا

صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن

اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله صرف المبتدا

الى

الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني منشاء خواص هذا الاسناد لان هذا الاسناد كما يقتضيه ذات المبتدا وبعد
تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عايدا
الى المبتدا والآخر ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له منا نوع عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا
كان متضمنا الضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا
للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك الضمير اليه ثانيا
هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتفرع عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول
وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبدع المستبعد كما زعم واما الثاني
فلان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت تجعل المسند الواقع فيه فعلا ويقدم ذلك
الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد هنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام
ابوه زيد على ان زيدا مبتدا وقام ابوه خبر مقدم عليه اولم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور تفيد
التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة
الاولى عن نحو زيد عرف فانه عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا فانه في الدرجة الثانية ولا اشتراط في
افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن زيد عرف وانما عرف وانه عرف
لما ذكر الشارح من انه لا يفيد التجدد تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب
المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والاطلاق والتقييد و
غير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتباره ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من
المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل
فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون
غير المسند فعلا لانه يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من ان المادة التي جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف
في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي
جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في احد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكن اراد ان
يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال
بعضها كالحذف للمفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال

الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اى من ذكر كل واحد من الفاعل والمفعول مع
الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اى تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يختلفان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه
منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن ههنا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا التمهيد لحذفه
وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من
جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اى ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة
وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل
والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحوها ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد
وجود الفعل لا تتميم فاذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن
وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته او نفيه اى اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اى نفي الفعل عن
فاعله مطلقا اى من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن
غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم
يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منه ان الغرض
بيان حاله باعتبار تعلقه ... حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير
الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم وخصوص
فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذكر الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص
دلت عليه قرينة اولا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان
الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم في افراده ولا خصوص ومن غير تعلقه بمعلوم عام
او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية
عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما
بحاله وذكر السكاكي في بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله
عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق
بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث
حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى

معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق
فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق
واليه اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا
كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اى المقام الخطابي
او الفعل المذكور ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم
اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فمصدر
هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن
ترجيح احد المتساويين بلا مرجح لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول
لا نم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام ولئن سلم
فالتعميم ههنا اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق
المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل
جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي مثلا انه يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا
لعمري تقرير فاسد من وجوه لان ما ذكر من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد
انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فما لا يسعه هذه
العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم
خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في
المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان يكون
ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الدالة الظاهرة على استحقاقه الامامة
دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون
الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى يصدر منه الرؤية والسماع
من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص
هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع
اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها
كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم

على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول وتقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض
عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل (والا) اي وان
لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل
قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا
فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص
افراد الفعل وعمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود
كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه
يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان
فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد (ثم الحذف) اي حذف المفعول من اللفظ بعد
قابلية المقام اعني وجود القرينة (اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية) والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا
فان الجواب يدل عليه ويبينه (ما لم يكن تعلقه به) اي تعلق فعل المشية بالمفعول (غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين)
اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا
جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس (بخلاف) نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والقهر
(ولو شئت ان ابكي دما لبكيته) عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكره
المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به (واما قوله) اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري (ولم يبق
مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه) اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية
بناء على غرابة تعلقها به على ما يسبق الى الوهم من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف فيه
مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فرفع هذا
الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل (لان المراد بالاول البكاء الحقيقي) لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول
لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت
البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي
اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح
تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ
من سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد انه ليس من قبيل
ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لانه يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث

لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا [illegible]
باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب
هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الشوق
والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل
منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فحسن ترتب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه
المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا
اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم (واما) عطف على قوله اما للبيان (لدفع توهم ارادة غير المراد) ابتداء
متعلق بقوله توهم (كقوله) اي البحتري (وكم ذدت) اي دفعت (عني من تحامل حادث) يقال تحامل فلان علي
اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل
متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية
ومحل كم ههنا النصب على المفعولية (وسورة ايام) اي شدتها وصولتها (حززن) اي قطعن اللحم (الى العظم)
فحذف المفعول اعني اللحم (اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده) اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم (ان الحز
لم ينته الى العظم) بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول
الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم (واما لانه اريد ذكره) اي ذكر المفعول (ثانيا على وجه
يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) اي لفظ المفعول (اظهارا لكمال العناية بوقوعه) اي وقوع الفعل
على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه (كقوله) اي البحتري (قد طلبنا فلم نجد لك في
السؤدد والمجد والمكارم مثلا) اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب
في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل
لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه
بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا اذ اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع
نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء (ويجوز ان يكون السبب) اي سبب حذف المفعول
في بيت البحتري (ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) قصدا الى المبالغة في التادب معه لان طلب المثل صريحا
مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا فهذا الحذف بيان بعد الابهام
(واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد) بقرينة ان المقام مقام المبالغة
وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار (وعليه)

اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار **والله يدعو الى دار السلام** اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى
الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها مختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى
صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وقد ان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل
منزلة اللازم لكن التامل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني
مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولهذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم
وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر
يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه
للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القراين وحينئذ فان دلت القرينة على ان
المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان
العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره في
يلبيه وهو قوله **واما لمجرد الاختصار** وقد وقع في بعض النسخ **عند قيام قرينة** وهو تذكرة لما سبق في
قوله يجب التقدير بحسب القراين ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار
ليس بسديد لان هذا جار في ساير الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار **نحو اصغيت اليه اي اذني و**
عليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرض هذا البحث على بعضهم فقال احاذكر المفعول لجو
لتوهم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستواء الحقيقي وهو ليس
بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يفهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف
المقصود فصحان الحذف للتعميم لانه لولاه يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار
لا امكن ان يقال يعلم كل احد من تجويز العقل والعرف ايلامه اياه فعلت او لا يفيد التعميم بالذي يوهم
خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد
من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما هو يدل الاختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما
ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام عما قصد
فيه التعميم والاستواء حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكره فلا وجه
للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن
على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن اياما تسموا فله الاسماء
الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى

الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك
القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو ولانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير
انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا لان اياما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء
مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفي الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود
ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم من
عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك
اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح
الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا ساير الافعال المذكورة في هذه الاية
وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة
ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم
بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل
عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما **واما للرعاية على الفاصلة** نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى **ما ودعك**
ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف لان فواصل الاي على الالف ولامتناع ان يخمع في مثال واحد عدة
من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب المفتاح الكشاف وههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف ومثل والذاكرين
الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته **واما لاستهجان ذكره** اي ذكر المفعول **كقول عائشة رضي الله عنها**
ما رايت منه اي من النبي صلى الله عليه وسلم **ولا راى مني اي العورة واما لنكتة** اخرى كاخفائه او
التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه او ادعاء تعينه ونحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا
اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به **وتقديم مفعوله** اي مفعول الفعل ونحوه
اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك **عليه** اي على الفعل **لرد الخطا في التعيين**
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك
على انسان لكنه مخطئ في تعيين انه غير زيد **ويقال لتاكيده** اي لتاكيد هذا الرد زيدا عرفت **لا غيره**
وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وعمرا
ويقول لتاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد
الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة ونحوه فهو لك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في

الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف **ولذلك** اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة **لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته** اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما اذا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فيرد الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا **واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر** الفعل المحذوف **المفسر** بالفعل المذكور **قبل المنصوب** نحو عرفت زيدا عرفته **والا** اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته **فتخصيص** لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور ولم يسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن ان قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس الغرض والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله و اياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون وبتحقق المغايرة في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض مجرد تنبيه الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارضي فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه من هو واما الفاءات الثلث فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على مسببيتها قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ **واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص** وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء و تحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا ومادامت الدنيا فانه تقع فيها شيء ثم حذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع

موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حق ما التزم حذفه يشغل ان يشتغل بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات ما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض ان هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يبق عارفا ثبوت اصل الاكرام والاهانة **وكذلك** اي ومثل قولك زيدا عرفت **قولك بزيد مررت** لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت **والتخصيص لازم للتقديم غالبا** يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحرك الفلك الا سفل لازم للقمر غالبا اي بخلاف التعامي وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال ان علينا للهدى وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله **ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره** استشهد بما ذكره ائمة التفسير في المثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا اسقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص والله اعلم

بقوله ويفيد اى التقديم في الجميع وراء التخصيص اى بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذى شانه اهم وهم ببيانه
اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن
ينبغى ان يفسر وجه العناية بشى ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من
غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن ثم خطاوا ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام ولم
يجعل مفيدا في آخر وبان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافى والاسجاع ادخل من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة وبالاول
اخرى وقيل ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا ليفيد التخصيص مع الاهتمام واورد اقرا
باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم
ربك لان كلام الله احق برعاية ما تجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة
اهم كذا في الكشاف وبانه اى باسم ربك متعلق باقرا الثانى اى هو مفعول اقرا الذى بعده ومعنى الاول
اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما في قوله فلان يعطى اى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه
الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك باقرا تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة
على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والثانى كلاهما
منزلان منزلة اللازم اى افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اى اقرا القرآن والباء للاستعانة
او للملابسة اى مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة
ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثانى ويكون متعلق الاول قوله باسم الله وتقديم بعض معمولاته اى معمولات
الفعل على بعض لان اصله اى اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن
ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقدم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول
فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقدم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما شى والمفعول
الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقدم على المفعول الثانى لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط
اى آخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم
الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال
عقيب صاحبه والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد
ثم البدل او البيان او لان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذى يقدم اهم فتحمل الاهمية ههنا فيما يكون الاصل
التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا لها ولغيرها من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا
موافق لما ذكره في المسند اليه من اراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه
واهتمامه

والاهتمام به لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجى فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل
الخارجى ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يتوقع فيه انه يقتل احدا
فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان
المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم
ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اى ذلك الرجل منهم اى من آل فرعون يعنى انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف
والسبب في تقديم الاول اعنى مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثانى فسبب تقديمه على الثالث انه لو اتى به
خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم
الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآى على الالف وجعل السكاكى التقديم للعناية مطلقا
اى سواء كان من معمولات الفعل وغيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم
كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذى الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك
وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى
لمن قال لك ما الذى تتمنى وتقديم المفعول الثانى على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا
فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا
توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل
لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مما ان ينشط السامع لان يسمع حديث
يذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة
القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت في التاخير مانعا مثل الاخلال
بالمقصود في قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم
الحال اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل
من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هارون وموسى بتقديم
هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء الجن
للانكار والتوبيخ فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعلوا
متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم الله وتاخيره وقد علم بهذا
ان كل فعل متعد لمفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر فاذا قدم احدهما
على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا

بالذم من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه أن المنكر تعلقه بها لكن العناية بالقدام أتم وإيراده في الذكر أهم لكونه
في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى أنه لا يرد على ما ذكره وثانيها أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال
بالمقصود أو لرعاية الفاصلة من القسم الثالث وليس منه وجواب المنع فإن الاحتراز المذكور أمر عارض لا موجب
للتقديم أن يكون نصب العين وثالثها أن تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخيره وإن كان صحيحا من جهة
اللفظ بناء على أن الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى إذ لا معنى لقولنا أترفنا الكفرة
ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللهم إلا على وجه بعيد مثل أن يراد دنت من حيوة قوم نوح أي كانت
قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وإن كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بأنه جعل
تقديم وجه الحبيب على التمني من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه كما أشرنا إليه من أنه قسم
التقديم مطلقا بدليل أنه أورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر نعم قد وضع البحث في تقديم المعمولات
بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بأنه تنبيه على أن تقديم بعض المعمولات على بعض قد
يكون بحيث يمتنع إلا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وإنما جاء التقديم
على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس يقول قصرت اللقحة على فرسي إذا جعلت
درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لأن تخصيص الشيء بالشيء
إما أن يكون بحسب الحقيقة ونفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا وهو الحقيقي أو بحسب الإضافة والنسبة إلى شيء آخر بأن
لا يتجاوزه إلى ذلك وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر وهو غير حقيقي بل إضافي لأن تخصيصه بالمذكور ليس على الإطلاق بل بالإضافة إلى معين آخر كقولك ما زيد
إلا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ونحوه لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلا وانقسامه إلى
الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الإضافات ولما لم يتعرض أصحاب المعاني
بتقسيم الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف أنه أهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لأنه قال حاصل معنى القصر
راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان أو بوصف مكان آخر أو إلى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان
أو بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لأن المراد بقوله دون ثان وآخر ما يصدق عليه أنه ثان
أو آخر أعم من أن يكون واحدا أو أكثر إلى ما لا نهاية إذ لو أريد الواحد لخرج عنه كثير من أمثلة غير الحقيقي
أيضا كقولك ما زيد إلا كاتب لمن اعتقد أنه كاتب ومنجم وشاعر وكقولك ما شاعر إلا زيد لمن اعتقد
أن زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم أنه جميع ما أورده
من الأمثلة في أثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب

وكلامه لا يخلو عن مثله في ظاهره في الحقيقي مثل زيد شاعر إلا غيره وليس غيره إلا هو ومثل ما ضرب عمرا
إلا زيد وما ضرب زيد إلا عمرا وإذا تأملت وجدته مشيرا إلى التقسيم انتهى كلامه قال ومتى أدخلت
النفي على الوصف المسلم بثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل إلى ثبوته للمدعى له عاما كقولك في الدنيا
شعراء وفي قبيلة كذا شعراء وإن خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فإذا قلت
إلا زيد أفاد القصر وكل منها أي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف والفرق بينهما واضح فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة لأن معناه
أن هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز أن تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع
ذلك لأن معناه أن تلك الصفة ليست إلا لذلك الموصوف فكيف يصح أن يكون لغيره لكن يجوز أن يكون
لذلك الموصوف صفات أخر والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت الذي هو تابع يدل
على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا أعجبني هذا العلم وصدق
الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا
الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم
من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا
الرجل ويجوز أن يراد بالمعنوية هذا المعنى والأقرب وأما نحو قولك ما هو إلا زيد وما زيد إلا أخوك وما الباب
إلا ساج ونحو ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة إذ المعنى أنه مقصور على الكون زيدا
أو أخاك أو ساجا فليتأمل والأول أي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد إلا كاتب إذا أريد
أنه لا يتصف بغيرها أي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء إذ ما من متصور
إلا وله صفات يتعذر إحاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول إن
هذا النوع من القصر مفض إلى المحال لأن للصفة المنفية نقيضا البتة وهو أيضا من الصفات فإذا نفيت
جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا إذا قلت ما زيد إلا كاتب على معنى أنه لا يتصف بغيرها لزم
أن لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم إلا أن يراد الصفات الوجودية والثاني أي قصر الصفة
على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار إلا زيد على معنى أن الكون في الدار مقصور على زيد ويجب أن
يعلم أن الأقسام الثلاثة من قصر الإفراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير إليه وقد يقصد به
أي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار إلا زيد أن جميع من في الدار
ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود في القصر

وقد يقصد به أي بالحقيقي المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور منزلة المعدوم مثل أن يراد بقولنا ما زيد إلا كاتب أن الكمالات الأخر كالمعدومة بادعاء أن شعره كاسد ... ومثل أن يراد بقولنا ما في الدار إلا زيد ...

الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على
الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة
وادعاء دقيق فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة
دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي التقسيم وقوله دون اخرى
معناه متجاوزا عن الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز
الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير
للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد
وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان اراد به دون صفة واحدة
اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت
صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر
الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية ومع ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين
والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التعريف لانه تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات او تخصيص صفة
بامر دون ساير الامور وكذلك الكلام في قوله مكان اخرى فان قلت تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات
يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه
المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يتصور وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر
الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان
جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي
لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يتفرع عليه التقسيم الى
قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع
الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يتردد ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة
بين جميع الامور فكل منها اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص
صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب
بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة

صفتين

صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة
على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب
الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطع الشركة المذكورة
وبالثاني اي المخاطب من ضربي كل منهما تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد
العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود
دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب
حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب
بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في
قصر الموصوف واتصافه وغيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير
ان يعلم على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء
دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده
قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون
اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا يرى انك اذا قلت
ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا
القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه
وكذا الكلام في الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر
الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت
الصفتين وباله في احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصته
زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى متعينة واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان
المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين اذ تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين
من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه
بصفة تصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة
واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا ساوى الامران عنده فقد جوز
ان تكون الصفة الثابتة هي القيام فقد جوز ان تكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته

ولا شك ان احدهما على الاطلاق ما اثبت المخاطب لذكر الامر واحدهما على
الاطلاق فما اثبت ان تلك الصفة على هذا لا يلزم ما ذكرتم من النظر

بالقيام مكان الصفة الاخرى التي تجوز ثبوتها الى التعيين وهي القعود وهذا الخلاف قصر الافراد فانه اذا
اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة
مكان الشعر لان الكتابة في مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف
ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر وان
قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مرد فهله
لم يكون قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما
من يعتقد الشركة او من يتساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال انه في كلامه حذفا واضمارا وتقديره
المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او يتساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او يتساويا ويسمى القصر الذي يكون
المخاطب بعض يتساويا عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح
ورداءته هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله مما صدرت عنه من غير قصد له كالخالف **وشرط**
قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون
المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما الا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو
وجدان الرجل غير شاعر **و** شرط قصر الموصوف على الصفة **قلبا تحقق تنافيهما** اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها
مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لان اراد به ما سبق له بعض الا وهام من ان يكون اثبات
المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع
اجتماعهما فقد عدده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما فان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد
والتعيين بل قد يفيد الي النفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك
الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس لحكم
المخاطب فيكون قصر قلب فهو فاسد ايضا لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يقرر المخاطب
ويقول ما زيد الا قائم وايضا يجري في قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم
التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في
عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا اشتراط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يا باه لفظ
الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نعدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا
ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط لا يكون ضائعا
لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته
ايضا

وايضا فقد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط
في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل
فيه قصر التعيين **وقصر التعيين اعم** من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء
موصوفا باحد الامرين المتنافيين لا يقتضي امكان اجتماعهما والامتناع فكل مادة تصلح مثالا للقصر الافرادي او
القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس **وللقصر طرق** والمذكور منها ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط
ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك وكانه جعل
القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف الطرقين
المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما
فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبق ذكرهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرف والمذكور له
ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا **منها العطف كقولك في قصره**
اي قصر الموصوف على الصفة **افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر** مثل بمثالين احدهما ان يكون
الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر
هو لا وبل دون ساير حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح
طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف **و** قلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان
علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا
المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة **او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها** اي قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان
عمل ما بتقدم الخبر وذهب بعض النحاة على ما صرح به هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكره في شرح المفتاح انه يمتنع
تقدم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل لان ما ب اصله العمل واما انه يوافق اللغة العاملية وهو
غلط فاحش لا يعرف له وجه صحيح واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب
لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان كالقيام
والقعود بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض
لذكره وكذا الكلام في ساير الطرق **ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره** افرادا **ما زيد الا شاعر** وقلبا
ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا **ما شاعر الا زيد** والكل يصلح مثالا للتعيين والنفي والاستثناء
هو بحسب اعتقاد المخاطب **ومنها انما كقولك في قصره** افرادا **انما زيد كاتب** وقلبا **انما زيد قائم وفي قصرها**

افرادا او قلبا انما قايم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلايل الاعجاز يشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد
لانه قال ليس المراد بقولهم انه لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في
الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد
وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما جائيان و
هذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن الغرض ان تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل ان تنفي المجيء الذي
اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى
انما جائني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده الا افراد
لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما
في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة القصر بان ان للاثبات وما
للنفي ولا يجوز ان يكون الاثبات لما بعده ونفيه بل يجب ان يكون الاثبات لما بعده ونفي ما سواه او على العكس الا
والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي
الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق
بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء فليس كل كلام فيه ما والا يصلح فيه انما كما صرح به الشيخ في دلايل
على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم الله عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير
هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ
برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة حرم مبنيا للفاعل يلزم ان ما كافة قطعا
اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما
حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا فطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة
والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند
ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فلو قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة
مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر لانها
ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور
هذا الوجه الصحيح وهو ان تجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم
الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون ما كافة وان تكون
موصولة

موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة
اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر
بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من
القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى
الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما
بعده للموصوف او لاثباته على الصفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي
مع انما كقولك انما يقوم انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر
محصورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه ممتنعة ههنا سوى
ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء
وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال
قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى
ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع
عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم
كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه بل معناه ان المدافع هو لا غيره ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي
يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان
يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو الظاهر في المقصود فان قيل
كيف يصح اسناد الفعل الغايب الى ضمير المتكلم قلنا لا نم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار
المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه
العام وهو غايب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة العطف الواقع بعد الا على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قايم
ابواك لا ابو اك مثل ما قام الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا على تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي
بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن
معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما
يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما
فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت
اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفي الحكم لا تركا لكم

الثبوت قبل ذكره ويجب أن يعلم أن هذه مناسبة ذكرت لوضع إنما متضمنا معنى ما وإلا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر مثل إن زيدا لقائم ومنها أي من طرق القصر التقديم أي تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ ومعمولات الفعل كقولك في قصره أي قصر الموصوف تميمي أنا وكان الأحسن أن يذكر مثالين لأن هذا المثال لا يصلح للجميع لأن التميمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح لقصر الإفراد وإلا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها أنا كفيت مهمك إفرادا لمن اعتقد أنك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير وتعيينا لمن لم يعتقد اتصاف أحدهما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الأربع بعد اشتراكها في أن المخاطب بها يجب أن يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وأنت تريد إثبات صوابه ونفي خطائه المراد في قصر الإفراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه وأما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على أحد الوصفين أو كون الوصف لأحد الموصوفين والخطاء تعيينه وأما في قصر التعيين فالصواب أيضا كونه لأحدهما والخطاء تجويز كل منهما على السواء تختلف من وجوه فدلالة الرابع أي التقديم بالفحوى أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وإن لم يعرف أنه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لأن الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وإنما للمعاني تفيد القصر والأصل أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل في الأول أي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الأمثلة فإن في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما إلا لكراهة الإطناب كما إذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما أي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير أما في الأول فمعناه لا غير النحو وهو ما يقابل التصريف والعروض وأما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف إليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الإبهام والمسطور في كلام بعض النحاة أن لا هذه ليست عاطفة وإنما هي لا التي لنفي الجنس أو نحوه أي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وكلام هو ذلك وقد تمثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس إلا واعترض عليه بأن هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لأن المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه إلا النحو وليس العالم بالنحو إلا زيدا وأجيب بأن ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بأن يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ أخصر منه ولم يكن العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بأن يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ أخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس إلا ولم يبق العطف فليتأمل فالأصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد إلا قائم وإنما هو قائم وقائم هو فإنه لا نص فيه على المنفي أعني القعود والنفي أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي أعني بلا العاطفة لا مطلق النفي إذ لا دليل على امتناع ما زيد إلا قائم

ما ليس هو بقاعد وإنما لم يقل طريق العطف لأن الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني أعني النفي والاستثناء فلا يقال ما زيد إلا قائم لا قاعد وما يقوم إلا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الإعجاز لأن شرط المنفي بلا أن لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من أدوات النفي لأنها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبته للمتبوع لا لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لأنك إذا قلت ما زيد إلا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فإذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذلك إذا قلت ما يقوم إلا زيد فقد نفيت عن كل أحد غيره القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فإن قلت ما فائدة قوله بغيرها وكأنه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الأخرى قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن أن يكون منفيا بفحوى الكلام أو علم السامع أو المتكلم أو بشيء من الأفعال الدالة على النفي مثل امتنع وأبى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فإنه لا امتناع في ذلك فكان الأحسن أن نصرح أيضا بقوله من كلمات النفي وأما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتأمل في قولنا دأب الرجل الكريم أن لا يؤذي غيره فإن المفهوم منه أنه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم لأن الغير لذلك الشخص فقوله بغيرها أي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها إذ لا يتحقق إنه لا يمكن أن ينفي شيء بلا العاطفة قبل الإتيان بها وبعضهم قد أخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا أنه احتراز عن أن يكون منفيا بلا العاطفة الأخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على أن يكون الثاني تأكيدا نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على أن يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الأخيرين أي إنما والتقديم فيقال إنما أنا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو وفي التمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا الأحسن لأن النفي فيهما أي في الأخيرين غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فإنه وإن لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي وإذا لم يكن الأخيران صريحين في النفي فلا بد أن يكونا صريحين في الإيجاب فيكون لا نفيا لا تأكيدا للمعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ويجابه أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح أنه يصح أن يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لأنه نوع إلى آخر ما نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وإنما معناه الصريح إيجاب الجهل فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني لما أوجبته للأول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فإنه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو إيجاب فيخرج عن وضعها فالنفي بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة أن المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في إنما أنا تميمي لا قيسي تقليل لأي جهة

امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا تضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا لم يقم الا زيد لا القيام له
القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بغير من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان
التصريح بالاستثناء يشعر بان المنفي ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة
فيمتنع ثم قال السكاكي يشترط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما أن لا يكون الوصف في نفسه مختصا
بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون
اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه
بزيد وقال عبد القاهر الجرجاني الجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على
الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكر هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان
دلالته على القصر اضعف من انما قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو
وينافي اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم بمسيطر ومنع بعضهم الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا
دليل على امتناع نحو ما جاءني الا زيد قام لا يستوي به عند وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير
واصل الثاني اي يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف
ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو فيه من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان
اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال
اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او في حكمه وفيه
اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم
فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه
وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح ومعنى طريق انما يسلك مع المخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر
ثم انه قد ينزل كل من الاصلين اي الاصل في النفي والاستثناء وفي انما منزلة الاخر على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركها بقوله
كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد
مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم
النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري
من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة
والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي
الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم

هم على بقاء النبي صلعم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له النفي حال
كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين
بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا
يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا
يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما
اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون
على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي
بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على
البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول
الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي ارخاء العنان اليه والمساهلة
معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات
الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره
ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة ولهذا اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها
بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ولمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قولهم
نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب الخطيب فليتامل ومما نحن
على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اصحاب انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ان انتم الا
بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله
ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم
كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين اي الرسل
ونسبتهم على القطع بكونهم صادقين ما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين
الصدق والكذب كما هو الظاهر من حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله
كقولك لصاحبك يعني الاصل في انما ان تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت
تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون
هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر كانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأه وزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر ففيه الاشكال

على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اى منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل
له انما اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على
الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذى هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف
التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع
والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان هذه الطرق الاربعة مما ذكر رباعية كما مر وثلاثة كاشتراك الثلثة الاول
فى ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة فى انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفى بل على المثبت فقط وثنائية
كاشتراك الاخيرين فى صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اى من انما الحكمان اى الاثبات
المذكور والنفى عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد
قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما فى العطف واحسن
مواقعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهايم
فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهايم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى
ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم
قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال
انهم من فرط الجهل كالبهايم ثم القصر كما يقع بين المبتداء والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما
كالفاعل والمفعول نحو ما ضربت زيدا الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما
وما اعطيت درهما الا زيدا وذى الحال والحال نحو ما جاءنى راكبا الا زيد وما جاءنى زيد الا راكبا وكذا بين
الفعل وساير المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا فى الدار وما نام الا فى الليل وما ضربته الا للتاديب
وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءنى رجل الا فاضل وما جاءنى
احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة
الاستثناء كما ترى فى الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا
وغير حقيقى افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اى جاز على قلة تقديم المقصور
عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضربت الا عمرا زيد فى قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا
وما

ضرب الا زيد عمرا فى قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر فلا اشتهى يا قوم
الا كارها باب الامير ولا دفع الحاجب وقوله كان لم يمت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا ساير
المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو فى الاول هى الضرب المسند الى زيد
والصفة المقصورة على زيد فى الثانى هى الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل فى الاول والمفعول
فى الثانى ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها فى الحقيقة تامة بذكر المتعلق فى الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن
تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال فى ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا
الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول او فى ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا
بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس
المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلى اداة الاستثناء سواء كان متاخرا عن المقصور كما هو الشايع او
متقدما عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف فى قوله تعالى وما نريك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى منصوب بمضمر اى اتبعك فى بادى الراى وكذا باب الامير فى البيت الاول
اى لا اشتهى باب الامير والنوائح فى البيت الثانى مرفوع بمضمر اى قامت النوائح وعمرا فى قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب
بمضمر كانه قيل لما قيل ما ضرب الا زيد من ضرب فقيل عمرا اى ضرب عمرا فالمثال وغيره نظيره لا يفيد القصر فى الفاعل
والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا يراد به الاستفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا
فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتى بالجميع فعلى هذا لا يكون عمرو فى المثال المذكور مقصورا على زيد
ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك
الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر فى المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء
القصر فى الفاعل والمفعول جميعا ولمنع صحة هذا الكلام فى غير هذا المقام ووجه الجميع اى السبب فى افادة النفى و
الاستثناء القصر فيما بين المبتداء والخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفى فى الاستثناء المفرغ الذى
ترك فيه المستثنى منه فيتوقع الفعل قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو
مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره ويتحقق الاخراج ولئلا
يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك تراها فى علم النحو تقول تانيث الضمير فى كانت فى قراءة
ابى جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وترى مبنيا للمفعول فى قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع
مساكنهم وفى بيت ذى الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء
المقام معنى شئ من الاشياء او فيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل لما بعد الا بان حذف المستثنى منه

فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال نائب الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة
فان الفاعل في الحقيقة المستثنى منه المقدر والا كيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه
واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني
فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد
الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن
الزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى ما
ليبقى اللفظ وانفراد العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بانه يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي
ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات
وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يجب تقدير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه
بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة بل
المراد اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا
المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة تنويها
عن ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد وقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم
او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما تقع الحال بعد الا ماضيا مجردا
عن قد والواو ونحو ما يأتيهم الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قد
قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال لا يقارن مضمونه مضمون
عاملها الا على تاويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم عن النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن
كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه
تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير فيما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز
تقديمه اي تقديم المقصور عليه بانما على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان
المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه
فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان
المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس
التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه المذكور بعد الا قدم او اخر لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب
اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويكفي الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر

مستفادا

مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغيره كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا او ما زيد غير قائم قلبا وفي
قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم
وما شاعر غير زيد لا عمرو لان شرطها ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي
كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها
معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة
معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود
بيجر اليه آخر الامر فالانشاء ان ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال
المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا الطلب لاختصاصه
بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء
ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا
غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى ان كان المطلوب
حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة ومنها على
ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانها ان تقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني
التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول
امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر
ومنها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان
الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه لو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت
الشباب يعود لكن اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل
فيه لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل
لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم
واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية
به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب

الاشياء السنة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما يوصى بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية
في وقوعه وقيل انها لو التي تجي بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودّ وا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى
بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اودّ لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة
فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما
ماخوذة منها اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة
لقولهم مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب
يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما
معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمن فيهما في الماضي التنديم نحو هلا
اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض
نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم
على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى
التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين
مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على التزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على
ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته
متولدا منه معنى التنديم والظاهر ان الغرض لجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني
جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال و
التحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم
والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التضمين في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم
ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول
فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لان من انه لا يطمع محال
او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي
اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن
فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة
له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب

التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف فقال فالهمزة
لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك
اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعينها او التصور اي ادراك
غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب
تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية
او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله
ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب
تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او
المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلانا لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس
الفعل غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم
زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لانه مختص بطلب التصديق كما
سيجيء والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس
الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب
التصديق بصدور الفعل عنه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام الاكرام
والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند
ويفرق بينهما بحسب القرائن ونحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سوال عن وجود نفس
الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سوال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف
لا يخلو عن تعسف والفاعل في اانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع
ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب
من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت ايوم الجمعة سرت اتاديبا ضربته اراكبا
جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يدل على ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت
اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا اذ لا معنى للسوال عن
الفاعل من هو في مثل ذلك لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى مخصوص نحو ان تقول من قال
هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة

وزوجته انسان على الاطلاق فحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله
وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق
بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان
وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل
الحكم فلا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع
فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما يجيء فان قلت التصديق مسبوق
بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق
الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على
التصديق لانه تصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي
هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد
الاهتمام دون التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه للتقبيح سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب
ان يقبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته
لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها
مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته
بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على
انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل
فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص
حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل
من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شايع حسن وههنا نظر وهو
انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحه بعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية
ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما
اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفنا الدار بالغريين

وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد
هي من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناه فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح ويقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها
اسمان نحو هل عمرو قاعد وانه لا فرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت
الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف
ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين
وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل
لانكار ثبوت الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة وذلك لان هل تخصص المضارع
بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار
الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في اتضرب يكون
الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا
ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون اتضرب
اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل
المستقبل لا يقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤه ههنا ممنوع الا ترى
انه صح قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا
على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة
انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال لم يميز بين الفعل المقيد بالحال الذي يجب
تجريده عن علامة الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على
خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان الخوض في امثال هذه المباحث مما
لا ينبغي ان يشتغل به لكنا بلينا على القاصرين ان يتلقوها من غير تأمل ويأخذوها مذهبا ولاختصاص
التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تختص بالعبادة
بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر وما موصولة
وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف
الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ
المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت
او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى

الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي و
لان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون فهل انتم تشكرون
مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية
بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة
على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر و ايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون
وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على
ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق
الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه
لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة
وهي التي يطلب بها وجود الشيء اولا وجوده كقولنا هو مركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا
هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى
شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقي من الفاظ الاستفهام
يشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فقيل فيطلب بما شرح
الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد
لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة
مسمى هذا اللفظ ويجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما
التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان تطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في
نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه ان يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف
انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو
والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل
فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف
عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كانت لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب
الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها الا حدود بحسب الاسم لان
الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اوائل التعاليم من حدود الاشياء التي
يبرهن على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود بحسب الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك

تلك الحدود بعينها حدودا بالذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون
حدا بحسب الاسم وبحسب الذات باعتبارين ويطلب بمن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه
مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة
ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انضمام الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها
كليات وقال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب
ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع
وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن
الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول
الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسال بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو
ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه سؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك
يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ذكره السكاكي في قوله حكاية فمن ربكما يا
موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر في جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى
فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسال باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين
خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد عليه السلام قد اشتركا في الفريقية
فسالوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي ويصح في المفرد
تقول اي ثياب عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل
انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا
اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الحالين هو طالب التمييز ويسال بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع والاستفهام
استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من فالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد
وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية
لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من
آية بينة ويسال بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان
عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسال ايان يوم الدين والاول يستعمل بالاشتراك

وبحاله بكون بعد فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ للآية بمعنى كيف هو وأخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الآخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله من اين عشرون لنا من اين او مقدرة كقوله انى لك هذا اى من انى اى من اين فقال الصاير قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق لعراقتها فى الاستفهام ولهذا جوزوا ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله ام هل يستوى الظلمات والنور وقوله امن هذا الذى هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام ههنا بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذى هو مهين وبهذا ينحل ما قيل فى قوله تعالى اكذبتم باياتى ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع كلمة الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذ لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وقوله متى يسقط الاصم وفيم تقولنا ركاب وتأمل ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لى لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك وهو التقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو المراد ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اى بشرط ان يلى المقرر به الهمزة كما مر فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا ضربت فى تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت وراكبا جئت وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بانه كسر الاصنام فلكان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم أأنت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله

اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم هو الذى كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام وقد ذوى انهم هربوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس احد غيره فبصروه يكسر الاصنام فاقبلوا اليه يزفون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعنى اذا كان التقرير بالهمزة فان باقى التى تجئ للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقى فان نحو هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم اشبابهم من اتيروا واذا فعلت بفلان ومتى الذى فتلته ونحو ذلك والانكار كذلك اى ايلاء المنكر الهمزة يعنى اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها فلا يجرى فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ما ذا انقد كل لو فعلت كذا ومن ذا افعل كذا وكم تدعونى وكيف تؤذى اباك ومتى اين تقدر على الوازم من الزيد وما شبه ذلك واما الهمزة فهى للانكار بما يليها كالفعل فى قوله أيقتلنى والمشرفى مضاجعى فانه ذكره ليكون منعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما يسبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل فى قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول فى قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولى واما قوله تعالى اتتخذ اصناما آلهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلهذا اولى الفعل الهمزة وكالحال فى قولك اراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون الانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى أفأنت تكره الناس وأفأنت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبى عليه السلام لم يعتقد اشتراكه فى ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شغفه بايمانهم وتبالغه وحرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفى وقد مر ان ما يلى حرف النفى يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكى على التقوى دون التخصيص لانا نقول لم يسلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفى فى ذلك فالسكاكى لم يفرق بين ما يلى حرف النفى وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص ان كان مضمرا او متعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوى ان كان معرفا وقد اشار لما تذكر من هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل نحو قوله آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا

منه بقوله الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم والانكار يتعلق بالفاعل اذا ساعد
عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرّف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على
مذهب القوم ومنه اى ومن مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده اى الله كاف لان انكار النفي نفي له
ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اى لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله
النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه
ذلك وقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم
الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين
من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير اى بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار
كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد
تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين
حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا اوليها الفاعل
نحو أزيد ضرب ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما او غير الفاعل نحو أفي الليل كان هذا ام في النهار او في السوق كان
هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اى ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو أعصيت
ربك فان العصيان واقع وهذا الاستفهام بمعنى التوبيخ والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه
قوله أفوق البدر يوضع لي مهاد فانه للتوبيخ مع ثبوته من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك
او لا ينبغي ان يكون اى يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو أتعصي ربك
بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اى لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين اى لم يفعل
ذلك او في المستقبل اى لا يكون نحو أنلزمكموها اى انلزمكم تلك الهداية او الحجة اى انكرهكم على قبولها
ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء
الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يذهبن الضرغام قوتا ليومه • اذا ادخر النمل الطعام لعامه
وقد يكون الاستفهام الانكاري الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم بمعنى اى تبعة ووبال عليهم
في الايمان وترك النفاق وهذا اللوم والتوبيخ واقل فعل مصلح فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو
أصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما
ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه

كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله
ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات
فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي
ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي
ومنها اى من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بقيد الكف عن النهي
وبقوله على جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه
نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل
للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل
مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وبين الاشتراك اللفظي و
قيل مشترك بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة
وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم
المصنف بشيء واشار الى ما هو الظاهر عند العقل بقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو
ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول
المقترنة باللام الجازمة ويختص بالامر للفاعل الغائب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول والثاني
لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعملا
في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما
لم يسموه امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اى حال كون الطالب مستعليا سواء كان
عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اى سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء و
التبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم
الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة
مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نم ان الامر
في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك
الصيغة والمثال البين اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي و
المضارع ومثالهما فليتأمل ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه

اباحة مثلا لم يؤد ذلك في الجملة والامر يصلح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء
مما يناسب المقام بحسب القراين وذكر بانه لا تكون لطلب الفعل اصلا او تكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء
فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار
لانه ابلاغ مع التخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة بالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة
من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان
يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة وفيه دلالة
على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة
وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان
المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك
وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما
والتمني نحو قول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل القبح
والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي
همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري تظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر
على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة كانه
لا يرتقب انجلاءها ولا يتوقعه فلهذا يحمل على التمني دون الترجي واما الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن
لا على سبيل الاستعلاء فاشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس
كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الانسب في العرف
ان يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب
عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول
دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء
يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما
وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القراين بل ليس مفهوم الامر الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض
الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن
الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نحو هذه الصيغة نهيا في
انه معنى يستعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم

التكرار اذ الحق ان النهي لعموم الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا
الى قطع الواقع كقولك للمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة واذا كان راجعا الى اتصال الواقع
كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل
في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان
مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان
متقاربان في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك
لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال وتستعمل لطلب الكف
او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على
سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام
والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل والترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم
واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد
الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي
الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك
وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه
الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذكر السبب الحامل مسبب عن ذكر
الطلب الجامع لان العلة الغائية لوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية
ولهذا قالوا ان الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتاخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر
آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب
ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ
ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم بالسبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاربعة
وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي
كون المطلوب مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره بمعنى توقف ذلك الغير على حصوله وتوقف الغير على حصوله
هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب
مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه
فيكون اذن معنى الشرط مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا بعدا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء
في الطلب
وهو ما يصح توقفه على المطلوب

من مفهومها وقصد سببيته بخلاف قولك ائتني بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تأتني فيه
اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة فليس الشرط الا بلزوم ان يكون
علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء اخر نحو ان توضأت صحت
صلوتك واذا لم تقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو
اكرم رجلا يحبك او استئنافا اي جوابا عن سؤال يقتضيه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض وان عده النحاة من
الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع
حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال
عرض النزول على المخاطب وطلبه وهو في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات
فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها
فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار واسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر او
ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير
هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله
هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت
لا شك ان الانكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير
شرط كما تقول لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك
الشيء ولا يخفى على ذي طبع سليم حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام
انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النهي لم يقصدوا ان
لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع
الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي من انواع
الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فيا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد
منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني انه بلغ من علو الشان
الى حيث ان المخاطب لا يكون هو حقيقا بالسعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد
واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله
اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها

للطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد وتستعمل في القريب لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده
من رتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل
عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما
للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اتسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه بعيد عن المجلس
نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل
يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى
والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله
عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في
معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر
نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا
ادخل ايها الرجل ونحن نتولى ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل و
صفة له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق
فيه معنى النداء اصلا فكيف التصريح باداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه
في محل النصب على الحال ولهذا قال المص في تفسيره اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب
اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما
نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام
ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون
منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب الوجه في بني ان ينصب
بني نهشل على الاختصاص وبني ان يرفع على الخبر وهو انه لو جعله خبرا لكان قصد الى تعريف نفسه عند المخاطب
وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا انتصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا نذكر من لا
يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه النداء للاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو
يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التذكر والتحسر كما في نداء الاطلال
والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منزلي سلمى اين سلماك وكقوله ايا ناقتي جدي فقد افنت اناتك
صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه
البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال

تمام

فانا مثلنا في الليل وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر الي لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب وفيهما التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر بالتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف ومقدم او مؤخر ومعرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبار ذلك بعد الاحاطة بما سبق والله اعلم

الباب السابع

الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذكره لا ثم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك

جملة

جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون العطف على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كالعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط وقوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك لنفسه وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قوله انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليه لزم كونه مثله في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج

عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف تفيد مع الاشتراك معاني محصّلة ومفصّلة
ذلك ان ... العاطفتين لا يقعان في عطف الجمل واوردا وانه في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليس او في
مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله الى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب بمعنى
بل وكلام لكن قد عرفت فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام
الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون
واما الفاء وثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما
قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية
نحو يقوم زيد فيقعد عمرو وثم انما تكون للترتيب بالمهلة لا ينافي كون الثاني بعد الترتيب لحصول تمامه في زمان طويل اذا كان
اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ
عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها
كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشاناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا بعد
قوله فلا اقتحم العقبة الاية لتباعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه لتباعد ما بين
طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج
مع اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما
يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت
الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا تفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر
فيما له حكم اعرابي وعند ذلك ينشأ الاشكال فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول
نصا الا ترى انك اذا قلت يضر زيد وينفع من غير واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له
كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية
فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي تشكل فيه العبارات والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى وما
على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من
الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشارك في الاختصاص
بالظرف

بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم
ويلوان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى
شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا والاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم
ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو
سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية
استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت فزت بالقرآن تفيد معنى لا افوز بالقرآن الا اذا خلوت
سواء حصل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان متقدما على
المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك
نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما
ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف
عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي
اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل
قلت لانه تعالى يمد المنافقين واذا قالوا ذلك استهزاء الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو
على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزءون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفع
انفسهم والتلجي عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم
اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك
ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون
في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك اي يتعين الفصل
والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين لتحقق
ذلك ان الواو للجمع والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه
والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال
الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل
وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة
المقتضية الى الربط بالعطف واخذ المص في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما
بين الجملتين

خبران لفظا ومعنى اى يكون احد الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم

ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الرائد الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اى اقيموا

من ارسيت السفينة اى حبستها بالمرساة نزاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اى قال رائد القوم

ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه

وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك

لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا بالامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في

الجزم بالعكس اعنى يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على

التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهي قوله ارسوا

في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاولاهما من

الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او التوسط اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونهما بين الجملتين

اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لوجود كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان

المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه وليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من

التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه معمولا الاعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن

مستهزؤن مما لا محل من الاعراب كما مر او معنى اى لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكونا احدهما خبرا معنى

والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبرين او انشائين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اى ليرحمه الله فهو انشاء معنى

فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على الاختلافهما والضمير للشأن لا جامع بينهما كما سيأتى بيان الجامع فلا يصح زيد

طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا منها

او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان

بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل

الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد

المعنوى من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى

فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب هو مبنى على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف

المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة

عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اى وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اى بولغ في ان يوصف

بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام

وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما جعل بعده ذريعة الى تعظيمه

وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى

ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذى يستأهل ان يسمى كتابا

كما تقول هو الرجل اى الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اى يجوز بسبب هذه

المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اى قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون

صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبنى للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب

البارز الى قوله ذلك الكتاب اى ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا

لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اى وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه و الثاني

نحو هدى اى هو هدى للمتقين فان معناه انه اى الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير

هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل

ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في

الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى بحسب الهداية تعالى ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره وعدده ولعدم الجار

والمجرور للهداية اى بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة

النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق

ودليل عليه فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب

مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مؤكدا لكنه مختلف معنى فلهذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوى

ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له

وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اى القسم الثاني

من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها

وافية لانه غير الوافية والمقام يقتضى اعتناء بشأنه اى بشأن المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام

وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يقتضى بشأنه لنكتة ككونه اى تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه

او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال من متبوعه فلا يعطف

عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير

لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التى لا محل لها

من الاعراب فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين و

رجحانه في عيونهم فالمراد التنبيه على نعم الله به والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى
غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى آخره اوفى بتأديته اي تأدية المراد لدلالته اي لدلالة الثاني عليها
اي على نعم الله به بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد
وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها [illegible]
[illegible] لبدل الاشتمال نحو قوله ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي وان لم ترحل
فكن على ما كان عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار
الكراهة لاقامته اي لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتأديته اي بتأدية المراد لدلالته عليه اي لدلالة
لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون فان قلت
قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن
لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب
العرف حقيقة في اظهار كراهة الاقامة وحصوله حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كف النفس عن الاقامة
بل مجرد اظهار كراهة حصوله والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال
اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع
بل دلالته على ما يفهم منه قصدا صريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة
مع انه لم يعف شيء من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر فانه يدل على ان المراد مسالمة
من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفته في السر والعلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا
المراد بالتضمن فكأنه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك
تصحيحه عن الاقامة اظهار الكراهة لها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته
عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم
لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة الاقامة بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان
حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن بأكثر القول ارحل
او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة
والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوب المحل مفعول اقول
كما مر في ارسوا نزاولها وقد عرفت في المثالين اعني الاية والبيت ان الثاني اوفى بتأدية المراد على ان الجملة
الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من

من المقصود او بيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى
منها فتنزل منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة
الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك
على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص
ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا و
توضيحا لوسوس فليتأمل وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها
للاولى كقوله يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح
الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب و
ازداد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونه بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداته
كقوله عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل
شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى
شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية
على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع انه مشتمل على
مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين اللتين لا جامع
بينهما اشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا
اي ويسمى ترك العطف لهذا الايهام قطعا لكونه قاطعا للوهم مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها
في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما
في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن
لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستئناف
كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ
بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة
قالوا او على جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب
كما زعم السكاكي لانه لم يبق امتناع عطفه على الجملة الشرطية لانه تعالى انه تركه لظهور امتناع عطفه على غير الشرطية
على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما الا انا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام

مثل قوله وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني الاستهزاء والاستهزاء وتقارنهما في هذه المقالات
او في الخلوات بل اتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالاخر بدليل
انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بامر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية
كالمنفصلة عنها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال
لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال
وقال السكاكي النوع الثالث من الحالات المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك
السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق
لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع عن ان يسأل او ان لا يسمع منه
عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة استماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه
او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة
على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع
الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تنبيه الاولى بالسؤال تنزيلها منزلته ولا حاجة الى
ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية من الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب المفتاح
الكشف حيث قال انما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها مسوقة لذكر الكتاب
وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت
هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين عقيبه ثم
بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين
سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في
اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا
وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا ومستأنفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي
تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي
ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه
لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانه ابعد

المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم
نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس
لامارة بالسوء فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي
تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب اذا كان مترددا طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد
بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق
له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر المطلق
السبب ووصل ظاهر لحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري الاستيناف في جواب
للسؤال عن مطلق السبب اي لم امرتنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتتفاوت هذه الثلثة بحسب
المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب
سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث
اذ نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة
العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته
مما ستنكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله
لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف
بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما
في المثال الثاني فان العلم حاصل لواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب
واسع متكاثر وايضا منه اي من الاستيناف ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف عنه اي وقع
عنه الاستيناف وحذف المفعول بلا واسطة والاصل استؤنف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد
حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه
في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه
العبارة اوضح من قولهم وهو ما يأتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى
زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان
وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب كتقدم الصداقة
في المثال المذكور لما سبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا اعقبت المستأنف عنه في
الكلام السابق بصفات ثم ذكرت في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل

ذلك حقيق بان يحان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله او لكل علي هذا معنى ذنبهم علي وجه فان قلت ان كان السوال
في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل علي بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا علي صفة وان
كان عن غيره فلا معنى لاشتماله علي بيان السبب كما في قوله قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم
او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشي حكم ثم قدر سوال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه
مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشي فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة
صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في ساير صور الاستيناف فليتامل وقد
يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال
اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد علي قول اي علي قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف
اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع
قيام شي مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين
لهم في التجارة رحلة في الشتاء الي اليمن ورحلة في الصيف الي الشام وليس لكم الاف اي موالفة في الرحلتين المعروفتين
وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا
فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل
ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا للسوال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم
كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كما في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول
بعينه لان قوله لهم الف بيان لكذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا للسوال عن السبب فاقيم مقام
المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله في الوجه الاول موكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدون
ذلك اي بدون قيام شي مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن علي قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء
محذوف اي هم نحن فحذف المبتداء والخبر جميعا من غير ان يقوم شي مقامها ولما فرغ من الاحوال الاربعة
المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك
الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك
الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع
لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء علي المخاطب بعدم تاييد الله
فلدفع هذا الوهم جي بالواو العاطفة للانشائية الدعائية علي الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك
العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمي البيت دفعا للايهام واما للتوسط اي اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع
وكمال

وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا علي اما السابق وقد علم مما مر ان
الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل
للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما وكيف بينهما
جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا
من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى
او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية
لفظا والثانية خبرية او بالعكس وكان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او يكون
الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية معنى او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله
تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المختلفتين
اسمية وفعلية والمتناسبتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط ولم
يذكر الا مثالا واحدا لكنه اشار الي انه يمكن تطبيقه علي قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها
علي انه مثال للاتفاق معنى فقال كقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا علي لا تعبدون لانهما
وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب
الي فلان تقول له كذا تريد الامر وهذا ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الي الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين
احسانا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها علي المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا
وهو عطف علي لا تعبدون فيكون مثالا لقسم اخر وهو ان يكونا انشائيين معنى فقط بان يكونا كلتاهما خبريتين لفظا
او يقدر من اول الامر صريح الطلب علي ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف
وبشر المومنين عطفا علي تومنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم علي تجارة تنجيكم من عذاب اليم تومنون بالله
ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المومنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني
هو النبي عليه الصلوة والسلام وفيما وان كانتا متناسبتين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب علي الامر
لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلي ان قوله تومنون بيان لما قبله علي طريق
الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تومنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف علي قل
مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او علي محذوف اي فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر
اي بشر واما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشائية في معنى الاخبار فقوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا

أئن بردّ على المشركون اي اشهدكم وبالعكس فعلى قوله الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب لا تقولوا على الله الا الحق ودرسوا
ما فيه اي أخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت فقد جوّز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان تجعل الخبر بمعنى
الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله
فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف
عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب
بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من شرط اتفاق الجملتين خبرا
وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه
ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه على قل مرادا يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي
خلقكم الآية فكانه امر النبي عليه السلام بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه من قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على
عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد انا استحي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم و
الجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة
الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة
الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد
المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل
وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة
يكون احدهما بسبب من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو
فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في
نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق بخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه
لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون
المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه
او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكي
الجامع بين الشيئين قد نقل المص كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح
اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المص من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل
وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان
تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي

قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها
صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فيتذكرها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر
هو هذا الحلو ويعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي
القوة التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض
وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان
استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوى الوهمية
فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل
او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه
يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في
الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظاهره انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق
التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما
اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص
في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض
المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حصول
احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي
ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية
لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدرك كلا من الكلي بالذات والجزئي
بالآلات وكذا حكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما من التشخص في الخارج لا يقتضي
ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان تعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن
عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها
على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا بحث وهو ان التماثل اذا كان
جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو
ذلك لان الاشتراك في الانسانية وقد يمنع بطلانه ثم الجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع
اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس
الى تعقل الآخر فحصول كل منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول

واعلم ان التضايف نوع من التقابل
فكل متضادين متضايفين واعترفنا بان الكبير والصغير من المتضايفات
لا يلزم منه كونهما ضدين اذ من المضافات ما ليس كالجار
والجار والاخ والاخوة والصداقة وغير ذلك

فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فيتعقل
كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل
من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني
مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي
الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا
تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما
يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان
ولو اراد العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد
بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم
يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة
انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس
هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين
الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم
ان الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر
وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو
التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان
والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم
في جميع ما علم مجيئه بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له على ما فسره المحققون من
المنطقيين مع الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء
من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله او ما يتصف بهما اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه
قد يعد مثل الابيض والاسود متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا
يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض
في المحسوسات فانهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا
يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فانهما شبه المتضادين

باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما
جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من
هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في الاسود والابيض يكون كل منهما بخلاف نحو السماء والارض
فانهما ان اما خارجان واما الاول والثاني وان كان نفس الاولية والثانوية جزءا من مفهومهما لكنهما ليسا بمتضادين ليس بينهما غاية الخلاف
لان العاشر ابعد من الاول منه من الثاني العدم معتبر في مفهومهما فلا يكونان وجوديين بخلاف كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه
اي الوهم ينزلهما اي المتضادين وشبه المتضادين منزلة التضايف في انه لا يحضر احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضر الآخر ولذلك تجد
الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا الا فان قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر البياض وكذا السماء والارض
يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف
على وهمي ونعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان
يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك
اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من
صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط فلصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب
الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات
الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا انه ليس
المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه
التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معاني معقولة
وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب
ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه فساد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض
معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت
بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت
الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن
الصور في الخيال وظاهر انه لا يكفي جعل صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني فوجه ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح
فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما من الاتحاد
في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد
ثوبه وفيه السكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانة محدثة قلت

فيسوغ هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين وأما ان مثل هذا الجامع هل يكون في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام و
ما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف في حالة تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما
جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله
اي في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان
يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس
السواد والبياض لا بين تصويريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجاب بان يريد بتصويريهما متصوريهما حتى
يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط
لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه صرح على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه
وبابه قوله في التصور مثل فاكان لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام فان تحقيق على ما ذكرت
من ابكار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية
اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك كونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من
غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد
قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصل بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد
خبريهما وان تكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد وقدما عليهما يعني ان تقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان تقدرا
احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يقرر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل
منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى انه ولما اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب ان يعاير ذكر في الثانية ايضا الحافظ
على المناسبة ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن
تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل في عطف على
الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي واكرمته عمرا عنده او في داره وان ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لا غرض تعيين
جملة اسمية خبرها فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين
ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام الا انها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها و المعطوف
عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعراب باختلاف الاعتبار وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على الفطن وجه هذا الوجه
ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد
قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا
كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط نحو اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك ايضا

ومن قوله تعالى وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب شبه تعقيب باب الفصل والوصل
بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء وكان هذا تتميم
لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون
الجملة مطلقا على رأي والحق ان الحال التي ليست مما تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا ومن
اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة وكتسميتها لازمة او ثابتة فبالجملة
الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة
ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب
تركيبها مع العامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف آخر كالواو واستدل تعلق
المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم
على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في
قولك جاءني زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء
ولم يقصد ابتداء اثبات الركوب بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي
ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف
حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف
لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل و
القصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا تنتقل فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون
الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو وايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح
الشر فامسى وهو عريان ومحنا الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة
للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كقوله سبعة وثامنهم
كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل بناء على شبه الخبر والنعت
بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة
مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف وهو سهو فاصل الحال ان يكون بغير الواو لكن خولف هذا الاصل
اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها وبهذا يكون القيد مضمون الجملة كما يكون
مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق
بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد

بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل بالحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له **فحينئذ الجملة الواقعة**
حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة **لا بد من ربطها بصاحبها** الذي جعلت حالا عنه **وكل من الضمير والواو صالح للربط**
فالاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال **المفردة والخبر والنعت** ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الا الواو ما لم تمس
حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط
فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق
على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه
للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها
فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير
صاحبها او لا تكون **فالجملة** التي تقع حالا **ان خلت عن ضمير صاحبها** الذي تقع حالا عنه **وجب الواو** لئلا تكون مرتبطة بوجه
منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة تجب فيها الواو
اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال **وكل جملة خالية عن ضمير ما** اي الاسم الذي
يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا ولا نكرة محضة
وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ وهو قوله **يصح ان تقع** تلك الجملة **حالا عنه** اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال **بالواو**
اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو ولم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا
وانما لم يقل عن ضمير المحكوم بوقوع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذكر الاسم
[illegible] تلك [illegible] حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وقد يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز
[illegible] المصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله **الا المصدرة بالمضارع
المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو** فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثله يجب
ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية وهي لا تصلح ان تقع حالا سواء كانت مع
الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان تكون في القصد فيه
الدلالة على حصول مضمونه وهو للخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لان المقصود
بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم
ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية لا الشرطية
وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون لفضل قوة ومزيد اقتضاء
لذلك كما في الخبر والنعت فانا لمبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه وفيه بعض ما فيه وكذا النعت

لما

لما بينه وبين المنعوت من الاشتمال والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها
واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك
الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين
فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على
محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض
المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا
لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله وكل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد
تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر **والا** عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا
عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية واسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا
او منفيا فبعض هذه الاقسام يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى
تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله **فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها** اي دخول الواو ووجب الاكتفاء
بالضمير **نحو ولا تمنن تستكثر** اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا **لان الاصل** في الحال هي الحال **المفردة** لعراقة المفردة
في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه **وهي** اي المفردة **تدل على حصول صفة** لانها لبيان الهيئة التي عليها
الفاعل او المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة **غير ثابتة** لان الكلام في الحال المنتقلة **مقارن** ذلك الحصول
لما جعلت الحال **قيدا له** يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال
وهذا معنى المقارنة **وهو كذلك** اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة
فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة **اما الحصول** اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة **فلكونه فعلا مثبتا**
فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول **واما المقارنة فلكونه مضارعا** والمضارع
كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال
وفيها نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع اما هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي يصدق عليها ان يكون مقارنا بالزمان لوقوع مضمون الفعل
المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة
الا ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله
ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله **واما
ما جاء من نحو قول** بعض العرب **قمت واصك وجهه** فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله

لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت مالكا لكن المقصود من الكلام الاخبار عن وقوع الفعل في الماضي عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض انما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني هذا كان اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي تخفيف النون فان لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنعه حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي هنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذكر الان منع الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولك نجيء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه يركب في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال ونحوها وجابر ان فوات الدلالة على الحصول تجوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اكادوا من دمي وتوعدوا وكنت وما ينهنهني الوعيد وان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير مبال بالوعيد وغير مبال بدون معنى جعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو وتركه بالضمير ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماضي لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم ولما فان كلا منهما تقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلته ذكر بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل

خلوا من قبلكم والاصل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله واما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد يقرب الماضي من الحال ويرد ههنا اشكال المذكور هو ان المطلق في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد انما يقرب من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لتجرد استحسان لفظي كثيرا ما يفيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء اصدقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آيات التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شروع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم لها فلا تنقضي جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة في الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي الدلالة على المقارنة فلان لا للاستغراق اي لا متداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على الانقطاع كذكر الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكنه ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت

ما مر لافادة استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد
في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مفيدا لجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فالنفي في
الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولذا
كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك **وتحقيقه** اي وتحقيق
هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلافه في الاثبات **ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار**
الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث
لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود و
الاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود بل نوعه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة
الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل واثره اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار
حصلت بمعاطلة قوة الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه **واما المثبت** اي غير دال على عدم الحصول **فلكونه منفيا** مثلا اذا
كانت الجملة فعلية **وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها** اي ترك الواو **لعكس ما مر في الماضي المثبت** اي
لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات **نحو كلمته فوه الى في**
ورجع عوده على بدئه فيمن رجع في حال عوده على ابتدائه اي رجوعه على البدء مصدر بمعنى المفعول **وان دخولها**
اي والمشهور ايضا ان دخول الواو **اولى** من تركها فان قيل لو كان دخولها اولى لما حسن قولهم كلمته فوه الى
في قلنا انما حسن ذلك لكون معناه كلمته مشافهة فهو في حكم المفرد الحال **لعدم دلالتها** اي الجملة الاسمية
على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون
اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وما بينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان
تجرد الاسمية عن الواو ضعيف **وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة ضمير ذي الحال وجبت** الواو سواء كان خبره
فعلا **نحو جاء زيد وهو يسرع** او اسما نحو جاء زيد **وهو مسرع** وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في
صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء
زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا
في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى يقصد
استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني
زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء

الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل
ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا
اتيت ابا عمرو ان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قريب في المعنى من قولك وجدته حاضره
اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ونحو انه يكون جميع ذلك على ارادة الواو
كما جاء الماضي على ارادة قد وهذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع
او جاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت
جاءني زيد السيف على كتفه او وخرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاء زيد وهو
متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استئناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني
وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا
لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا وهو فارس كلام فصيح واما
جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديها ابليس و
يعاديكم فاوله وتنزيله منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا
حكم بانه خبيث **والذي يقتضيه** كلام الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا
في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة
واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت
خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق
وعمرو ذاهب وتسميتها واو حال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة الواو في
وانها جاءت لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن
الفاء لان من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة
الجزاء الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ **وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها** اي في تلك الحال **تركها**
اي ترك الواو **نحو** قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها **خرجت مع البازي علي سواد** اي اذا لم يعرف قدري
اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم متلبسا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا علي شيء من
ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه
ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا

أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم إلا أن يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال الشيخ لعله إنما اختار
تقديره باسم فاعل للرجوع إلى أصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وإنما جوز التقدير بالفعل الماضي
لمجيئها بالواو قليلا كقوله وأن امرأ أسرى إليك ودونه من الأرض موماة وبيداء سملق وإنما لم يجوز التقدير
بالمضارع لأنه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لأنه كما أن أصل الحال الإفراد فكذا
الخبر والنعت فالواجب أن يذكر مناسبة تقتضي اختيار الإفراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولأنا لا نم أن تجويز
التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز أن يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي ألا ترى أنه اختير تقديره بالمفرد
ومع هذا لم يمتنع الواو مع أن المفرد أولى بامتناع الواو من المضارع والحق أن نحو على كتفه سيف يحتمل أن يكون الاسم
مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وقائم زيد ويحتمل أن يكون
فعلية مقدرة بالماضي والمضارع وأن يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والأولان مما يجوز فيه ترك الواو
والأخير مما يمتنع فيه الواو فمن أجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا إذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة وإلا فالواو
واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف ... ممكنا من قرينة الواو ... معلوم
ومن كلام الشيخ أيضا قوله **ويحسن الترك** أي ترك الواو في الجملة الاسمية **تارة لدخول حرف على المبتدأ** يحصل
بذلك الحرف نوع من الارتباط **كقوله** أي الفرزدق **فقلت عسى أن تبصريني كأنما بني حوالي الأسود الحوارد**
من حرد إذا غضب فقوله بني الأسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كأن عليها
لم يحسن الكلام إلا بالواو وقوله حوالي أي في أكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل **ويحسن**
الترك تارة أخرى **لوقوع الجملة** الاسمية الحالية **بعقب مفرد** حال **كقوله** أي ابن الرومي **والله يبقيك لنا
سالما برداك تبجيل وتعظيم** فقوله برداك تبجيل جملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان
أعني الجملة وسالما يجوز أن يكونا من الأحوال المترادفة وهي أن يكونا حالين متعددين لصاحب واحد كالكاف
في يبقيك هنا ويجوز أن يكونا من الأحوال المتداخلة وهي أن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي اشتمل
عليه الحال السابقة فيحتمل أن يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم إن كان للمبتدأ ضمير
في ذي الحال يجب الواو وإلا فإن كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه إلى في واهبطوا بعضكم لبعض
عدو أو خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في أول الجملة
وهذان البيتان من هذا القبيل وإلا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن **الإيجاز والإطناب والمساواة قال السكاكي أما الإيجاز**

والإطناب فلكونهما نسبيين أي من الأمور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر فإن الموجز إنما

إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالقياس إلى كلام أنقص منه **لا يتيسر الكلام فيهما**
إلا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن أن يقال على التعيين والتحقيق أن الإتيان بهذا المقدار من الكلام
إيجاز وبذلك المقدار إطناب إذ رب كلام موجز بالنسبة إلى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة إلى كلام آخر وكذا المطنب
فكيف يمكن على التحقيق والتحديد أن هذا إيجاز وذاك إطناب **والبناء على أمر عرفي** أي وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل
العرف **وهو متعارف الأوساط** الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة **أي كلامهم في مجرى عرفهم**
في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات **وهو** أي هذا الكلام **لا يحمد** من الأوساط في باب البلاغة لعدم
رعاية مقتضيات الأحوال **ولا يذم** أيضا منهم لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت
ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق **فالإيجاز أداء المقصود** من الكلام **بأقل من عبارة المتعارف والإطناب**
أداؤه بأكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة إلى ما سبق أعني كون عبارة المتعارف أكثر منه
ويرجع تارة **أخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر** أي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف
الأوساط على ما سبق إلى بعض الأوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه أقل من عبارة المتعارف وقد
يوصف به لكونه أقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس
شيبا فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه إيجاز بالنسبة إلى ما يقتضيه المقام لأنه مقام بيان انقراض
الشباب وإلمام المشيب فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم أن للإيجاز معنيين
أحدهما كون الكلام أقل من عبارة المتعارف والثاني كونه أقل مما هو مقتضى المقام لأن المقام لصيغة تقتضي
حذف المسند إليه كما هو وصدق الثاني بدون الأول كما في قوله رب إني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين
في الإطناب أيضا لكنه ترك لانسياق الذهن إليه مما ذكر في الإيجاز والنسبة بين الإطنابين أيضا عموم من وجه وكذا بين
الإيجاز بالمعنى الثاني وبين الإطناب فليتأمل وقد توهم من كلام السكاكي أن الفرق بين الإيجاز والاختصار
هو أن الإيجاز ما يكون بالنسبة إلى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة إلى مقتضى المقام وهو وهم لأن السكاكي
قد صرح بإطلاق الاختصار على كونه أقل من المتعارف أيضا نعم لو قيل الإيجاز أخص باصطلاحه لم يطلقه
على ما هو بالنسبة إلى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب **وفيه نظر لأن كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه** لأن
كثيرا من الأمور النسبية والمعاني الإضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالأبوة والبنوة ونحوهما ثم إنه
إن أراد بعدم تيسر تحقيقه أنه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هذا القدر من الكلام إيجاز وذاك إطناب على ما مر فهذا
ضروري وليس المراد أنه لا يمكن أن يبين معناهما أصلا لأن ما ذكره السكاكي تفسير لهما **ثم البناء على المتعارف والبسط**
الموصوف بأن يقال إيجاز الكلام قد يكون لكونه أقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام أبسط من

الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوسط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولانه لا يعرف ان كل مقام
اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة
على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من داب البلغاء
واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بدل
بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء
على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي
من البسط على ما مر تنبيه من ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب ولا الفهم ان يقال التعبير عن
المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد
اما ان يكون لفائدة او لا فهي خمسة طرق ثلثة منها مقبول واثنان مردودان اما المقبول فطرق التعبير عن المراد فهو
تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف به او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ
بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف
عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش
خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل
يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون
مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتاملين
في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل
حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذكر لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو
ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله اي عدي بن الابرش يذكر غدر
الزباء لجذيمة بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد
ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة
وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة بحيث يكون الزائد
متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى
في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف
للعلمية والتانيث واللام فيه للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على
تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه

الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث
والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لو توقعه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر يهون على النفوس الصبر على
المكاره ولهذا يقال صبرا فان لي صبر ايوب في ابي عمر نوح بخلاف الباذل فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال
لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت وتخلف المال فقد هان عليه بذله ولهذا قيل فكل ان
اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه ابهام من اطلاق لفظ
الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الهلاك وهذا بعينه معنى
الشجاعة ولا قرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن
النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل و عن وغير المفسد كقوله اي احترز عن الحشو الغير المفسد للمعنى
كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال
قد ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت
ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما يقال لمن ينكر معرفة ما كتبه بيده لقد كتبته بيمينك
واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة
التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى
له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه
نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي و
ان خلت ان المنتاى عنك واسع هو اسم الموضع من انتاى عنه اي بعد اي ذو سعة وتعد شبهه بالليل لانه
وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوتك المذنب وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه و
طول يده ولان له في جميع الافاق مطيعا لامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الاية
حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي رعاية
للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا و
بالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط
اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في
القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان
ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان
ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب

بترك لعدم احتياج نادية اصل المراد البرحي لو ذكر لكان تطويلا صحا ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير
الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حروف الجر لابد ان تتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص
حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي
يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة
وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة
والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه
اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة
عظيمة او للنوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي
تقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه
يقتص منه فارتدع وسلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اي بكون قوله ولكم في القصاص حيوة
مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص
لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار
بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام يعني ان ما يخلو عن التكرار افضل
مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات
قلت تحسينه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا
الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي باستغنائه
قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة
اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ويرجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص
قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلمة
بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين مثلا متعقبين الا في موضع واحد ويخلو عما يشتمل عليه قولهم من التناقض
بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة
وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز
القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة
كان او فضلة سواء كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول الشاعر انا ابن
جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن

رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولهم
هذا وفي غيره نادر لاسيما اذا لزم منه اضافة غير الظروف الى الجملة فلفظ جلا هنا علم وحذف التنوين لانه محكي كقوله
نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس
مما يختص الفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل
الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة
صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة فما يؤدي الى هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما يأخذ
الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما
خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة
عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه ربما يتعين وربما
يسهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد
ما لا يتزاحم لو نص على مؤاخذة على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال المتبجح اذا رأيتني شابا وسكت جالت الافكار الى ما لم تجل
به لو اتى بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى
اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله حتى
اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول
والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اي منه والمستثنى نحو زيد جاءني ليس الا والمضاف اليه نحو
وكجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما في فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف
وحروف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل معه اي ومن انفق بعده وقاتل بدليل ما بعده
وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق
الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم
او سبب لمذكور نحو قوله فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه فيكون المقدر جملة هي سبب للمذكور
وهو قوله فانفجرت ومنه قوله كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما
اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله فالله هو الولي اي ان ارادوا
اولياء بحق فالله هو الولي ...

البيت مؤيد لقول صاحب الكشاف

المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انما فصيح على التقديرين والمشهور في تمثيلها قول ابي فالوا خراسان اقصى ما

يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير المسند والمسند اليه نحو فنعم الماهدون على ان نحن على بحث الاستيناف من انه

على حذف المسند او الخبر في قول من جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر اي المحذوف اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله

فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي

ببغداد وهنا بالملبين والى اي طربن فاجذب سكنها وهي لا تسكن ثم عاد فهاجها وتداعفهن ان فجئت العجب من كثرة معاودتي ذروتين

مذا نعتها والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا

تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبلك متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب

للحذف اذ لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليها اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت

عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد هنا من محذوف

المقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل

ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان

يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على القديم

ويدل على تعيين المحذوف بان الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب فليتامل ومنها ان

يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دال على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم

الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي

مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان

الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه بحيث انه يبق له اختيار معه واللوم

انما هو على الاختياري فلا يصلح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له فتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها

ان تدل العادة عليه نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم اي مكان قتال اي مكانا يصلح للقتال ومنها الشروع اي من ادلة تعيين الفعل

تعيين المحذوف ولو لا لان الشروع في الفعل مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة

ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما تمهد من القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر

ما جعلت التسمية مبدا له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود باسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل

يشرع فيه ومنها الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام والخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان

هذا الكلام مقارن لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق تقول رفأت الثوب رفأ اذا

اصلحته ويجمعه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد

او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان تبين اولا او ليكمل لذة العلم به

اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا

حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم

به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم او لتفخيم الامر وتعظيمه كما في قوله

هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب بانه من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لانه اذا جاء

من حيث لا يحتسب كان اعظم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة

من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح

لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون

للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين

وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على

احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فعلى ما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا

زيد كان اطنابا لانهم فسروا الفاعل اولا وفسروا ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم

الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز

الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو

صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور

الغريبة المستطرفة التي يطرب النفس عند وجدانها تاثرا وانفعالا عجيبا وانما قال ايهام الجمع لانه حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على

ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام

التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول

الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح ثانيا وسمي هذا توشيعا لان التوشيع

لف القطن المندوف وكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف

على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف

الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف

منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن ساير افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له

لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذكره وقد يكون في موضع نحو حافظوا على الصلوات والصلوة

الوسطى اما الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومن قولهم قل يوم كان عدوا لله

وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله
اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته وإما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كالتأكيد
في الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف
تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله تعالى وفي
تكريره تأكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول
لك ثم اقول لك لا تفعل وذكر ان هذا اصل ثم الدالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد
بين تلك الدرج ولأن الثاني بعد الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك
ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي
آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن
انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة موضعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما بعد
بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون بحرف رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا
ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون بدون رابط كما في قوله تعالى ولا
تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله ولا
تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني وإما بالإيغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت
بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اى قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم الهداة به وان
صخرا لتأتم اى تقتدي الهداة به كأنه علم اى جبل مرتفع في رأسه نار فان قولها كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما يهتدى به وما بالدار
لكن في قولها في رأسه نار ايغال وزيادة للمبالغة وتحقيق التشبيه في قوله اى قول امرئ القيس كأن عيون الوحش
حول خبائنا اى خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض شبه به عيون الوحش ثم اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون
قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت
والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبهذا يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه طالت
مسايرتهم في المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكيف يتوهم غير المقصود في بيت السقط فسقيا لكابين من فم خاتم من البر لم
تتقبيله حالا فانه لا يجعل الفم كأنه ضيقا مثل خاتم من الدر وكذا الذي غالبا ما يكرع فيه كل احد من اهل الحاجة كأنه يقبله دفعة بأن
وصفه بأنه لم يقبله ملك متكبر وكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
ومثل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول

مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اى لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا
والآخرة وإما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اى معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال
من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد وهو اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج
مخرج المثل بأن لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون
المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يكون الجزاء عاما لكل مكافأة يستعمل
تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل
وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل يعاقب الا الكفور فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل
بأن يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت
فقوله أفإن مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اى التذييل
ينقسم قسمة اخرى ولذا قال ايضا فنبه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا لا يختص بما قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم
الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهم نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل
الذي يجب ان يكون لتأكيد الجملة السابقة إما ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل
وإما لتأكيد مفهوم كقوله اى قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او
ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لأخا ... في حال كونك غير لامه ... واصلحه كقول النابغة
على شعث اى تفرق وذميم خصال اى الرجال المهذب المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال
وعجزه تأكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مهذب في الرجال وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز
عن الشيء وفيه توق عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اى يدفع ذلك الايهام وذكر له
مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اى قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اى غير مفسد
الديار حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اى نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اى تسيل فلما كان نزول المطر قد يكون
سببا لخراب الديار وفسادها اتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة
على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فأتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم
اشعارا بأن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون
التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القبيل قول كعب بن سعد الغنوي
حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهم ان ذلك من عجز فأزال هذا الوهم بأن حلمه انما

في وقت تزيين الحلم الاهله وهذا انما يكون عند القدرة والحلم لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المطي انه تاكيد للاول كانهم من قوله اذا ما
الحلم زين اهله وهو انه حليم حين لا يكون الحلم زينا له فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم لا يكون مهيبا في عين العدو ولا محالة
فيكون هذا التذييل للتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان الاول انما يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز
ان يكون غضبه مع الايهام ولا يتعباء به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما شعر به كلام المطي فان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما
في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين
العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم يحتسب ما به العدو وليمكن منها بتدرقي ضيم فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو
ان يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه
مع الاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله فهو لتادية اصل المراد وكتقليل الملة في قوله تعالى سبحان
الذي اسرى بعبده ليلا ذكر مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى به في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوتى في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع
جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله
البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف
على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي كالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره
وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان
وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية ذكره بعض النحاة وتبعهم ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها
اعتراضية لا محل لها من الاعراب نحو الا هل اتاها والحوادث جمة فايدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى
ومثله ما ذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض
كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف وجب ذكره في قوله ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم
العجل وانتم واضعون العبادة غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان مخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدورات البتة وان وقع فيه تاخير ما وفي هذا
تسلية وتسهيل للامر فقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوله والفاء للاعتراض وفيها شائبة من التعقيب وقد جاء اي
ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين
كلامين متصلين معنى وان لم يكن اتصالها بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان الماتي الذي امركم
الله هو مكان الحرث وان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض
الواقع في الكلام اكثر من جملة يكون ايضا الواقع اكثر من جملة

١١١

هذا الغرض والنكتة فيه اي في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة
التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك
فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم
مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض
للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا
فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر عجيب غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض
غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوزون ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان
النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة
بها بان لا تليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او تليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض
عند هؤلاء ان يوتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم
لم يخالفوا الا في بيان الآخر في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا تليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون لها محل
من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كذا في قول
الحماسي فانك ما تاتيك منا ضيف لانها لما وصف قومه بشمول الفضل
ايامهم وعمومه فكان ذلك يوهم انه في بيان ضعفهم ازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار في قوله وكلامه ... التذييل يجب ان لا يكون
لها محل من الاعراب وهذا عام لم يشعر به لجواز ان يكون بجملة ذات محل من الاعراب نعت جملة او مشتملا على معناها مقوية باعتبارها
بلا منها او توكيدا ويكون الغرض منها تاكيد الاول وفي الكلام الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض
بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب وبعضهم كونه اي وجوز البعض الثاني من القائلين بان
النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة والاعتراض عندهم ان يوتى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون
واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط وتقدير كلامه مبني على ما ذكرنا ظاهرا واكا على ما ذكره والايضاح
حيث قال وقد فرق فشرط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة او
اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان معناه
واقعا في احد الموقعين ولا محل لها من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر وفيه اختلال لانه اذا لم يشترط في الاعتراض عند
هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب ولا يشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل
شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل لها من الاعراب

ثم قد يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون الا لا انه تعالى ان الاعتراض اذا كان
جملة يشترط عنده ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فهو لان ما هو اقل من الجملة لا يمكن ان
يكون له اعراب فينبغي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اى الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير
ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم
لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى
به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اى في الايمان فيكون نحو الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها
المصنف في هذا المقام قولهم رأيته بعيني وقوله ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة
لنكتة هي التاكيد والاولى ان يعلل ان هذا القول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تلك عشرة كاملة بعد
قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو تجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا
ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود
ومنها قوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر
لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسن ذكره دفع توهم انهم
لكاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم
انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يتأدى به اصل المراد او زايدا عليه كذلك قد يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اى لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله
اى قول ابي تمام يصد اى يعرض عن الدنيا اذا عن اى ظهر سودد اى سيادة ولو برزت في زي عذراء ناهد
الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اى ارتفع وقوله اى وكقول الشاعر ولست بنظار الى
جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى سببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة
مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة يصفه بالميل الى المعالي فالمصراع الاول ايجاز بالنسبة الى هذا
البيت المساوي له في اصل المعنى مع قلة حروفه فالبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا
بالنوع السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله تعالى
لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول اى نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا انقيادا لنا واقتدارا منا بنصف
رياستنا ونفاذ حكمنا ورجوع الناس في المهمات الى رأينا فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية يشمل كل
فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا فاسد اعلم تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي
على محمد وآله اجمعين

الفن الثاني علم البيان

قدمه على علم البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة
ويحتاج اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات
جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم
بالقواعد اى ادراكها او الاصول فيهما على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل
عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية
لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد
المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف احد لم يكن له هذه الملكة
ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة
على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها واضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه
لم يكن ذلك من علم البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد
المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ
مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان
كل واضح متوخى بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها
اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالمعنى المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد
بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه
اللزوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكرناه اولى من تعريفه
بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن
كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي
كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان
لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة
الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية
وكان عليه ايضا ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية

لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى
المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة لفظ اح اح على
الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له اولا يكون وهي الدلالة العقلية
الصرف كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي تكون
للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لا دخل فيها باختلاف الطباع والافهام والمعنى
دون التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية
بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة لمن هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية
والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك
المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر
من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة
المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتوجيه جوابه فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه انا لا نم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى
من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب
ان الدلالة يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب
لا يمكن اشتقاقها الا بالروابط مثل ان يقال اللفظ مفهوم منه المعنى الاتي الاصح قولنا اللفظ متصف
بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل ان يقال اللفظ قولهم العلم حصول صورة الشيء في
العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها **اما على تمام ما وضع له**
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق **او على جزئه** كدلالة الانسان على الحيوان **او على خارج عنه**
كدلالة الانسان على الضاحك **وتسمى الاولى** يعني الدلالة على ما وضع له **وضعية** لان الواضع انما
وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع **ويسمى كل من الاخريين**
اي الدلالة على الجزء والخارج **عقلية** لان دلالة اللفظ عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول
الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون
يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية
كما ذكرنا

وتقييد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى **والثانية بالتضمن** لكون الجزء في ضمن المعنى
الموضوع له **والثالثة بالالتزام** لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين
الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع
له انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم
اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له
مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على
الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فنقول
انه لم يقيد تعريف الدلالات بحيثية تبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر
بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم
وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن
دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج
لازم واجيب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت
متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم
منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد الا احد المعنيين
فاللفظ لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة
وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان
يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع تعقلنا
معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا واما القول بكون الدلالة موقوفة
على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم
الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم
كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكر يلزم
القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى

واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين
الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله
فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن والا لكانت نسبته الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات
اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره ترجيح بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو
كان ذلك اللزوم الذهني بسبب اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اي المفهوم من اطلاقه في العرف او
غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك كما يجري في كل عرف خاص وكلام ابن
الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني وحمله العلامة في شرحه بان بعضهم
لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام انتقال من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم
بينهما ذهنا او بعمومه مع قرائن الحال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل
المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك فيظهر انهم لو اشترطوا مثل هذا اللزوم
لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة
الالتزام بعضها مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا
اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات وهيئة التركيب امتنع ان
يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح منه لا اذ قولنا خده يشبه الورد او اخفى
لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات
كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها
لم يتحقق فهم من المرادفات لكل المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول
لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا فلو علم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل
واحد منها فنقيضه انه لا يعلم وذلك ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا
يكون عالما بوضع شيء فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها

دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا او يحتمل ان يكون بعض منها دالا لا
فلم يكن كل واحد دالا كما كان لا يجري فيها الوضعية فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور
لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم
المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى
بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق
بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قلت لا نسلم انه اذا
كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في
الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها
وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول ولهذا نتوقف في استنباط المعاني
المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول
العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعنى على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في
الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها
دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة
المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب في العقل وبطوءه انما هو
من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات
ويتأتى بالعقلية اي والايراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية لجواز ان تختلف مراتب
في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام
اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب
قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لتلك
اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها
اوضح منه للبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك
لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن
حصوله فيه سواء كان بلا وسط او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما

عقليا او اعتقاديا او عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم كتحقق اللزوم مثل
كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها
اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من
شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزؤه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء
جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة
البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان
اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة
لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان معنى التضمن هو فهم
الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الجزء كما ذكره الشيخ الرئيس
في الشفاء ان الجنس لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحالة
امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا معنى كلامه
فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون
معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت
تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا تساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز
المفرد بانواعه وهو معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي في المعاني
الافرادية لكن لما ساعدنا القوم في التقييد نقول لا يكون الكلام اوضح دلالة على معناه
التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح مبالغة يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام
اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها
اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في
الوضوح مبالغة بتيسير من الكلام في هذا المقام وسيعود موضع نظر **ثم اللفظ المراد**
به لازم ما وضع له وذكر اللفظ ليعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او
خارجا عنه كما في الالتزام **ان قامت قرينة على عدم ارادته** اي ارادة ما وضع له **فمجاز والا**
وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما يجيء في اول باب الكناية من ان

الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان كان في كلام السكاكي من ان مبنى
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم
على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان
الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه
على ما يجيء **وقدم المجاز عليها** اي على الكناية **لان معناه كجزء معناها** لان المراد في المجاز هو اللازم
فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم
جميعا والجزء مقدم بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع
ايضا ليوافق الوضع الطبع **ثم منه** اي من المجاز **ما يبتنى على التشبيه** وهو الاستعارة التي كان اصلها
التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة **فتعين التعرض له** اي للتشبيه قبل التعرض
للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه **فانحصر المقصود من علم البيان في**
الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان لتوقف بناء
الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة والتحقيق
قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة والتحق
ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت
خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز
والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها
في صدر هذا الفن **التشبيه** اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة
وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هذا اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى
اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله **التشبيه** اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة
او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك وانما اعاد اسم المظهر ولم يات بالضمير لئلا
يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال
ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على اطلاقه فمعنى التشبيه في اللغة
الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني ان يدل **على مشاركة**

هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا
التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي
المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى بحيث لا يكون
على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام و لا على وجه الاستعارة بالكناية نحو
انشبت المنية اظفارها و لا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على
ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع انه لا يسمى تشبيها
في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد
من قبيل التشبيه فعلى هذا التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في
معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا
بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في
المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر في معنى عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها
الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا
خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى
تشبيها على القول المختار وهو ما حذفت فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في
حكم الخبر كالمفعول الثاني من باب علمت سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو زيد
اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه
تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له
بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة
الحال او فحوى الكلام وسيجيء لذلك زيادة تحقيق وتفصيل في باب الاستعارة ان شاء الله تعالى
والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد اما عن اركان التشبيه المصطلح وهي
اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه والاطلاق
الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه اعني الدلالة على مشاركة

امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام
الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان وقدم البحث
عن الطرفين لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان
ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به
اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس
في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ
حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم
والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات
وهذا كله مما فيه نوع تسامح لان في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر
مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة
الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف
ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف
على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما يجيء
او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع
فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه والسبع حسي و الثاني مثل
العطر و خلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية
نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز
لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذا قيل من فقد حسا فقد علما
يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به
يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف
الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في
الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه
ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه

لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلاً للاعتبار وتسهيلاً للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطاً فاشار الى تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكأن محمر الشقيق وهو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضاً كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركاً باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع عنه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي الوهمي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركاً بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال يقول أيقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في غضب والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف اي احده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت

الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليس ايضاً مما تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او رأسان او لا رأس له ومن ذلك ما لا يكون نوماً ولا يقظة وليس عملها منتظماً بل النفس قد تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي فدخل ايضاً في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهي مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالاً وهو ادراكها للمجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك

ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقاً او تخييلاً اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه
والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني
مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص به وقصد بيان اشتراكهما
فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في
نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين
او في كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه التشبيه في قول القاضي التنوخي
وكأن النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع
فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة
بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك
اي بيان وجودها في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشأن لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل
صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها شبهت البدعة
وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو
علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون
البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم
مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة
وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي
بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن
بين الابتداع كتشبيهها اي النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في
اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات
الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين
الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ان السنن
مثلونا[?] وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاح بين الابتداع
وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك

وجه الشبه بين المشبه والمشبه به فقد جعل اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام
كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه
اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا
فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد
منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستنكر لوقوعه في عبارته
ويهجم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل
في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعماله مصلحا
واهماله مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد
الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة
المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير
مفسدا فكأنه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد
الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام
ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه
ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او
ثوبا او قطنا او خارج عن حقيقة الطرفين ولا مجال لكونه مغايرا لهما وليس بداخل فيهما صفة
تلك الحقيقة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية
مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة
في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال
والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث
نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات وعني
بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون له جزء يحد مشترك مثلا في عنده وبه
احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان
والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض

وخطا ان قبلنا الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله
في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الأينية وعند الحكماء هو الخروج من
القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار
من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة
ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة و
البطوء والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار
الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة
وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله
بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات
الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل
من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف
في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني المجردة او في قدر المنفذ وضيقه او سعته كالنواير
كما في المزامير الملتوية يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم
اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض و
الدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مودعة في زائدتين في مقدم الدماغ الشبيهتين
بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسامي لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة
طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محالها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس
وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تنفعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض
فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان
انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة

كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها
ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول
الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون
قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون
هذه الاربع من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الاجسام ان تتحرك
الى الصوب المحيط لولم يعقها عايق والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز
لولم يعقه عايق وكل واحد منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان
من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة وان كان فيه وكما يجد من الزق المنفوخ
فيه اذا احبسه تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالبلة والجفاف والتزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او
عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة
بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو
ان تكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة
مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء
عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب
وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن
فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو
ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز
جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتعرف بالخلق
وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون
الغريزة مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله
اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون
معنى متعلقا بشيئين كذلك تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له في نفسه
كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات

الخشن والشيء الذي له في ذات الجانبين كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له مع قطع النظر عن اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية وإلى كليهما أشار صاحب المفتاح حيث قال إن الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض (وأيضاً) وجه الشبه (إما واحد وإما بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد) إما تركيباً حقيقياً بأن يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو تركيباً اعتبارياً بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور وهذا أيضاً لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه (وكل منهما) أي من الواحد وما هو بمنزلة الواحد (حسي أو عقلي وإما متعدد) عطف على إما بمنزلة الواحد ووجه الشبه إما واحد أو غيره وغير الواحد إما بمنزلة الواحد وإما متعدد بأن ينظر إلى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فإنه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة أو الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد (كذلك) إما حسي أو عقلي (أو مختلف) أي بعضه حسي وبعضه عقلي والمنزل منزلة الواحد أيضاً إما حسي أو عقلي أو مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الأمور لم يلتفت إلى التقسيم (والحسي طرفاه حسيان لا غير) يعني أن وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسياً أو متعدداً مختلفاً لا يكون المشبه والمشبه به إلا حسيين ولا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقلياً (لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسي شيء) يعني أن وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب أن يدرك بالعقل لا بالحس لأن المدرك بالحس لا يكون إلا جسماً أو قائماً بالجسم (والعقلي أعم) يعني يجوز أن يكون طرفاه عقليين وأن يكونا حسيين وأن يكون أحدهما حسياً والآخر عقلياً (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء) إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله أوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم) من التشبيه بالوجه الحسي يعني أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح فيه بالوجه العقلي دون العكس (فإن قيل هو) أي وجه التشبيه (مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي) تقدير السؤال أن كل وجه تشبيه فهو مشترك بين الطرفين وكل مشترك فيه فهو كلي لأن الجزئي يكون نفس تصوره مانعاً من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لأن كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل

ما هو كذلك فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب (قلنا المراد) بكون وجه التشبيه حسياً (أن أفراده) أي جزئياته (مدركة بالحس كالحمرة) في تشبيه الخد بالورد فإن أفراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وإن كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك إلا بالعقل واعلم أن هذا لا يصلح جواباً عما ذكره صاحب المفتاح وهو أن التحقيق في وجه التشبيه يأبى أن يكون غير عقلي لأن المصنف قد عدل عن التحقيق إلى التسامح كما ترى قوله (فالواحد الحسي) شروع في تعداد أمثلة الأقسام المذكورة وضبطها أن وجه التشبيه إما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الأولين إما حسي أو عقلي والأخير إما حسي أو عقلي أو مختلف فصارت سبعة أقسام وكل منها فطرفاه إما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس فيصير ثمانية وعشرين لكن وجب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثنا عشر قسماً ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي (كالحمرة من المبصرات والخفاء) أي خفاء الصوت من المسموعات وفي بعض النسخ لأن الخفاء ليس بمسموع (وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر) أي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير (و) الواحد (العقلي كالعراء عن الفائدة والجراءة) على وزن الجرعة الشجاعة وقد يقال جرؤ الرجل جراءة بالمد وإنما اختار الجراءة على الشجاعة لأن الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الأنفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الأسد فيها فجعله في الجراءة فإنها أعم (والهداية) أي الدلالة الموصلة إلى المطلوب (واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه) فيما طرفاه معقولان فإن الوجود والعدم من الأمور العقلية سواء كان الوجود عارياً عن الفائدة أو غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشارح ولا يخفى من أن التشبيه بلون تشبيه لبيداً معنى من معاني ذلك وعلى مما في كانبتك للرجل الشجاع بالأسد وللعلم بالنور لأنك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الأشياء وإذا قلت للرجل القليل النفع هو معدوم أو هو والعدم سواء لم تثبت لهما من شيء بل المثبت وجوده كما إذا قلت ليس هو بشيء وصل هذا لا يكفي فيهما ثم قال إلا هو كذلك لكنا نظرنا إلى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم ونفي كل شيء أو وجوده بحسبه

بالعدم فان ابيت الا ان تحمل على الظاهر فلا انضباط بعرفته والرجل الشجاع بالاسد فى طرفاه حسيان
والعلم بالنور فيما المشبه العقلى والمشبه به حسى فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان
بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به
معقول وفى الكلام لف ونشر وهو ظاهر ووصفه بعض اهل علم انه ايجالا فيه من نشايئة التركيب
كالعرا على الغائب والتشاطر النحوى قد ذكر فى المفتاح من امثلة العقلى فى طرفاه عقليان تشبيه
العلم بالحيوة فى كونهما جهتى ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراك الكليات
كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط كانهما طريقان الى الادراك ويقرب
من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع
بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمراد بالحسى
لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما الا على تفسير ان الحسى مطلقا ان يكون طرفاه الا حسيين لكنه
ينقسم باعتبار اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد
والتركيب فيهما ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم انه ليس المراد
بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين فى قولنا زيد كالاسد مفردان
لا مركبان وكذا فى وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو فى الانسانية واحد مع تركيب الانسانية من الجنس والفصل
بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشئ واحد فتنتزع منها هيئة
تجعلها مشبها او مشبها به او وجه الشبه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح فى تشبيه المركب بان كلا من المشبه
والمشبه به هيئة منتزعة على ما يجئ ان شاء الله تعالى ومن ههنا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعنى بمعنى ان لا
يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل فى تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين
بهذا المعنى اعنى بمعنى ان يقصد الى متعددين وينتزع منهما هيئتين يقتضى اشتراك الهيئتين فى هيئة تعمهما
ونشملها انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا قلنا ايضا ومن هذا يظهر ان ما ذكر فى المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما
امرا واحدا او غير واحد فغير الواحد اما ان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا
من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون فى حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسى فيما اى فى التشبيه الذى طرفاه
مفردان كما فى قوله اى قول الشاعر فى قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت **وقد لاح فى الصبح الثريا كما**

ترى كعنقود ملاحية الملاحى بضم الميم عنب ابيض فى حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما فى هذا البيت
حين نورا اى تفتح نوره كذا فى اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها
من الهيئة بيان لما فى كما وقوله **الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرأى**
وان كانت كبارا فى الواقع على الكيفية اى تقارنها حال كونها على الكيفية **المخصوصة** صفة **الى المقدار**
المخصوص والمراد بالكيفية انها لا يكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هى شديدة الافتراق
بل لها كيفية مخصوصة من التقارب فى التباعد على نسبة قريبة مما يحس فى رأى العين بين تلك الانجم وهذا الذى
ذكرنا فى تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اى مقدار فى القرب والبعد وجعل صاحب
المفتاح بينهما فكانه اراد بالمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود واعنى ما لها من الطول والعرض
المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر فى هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى
الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود
حين تفتح نوره ويجئ ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا ينافى التركيب **وفيما** اى والمركب الحسى فى التشبيه
الذى **طرفاه مركبان كما فى قوله كان مثار النقع** يقال اثار الغبار اى هيجه **فوق رؤسنا**
واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اى تتساقط بعضها فى اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين
ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدها الشاعر
على ما سنطلع عليه فى اثناء شرحه وقوله **من الهيئة** بيان لما فى قوله كما **الحاصلة من هوى** بفتح الهاء
اى سقوط **اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم** فوجه
الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع
والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب
من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر لئلا يقع فى تشبيه تفرق ويتوهم
انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الانفصال
لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس المعنى ان تقول لو
تركت الناقة ولو ترك فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت

صفة الليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت منسوبة الى النهار لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على
ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبّر عن هيئة السيوف وقد سلّت من اغمادها
وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر
الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا
شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة
والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا
ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فقد نبّه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت
اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما
اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله اسيافنا في حكم الصلة للمصدر
معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما
يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب فليس المراد ان المثار بمعنى المصدر
على كلمتي الوهم والمركب الحسي في طرفيه مختلفان احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس
اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما يجيء في تشبيه نهار مشمس شابه
زهر الربى بليل مقمر ويجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب
الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي
تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات
على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غيّر المصنف عبارة
اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها
الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان
تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه في قول ابن المعتز والشمس
كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق
واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهمّ بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال

بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له راي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع
من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احدّ الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية
لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف
فهناك ايضا يعني كما انه لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد
من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه
الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا
وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله
اي في قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا وانفتاحا
اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في
حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة فالشيء كل نصف من نصفيه
الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعرف ويتحدد وكلما كان التفاوت في الجهات التي
يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول
الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل
فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون
كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب
على اليته جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من
جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو
منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة
مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض
ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع
مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع
التعويض بسبب اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف
تشبيهه بالمتمطي فانه قريب التناول يقع في نفس الراي للمصلوب لكونه امرا جليا والمركب العقلي

من وجه الشبه كما في الانتزاع فإن وجه الشبه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة
ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فإنه أمر عقلي منتزع من عدة
أمور لأنه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الأسفار التي
هي أوعية العلوم وأن الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم أنه قد ينتزع من متعدد فيقع
الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر وجه الشبه إذا انتزع من الشطر الأول من قوله كما
أبرقت قوما عطاشا غمامة يقال أبرق القوم إذا أصابهم برق وأبرق الرجل بسيفه إذا لمع
به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكى أبرقت السماء إذا صارت ذات برق وفي الأساس
أبرقت لي فلانة إذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا أبرقت الغمامة للقوم أي تعرضت لهم
فحذف الجار وأوصل الفعل فلما رأوها أقشعت وتجلت أي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه
الشبه من مجرد قوله كما أبرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع أي جميع البيت
فإن المراد التشبيه أي تشبيه الحالة المذكورة في الأبيات السابقة بظهور الغمامة للقوم عطاشا ثم
تفرقها وانكشافها بالاتصال أي بواسطة اتصال يعني باعتبار أن يكون في وجه الشبه المقصود
المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لأن البيت مثل في أن يظهر للمضطر إلى الشيء
الشديد الحاجة إليه أمارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترحة كما يأتي في قوله بالاتصال
ليست هي التي تدخل في المشبه به لأن هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها
بل هي مثل الباء في قولنا التشبيه بالوجه العقلي أعم فليتأمل فإن قيل هذا يقتضي أن يكون بعض
التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لأن الاقتصار على أحد الجزئين
يبطل الغرض من الكلام لأن الغرض منه وصف المخبر عنه بأنه يجمع بين الصفتين وأن أحدهما لا يدوم
قلنا الفرق بينهما أن الغرض في البيت أن يثبت ابتداء مطمع متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء
ابتداء لا يفيد أمرا زائدا على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر أكثر من الجمع بين الصفتين من غير
قصد إلى اتصال أحدهما بالأخرى ولو قلت هو يصفو ولم يتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك
له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لإفادة الترتيب المقتضي
ربط أحد الوصفين بالآخر كذا ذكره المصنف وقد نقله عن أسرار البلاغة ولا يخفى أن قولنا زيد يصفو
ليس

ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف إن شاء الله تعالى قال وقد
ظهر بما ذكرنا أن التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بأمرين أحدهما أنه لا يجب
فيها ترتيب ولذا إذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في إفادة ما كان يفيد قبل الحذف فإذا
قلنا زيد كالأسد والبحر والسيف لا يجب أن يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر
وبالسيف جاز ولو أسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في إفادة معناه انتهى والله أعلم وقد
أن وجه الشبه ثلاثة أقسام واحد ومركب ومتعدد وكل من الأولين حسي أو عقلي والثالث وهو المتعدد إما حسي
أو عقلي أو مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى والمتعدد العقلي
كحدة النظر وكمال الحذر وإخفاء السفاد أي نزو الذكر على الأنثى وفي المثل أخفى سفادا من الغراب
في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي
ونباهة الشأن أي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه إنسان بالشمس واعلم أنه الضمير للشأن قد
ينتزع الشبه أي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك أي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق
المراد ههنا ما به التشابه أعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه أي في التضاد
فإن كلا منهما متضاد للآخر ثم ينزل منزلة التناسب بواسطة تمليح أي إتيان بما فيه ملاحة و
ظرافة يقال ملح الشاعر إذا أتى بشيء مليح أو تهكم أي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما أشبهه
بالأسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل أن يكون مثالا للتمليح والتهكم وإنما يفرق بينهما بحسب
المقام فإن كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد إلى استهزاء أو سخرية فتمليح وإلا
فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من أن التمليح هو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو مثل أو شعر
نادر وأن قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لأن ذلك إنما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما
سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم إشارة إلى شيء من قصة حاتم ثم قال الإمام المرزوقي
رحمه الله في قول الحماسي أتاني من أبي أنس وعيد فسل تغيظ الضحاك جسمي إن قائل هذه
الأبيات قد قصد بها الهزء والتمليح فإن قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم أن وجه
التشبيه بين الجبان والأسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجرأة وكذا بين البخيل و
حاتم وهو لا تمليح فيه ولا تهكم لأنا إذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد أي في أن كلا منهما متضاد للآخر

لايكون مدار الملاحة والتهكم في شيء فلا حاجة الى قولهم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت
لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم في الجود واردنا التمليح بوجه الشبه لثبات
لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجرأة وحاتم في الجود
ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجرأة و
الجود بواسطة التمليح والتهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة وجه الشبه فقولنا
للجبان هو اسد انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي
واداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك
اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو المبتدأ والشيء لا يشبه بنفسه وقيل هي للتشبيه مطلقا
وهذا على حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأن الخبر بعينه صار القيم فعود الى ان تقدير الموصوف
المقدر نحو كأنك قلت وكأني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى
التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين
ومثل وما في معناه كشبه وما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل
في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كأن وتماثل وتشابه
ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كقولنا زيد مثل الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب
من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله
يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل
لقيام القرينة على عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ
وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف لا يلتبس فيما لا يلي المشبه به
الكاف نحو قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل
لتقديره فعلمنا اذا كان المشبه به مفردا مقدرا انه من قبيل ما ولي المشبه به الكاف وقد صرح
المفتاح والايضاح بان قوله يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري
الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى

من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوق النجم
فالمشبه به هو كون الحواريين انصارا مقدرا بعد الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما بقي من الكلام
عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله
قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى
الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه
بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب كون المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه
كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الآية
لا تكون نظير القول او كصيب وبان التشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل
انه اوقع في الكلام التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين
كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب
فالمشبه به محذوف وهو مضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم لو ذكر الشارح في توجيه
لفظ المفتاح ما هو كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه بين كون المؤمنين
انصار الله على ان اللام للمؤمنين اي داير بين كون الحواريين انصارا على ما يتم ضمنا ويستلزم قولهم
نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل
ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يتم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد
هو الاول لانه اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل ان المراد بالحواريين جلالة قوله اوقع
التشبيه بين كون الحواريين ثم المؤمنين لان حواري محمد عليه السلام اذ حواري الرجل صفيه و
خلصاؤه والله اعلم وقد يليه اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم
يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة
العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض
فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره
بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء

يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فيطيّره الرياح كأن لم يكن فلما قلت فليعتبر هذا ايضا مضاف محذوف
اي كمثل ماء او يكون المشبه به يلي الكاف بعد بل كما في قوله او كصيب من السماء قلت هذا التقدير لا حاجة اليه فلا
ينبغي ان يعرّج عليه تخلله في قوله او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع
فالمصاف الكاف في قوله لطلب تلك الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لانّ ارادة الكيفية
المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتّى به التشبيه ام لا الا يرى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي
الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما
الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلّوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم
في الدنيا وسرعة زوالهم وفناءهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه
فان قيل هب ان الطلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال
لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم ومنفعتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار
على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا
كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل في ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير
ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا الآية فيتبين
وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير ... لا بد منه ... على حذف المضاف فالمشبه به ما يلي الكاف
لكونه محذوفا فقد سها سهوا بيّنا او قد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب
التشبيه وادعيت انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت
او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق
ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل
منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله
على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل
انه ينبئ عن حال التشبيه في القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود
الى المشبه وهو اي الغرض العايد الى المشبه بيان امكانه نحو بيان ان المشبه امر ممكن الوجود
وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق

الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس
بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد
ان يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه
الدعوى وبيّن امكانها بان شبّه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعدّ من الدماء لما فيه من الاوصاف
الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم
يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال
وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك وليسم مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه
او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في
السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها معلومة او مقدارها اي بيان
مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود
بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه
في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك
تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه
بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا يرى انك اذا اردت وصف يوم بالطول
فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له لا تجد السامع من الانس كما تجده في قوله ويوم
كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم
كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقوله
ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل
ذاكرا له وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من
الاريحية ما يصادف من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا
وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون
المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان
بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكن لا

يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به في وجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين
في السواد لان الوصف بحد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون
المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتحقق مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا لما
كان وجه الشبه اذا طرف السالم منه عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فهو
يقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية
اجدر فان قلت لم خصص بعض الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف
لا تقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الاسود الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد
فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد وكذا في الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة
المنقورة ليست في السلحة اتم منه ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى
كان التشبيه بتاديته هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق
المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به
لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقرير والا اذا اريد موقع (التزيين او التشويه)
لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما ليس وراءه التقرير الا بلغوا او في معرض الاستطراف بوجه
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لقلة الامتناع وقوع المشبه به والبحر الموصوف
ابدا الواقع وهو البحر المذكور ليستطرف المشبه ويريه كالممتنع بما بينهما ايا واو ليلوح الاحوالي على
لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او حضور المشبه مثل ما ذكر للمستطرف والاستطراف
النوادر كذا ذكر في التشبيه العلة وهو وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف بالجهة او اقوى
في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق
كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا في وجه الشبه الا في
يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في
الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة لتحصيل الغرض والمراد بها وجه الشبه الذي هو
الهيئة المذكورة فلا وجه ولا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المفضل الذي توجه اليه التشبيه اعني
الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال بعد ان لا يكون المشبه به جهة كونه اقوى على حد مقدار

المشبه به في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل وزيادة
التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه الشبه اذا كان الغرض بيان امكانه
او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف
على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه
مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر
موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة
الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به
نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله
اي في قول ابي العتاهية حيث يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي الرجل
فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض
على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن
بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها
في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج
فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه ادراك شبها
لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطباع
على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف
به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه
التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد
نحو اي كقول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
ثم يقال غرة الشيء لاعزه واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام
ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف
الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه
كاملا في الكرم لاتصافه بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به

كتشبيه الجليه وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجدا فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع المطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زايد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من هذا المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لا يزاد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حد او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبي في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والآخر زايدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ينقسم باعتبار الطرفين

الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق وابتدأ بالاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا لانه لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة المقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كأن مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح صاحب المفتاح والشارح صاحب الكشاف وحيث قال ان يؤخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فيتشبث كل بنظيرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكأنما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل كأن المريخ منصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من

الطرف الآخر لا يبعد عن تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان
هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيئا يقدر شبهه به وهو القول
الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق
بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني
شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد
بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق
واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا النشاة الجبلي بحمار ابتر
مشقوق الشفة والحافر يتبع على راسه شنجا غصنا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء
الى التأمل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء
وفي تشبيه الشقيق والنشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها
وجعل صاحب المفتاح تشبيه النشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك
وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل وجعل التشبيه في قوله
والشمس مشرقة ليلى الحاجب كانها نور تغرة احيث تجول فيها ذهب ~~فاهب لنا ان كلا من المشبه~~
~~مثلا حاصلة~~ ذايب وفي قوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله وكان المريخ من تشبيه المركب بالمركب
ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يعد من تشبيه المفرد بالمركب وعكسه
وكان ما ذكر المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه النشاة الجبلي بانه في الثلاثة لا يكاد يتحصل
فالامور المتعددة المختلفة كما في الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي
تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته
اي بلغت اقصاه لا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بحذف التاء
يقال صوره الله تعالى صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه
اي خالطه زهر الربى وانما خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس
مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من

من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد والى هذا
تسامح وايضا يقسم اي التشبيه باعتبار الطرفين وهو ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يوتى
على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم المشبه بها كقوله اي كقول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة
اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف
الردي التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف
البالي اذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولهذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما
يحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق
وهو ان يوتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب
والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم شجر احمر لين وان
تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه
الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك
الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان
وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن
اقاح وعن طلع وعن حبب وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر
غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في بيت البحتري تدل على انه تشبيه لا استعارة والجر
تشبيه وهكذا كلما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول صاحب ابن عباد في وصف ابيات له
اهديت اليوا تشي بالاماني بابيات تعلل روح برق الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب
وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبي ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات
الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله
اما تمثيل وهو اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر
من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبيدق

المفصل والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الاية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوماً عطاشاً

البيت الى غير ذلك **وقيّد** اى المنتزع من متعدد **السكاكي بكونه غير حقيقي** حيث قال التشبيه متى

كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعاً من عدة امور خص باسم التمثيل **كما مر في تشبيه مثل**

اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه

لتوصيف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي

استوقد ناراً الاية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل

مرادفاً للتشبيه وقال الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا المكنى

التشبيه عقلياً يقال انه تشبيه التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلاً وضرب مثلاً وان كان عقلياً جاز اطلاق

اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلاً لكذا يقال ضرب النبي مثلاً للقرآن والحبوة للعلم **واما**

غير تمثيل وهو بخلافه اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعاً من متعدد وعند

السكاكي ما لا يكون منتزعاً او يكون وصفاً حقيقياً فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند

الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي **وايضاً** تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه **اما مجمل**

وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اى من المجمل **ما هو ظاهر** وجهه اى وجه الشبه الغير المذكور ما هو ظاهر

يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة

المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم

بعضهم افضل منه **كما انها** اى الحلقة المفرغة **متناسبة الاجزاء في الصورة** يمتنع تعيين بعضها

طرفاً وبعضها وسطاً لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة فان لم يكن مصمتة الجوانب

فانه موضع الا نعرف منها يكون طرفاً ومنها يكون وسطاً ذكرها الله الا هذا قول الانمارية فاطمة

بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهو ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس

الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل

فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة

المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم **وايضاً**

منه اى من المجمل وهو منه دون ان يقول وايضاً اما كذا واما كذا اشعاراً بان هذا من تتمة

المجمل

المجمل الاصل تعريفات مطلق التشبيه وصف اعطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اى ومن المجمل **ما لم يذكر فيه**

وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل

اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة فكذا ينبغي ان يقال **ومنه**

اى من المجمل **ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده** يعني الوصف المشعر بوجه الشبه كقولهم هم كالحلقة المفرغة

لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة من معلومية الطرفين مشعر بوجه التشبيه

ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب **ومنه**

ما ذكر فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه به كليهما **كقوله** اى قول ابي تمام في الحسن بن سهل سيفيح العين

بي والليل عنده فخيّر ذكر الوصل في ساعة الغضب **صدفت عنه** اى اعرضت **ولم تصدف**

مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اى اتاك **ريقه** يقال فعله في

روق شبابه وريقه اى اوله واصابني ريق المطر وريق كل شيء افضله **وان ترحلت عنه لج**

في الطلب وصف المدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض عنه او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك

جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب

وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه وهو ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير ايادي لم

لدي وواصل مواهبه الي طلبت عنه او لم اطلب كالغيث وكان يذكر لعدم الظفر بمثال من كلامهم

واما مفصل عطف على قوله اما مجمل **وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللالي** و

هو على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امراً لازماً له واشار

اليه بقوله **وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه** اى بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اى يكون وجه

الشبه لازماً له **كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها** اى وجه

الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة **وهو ميل الطبع** لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة

التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع

واما الحيوان ونحوه فلا يكون بالتمسك في التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق

لا يكون الا عقلياً كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك الخ ناشٍ عن هذا التسامح وهو ناشٍ عليهم

وذلك انهم لما تسامحوا الحقوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلاً وهو امر حسي قطع كلامهم

على أن بنا هذا على التسامح في جعل وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة
التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفيه بحث لان جعلهم وجه الشبه
في هذا التشبيه هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة التي هي
من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي
يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تعميم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميتهم بعضه حسيا
انما هو من قبيل التسامح في تسميتهم وجه الشبه في تشبيه ونحو ذلك ان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد مثلا هو
الحمرة المشتركة الكلية العقلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا
حسيا فليتأمل (وايضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (اما قريب مبتذل وهو) اي التشبيه
الذي (ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي) اي في ظاهر الراي
اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الراي وظهور
وجه التشبيه في بادي الراي يكون لامرين (اما لكونه امرا جمليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة اسبق
الى النفس) من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او حي او حيوان اسهل واقدم
من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق ولان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولو
لهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فلانك
الرؤية تحصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان
لم يمعن النظر ولم يتعمق وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في
المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى (او قليل) عطف على اجماليا اي او لكون وجه الشبه
قليل (التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه
والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز
في المقدار والشكل) فانه قد اعتبر في وجه التشبيه تفصيل ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور
عند حضور الجرة (او مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن
مطلقا يكون (لتكرره) اي تكرر المشبه به (على الحس) اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف
اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) اي كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة

في الاستدارة والاستنارة) فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا
(لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل) اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به
بسبب قرب المناسبة والتكرر على الحس سببا للظهور المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب
الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل
لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جملي
لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول (واما بعيد غريب) عطف على قوله اما قريب
مبتذل (وهو بخلافه) اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق
نظر (لعدم الظهور) اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين (اما لكثرة التفصيل
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها
من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون
في نظره متمهلا (او ندور) اي لندور (حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر)
من تشبيه البنفسج بنار الكبريت (واما مطلقا) وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهميا)
كانياب الاغوال (او مركبا خياليا) كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد (او مركبا
عقليا) كمثل الحمار يحمل اسفارا (كما مر) اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة (او لقلة تكرره) اي تكرر المشبه به
(على الحس كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل قلما يتكرر على الحس
لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل وانما كان ندور حضور
المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع
بينهما فلا بد ان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه (فالغرابة فيه) اي في تشبيه الشمس بالمرآة
في كف الاشل (من وجهين) احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس
(والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف) واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها
او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلذا قال
(ويقع) اي التفصيل (على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا) من الاوصاف (وتدع بعضا)
اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما في قوله) اي قول امرئ القيس (حملت ردينيا كأن
سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) قال الشيخ

اسرار البلاغة: اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصيل بالتامل بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تاخذ بعضها وتدع بعضها كما فعل امرؤ القيس في البيت حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في الامور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الاجرام انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ونحو ذلك بنوم الظهور في باب الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل ومنه ما يخلق من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ثم يلزم ان كان من القلب ليعني ابين ما فالتشبيه في البيت مكنى عنه مصرح وان كان من الغيبة ليعني فاثبته وعارضته فهو فعل بني التشبيه ان لم يعادله ولم يعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخران السحاب

لتستحي اذا نظرت الى نداك فقابلته بما فيها وقوله اي قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامع لو لم يكن للثاقبات افول وليس هذا التشبيه المذكور وسواء يتقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتباره اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل قوله تعالى وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء فهو الاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متشابه فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن اماليتها اياها وحصق وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي ليالينا اسحار وفيه مواجد كما خصلت والشمس تنفس آصالا مكذا الجار ان نبقي الذهب في اللجين المذكور في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام العاقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء او ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه ورقه الذي اصفر ببرد الخريف يسقط منه على وجه الماء فكل هذين الوجهين ابعد من الاخر او مرسل عطف على المؤكد وهو بخلافه اي ما ذكرت اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه وباعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي بافادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال او اتم شيء فيه اي في وجه التشبيه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا في ما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا فاما ان يكون المشبه مذكورا

او محذوفة وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او محذوف وعلى التقديرات الاربع فالاداة اما مذكورة
او محذوفة فيصير ثمانية ثم اختلاف في مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف في المشبه به كقولنا زيد كالاسد
او كالهر في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار
ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا
فمتوسطة وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال **واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار**
ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما
يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف في المراتب باعتبار
ذكر الاركان كلها او بعضها **حذف وجهه واداته فقط** اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد **او مع حذف**
المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد **ثم** اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة **حذف**
احدهما اي وجهه او اداته **كذلك** اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار
عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد **ولا قوة لغيره** اي لغير المذكور
وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد
فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاربع الباقية
متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو
نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على
احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة
اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا
لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث تعد الاولى
استعارة والثانية تشبيها والتحقيق في ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء به
بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا
شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا فاسم المشبه به
ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه
يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه
ونفيه

ونفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة
فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها
لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه
لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير
لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح و
العبارة بان يسمى احداهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه
جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الظاهر في الخبر نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه
مع حذف كلمة التشبيه والخلاف في لفظ راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم
المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق
لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا بالاستعمال فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد
على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان ذلك انما يكون باسم المشبه به ليكون لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الا الى المشاركة
واما التشبيه فيكون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل ولا خلاف في المسألتين فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وبعد الخلاف ايضا
لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد
فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه وعلى ذلك ان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد
وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة
الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب وقال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا
وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف في شيء من هذا الا بتغيير صورته
نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات
التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق
وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل
الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابه دليل على انه فوقه وكذا في
الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم

فانه اذا رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالنور لزم ان يكون قد جعل النور المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح نورا له هذه الصفة العجيبة التي لم يعرف للنور فهي مبنية على تخييل انه زاد في جنس النور واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح نورا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الجزء والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفرق اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه معنى مثله قولنا هو الاسد الذي اختفى بصفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذكر الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هنا لحصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام ذكرناه في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى

الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصود الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة فيجب ان يشمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز يتوقف على ان يكون له حقيقة على المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب **وقد يقيدان باللغويين** ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا **الحقيقة** في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اي اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على

الثاني فلانه تقرر ان لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة المؤنث غير مجراة على موصوف واما فعيل بمعنى مفعول فانما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوف فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيلة بني فلان وقتيل بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم **والحقيقة** في الاصطلاح **الكلمة المستعملة فيما** اي في معنى **وضعت** تلك الكلمة **له في اصطلاح التخاطب** اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل واحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد **والوضع** اي وضع اللفظ **تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه** اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه **فخرج المجاز** عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى لا يكون وضعا **لان دلالته** انما يكون **بقرينة** فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد ولئن سلمنا ذلك

على معنى بغيره فالشيخ ابو عمرو ابن الحاجب شرط في دلالة الحرف على معناه الافرادي ذكر متعلقها

يكن معنى الدلالة له بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي يخرج المجاز المشترك وهو
ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة
على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء
مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين
فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة
اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا
على الطهر بالتعيين والتعيين لدفع مزاحم الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر
وكذا للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون
الدلالة بواسطته وحصل من تعيين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين
عند الاطلاق غير مجموع بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة
بنفسه على ذلك وفي الاطلاق مفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا
لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناها الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض [illegible] بل الدليل على انه
عند الاطلاق قد يحمل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض [illegible] بنفسه على الطهر بالتعيين
سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية قد يكون
لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لان اراد ان الكناية
بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعملها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي
موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اراد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المستعمل فيه الكناية
ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معناه [illegible] بنفسه اي من غير قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع
في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز
داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج من تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة
على ما صرح السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان
في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعمل في لازم
الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق

تحقيقه في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن العجايب في
هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا
من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة له بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا
في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة له بنفسها ما قيل
ان دلالة اللفظ ذاتية فلا يحل للانصاف يبطل كلام غيره بحمله على معنى فاسد لم يرد عنه هذا كلامه واقول
كيف يحل لكل ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بري عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم [illegible] هذا
الخيال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى
دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع
والمخصص وضعه بهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو
الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف
في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم
الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ
على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على
اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك
الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتناع جعل اللفظ بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتناع نقله من معنى الى معنى
آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية
والعرفية لما ذكر ولما صح وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين
كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين
والمتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين او المتضادين لانه [illegible]
ممنوع وقد تأوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه
ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة والتوسط بينهما او غير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين

ثم امر كسر المعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالقضم بالقاف الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين
والقصم بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى لبين وان الهيئات تركب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى
بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فيه مسميهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس
على هذا **والمجاز** في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة
المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا
مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه وفي اعتبار التناسب في تسمية شيء باسم
يغاير اعتبار المعنى في وضعه الشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على
غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه ادى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة الاطلاق ولهذا شرط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية
فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما
بهما بل لاولوية ذلك وتوجيه تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض بوجود
ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز **مفرد ومركب** وهما مختلفان فعرفهما على حدة وعرف كلا منهما بحالو حقيقته الاخر فلا يكون جمعهما في تعريف واحد **اما المفرد**
فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة
ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى مجازا كما لا تسمى
حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما قوله في اصطلاح التخاطب وهو متعلق
بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح
الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا
فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها الذي يقع اعني قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف
المجاز كما يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة قوله **وقرينة** لتخرج **الكناية**
ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل
في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا
والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له اولا وترجح فهو بالاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول
مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فهو بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان
المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع
با

بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له اولا كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد دابيته
على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والذئب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة واما من حيث
العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب العام لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية
المعنى فيها لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة
ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء **وكل**
منهما اي من الحقيقة والمجاز **لغوي وشرعي وعرفي خاص** وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي
والصرفي والكلامي وغير ذلك **او عرفي عام** لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية
وان كان الشارع فشرعية والا فهي عرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلانه اصطلاح
الذي به وقع التخاطب فكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز
لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فهو في عام او خاص **كاسد للسبع والرجل الشجاع** يعني ان لفظ
اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون
مجازا لغويا **وصلوة للعبادة والدعاء** يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة
المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا **وفعل للفظ والحدث** يعني اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع النحوي في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا **ودابة لذي الاربع والانسان**
فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني وما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل
نكرة من المعرف فهو اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي **والمجاز مرسل ان كانت العلاقة** المصححة **غير**
المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي **والا فاستعارة** فالاستعارة على تفسير هو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي **وكثيرا ما يطلق الاستعارة** على فعل المتكلم
اعني على **استعمال اسم المشبه به في المشبه** فيكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا
ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله **فهما**
اي المشبه به والمشبه **مستعار منه ومستعار له واللفظ** اي لفظ المشبه به **مستعار** لان اللفظ بمنزلة اللباس
طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه **والمرسل** وهو ما كان العلاقة فيه غير المشابهة **كاليد في النعمة** وهي موضوعة
للجارحة المخصوصة لكن من شأن النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة
الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية وههنا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت

ايادي فلان عندي وجلّت يده لديّ ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد **والقدرة** اي وكاليد في القدرة لان
اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ
وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم
فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء
اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في النصر فكذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة
لهم وما ذكر الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد مهنا استعارة فمبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان
مما لا يحمل اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه اجمل من القبول ومهنا كذلك لا يحسن ان يقال
هم كيد على من سواهم **والراوية في المزادة** اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية
في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة فيه كون البعير حاملا لها ثم ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى
عدة انواع العلاقة مع على وجه كلي ليقاس عليها وذكر ان العلاقة فيه يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط
النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من
العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون
اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي
لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي على ما ذكروا الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد ههنا
ستة غير ما سبق اولها اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة
بعلاقة المجاورة فقال **ومنه** اي من المجاز المرسل **تسمية الشيء باسم جزئه** يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا
وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح
كالعين وهي الجارحة المخصوصة **في الربيئة** وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت
هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانه
الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز
اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وكل منهما جزء منه **وعكسه** اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء
باسم كله **كالاصابع في الانامل** في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصبع
والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة **وتسمية** اي ومنه تسمية
الشيء **باسم سببه نحو رعينا الغيث** اي النبات الذي سببه الغيث **او** تسمية الشيء باسم **مسببه نحو امطرت السماء نباتا**

اي غيثا يكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه
سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم **او ما كان عليه**
اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو **وآتوا اليتامى اموالهم** اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك
لانه لا يتم بعد البلوغ **او** تسمية الشيء باسم **ما يؤول** ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل **نحو اني اراني اعصر خمرا** اي عصيرا يؤول
الى الخمر **او** تسمية الشيء باسم **محله نحو فليدع ناديه** اي اهل ناديه الحال والنادي المجلس **او** تسمية الشيء باسم
حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو **واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله** اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة
او تسمية الشيء باسم **آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين** اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر
ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال
من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها
اللزوم بوجه ما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه
اليه لا محالة فلا يرد مثل استعارة الشجاع لزيد وعمرو على الخصوص ولا نسلم ان انتقال الذهن من
الى الشجاع عام والمطلوب خاص فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع
له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار
ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت وان كان ذلك المعنى مما يتصف
بالمعنى الحقيقي بالحلول فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الحلول وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل
فلا بد ان يوجد اللفظ معنى لازم لمعناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة
ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم الذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى ومنهم اللزوم
خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وفيه اما ان يكون احدهما جزء للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد
او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او سببية احدهما للآخر
او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على
الكل كالرقبة والرأس منه فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على
الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى لا
يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن
من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام **والاستعارة** وهي ما كانت علاقته

التشابه اي قصدان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة
الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق
كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز
ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد تتميز عن
التخييلية والمكني عنها انما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا
بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ
نقل من مسماه الاصلي فجعل اسما له على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له
فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك
بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة تمامه
له لبد اظفاره لم تقلم اي لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد
ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله
لباس الجوع انه الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عنده ان يحمل على التحقيق
وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان
كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الا
نسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس فالحادث الذي غشيه يحتمل ان
يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان اريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية
كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحاصل عنه فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط
قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه
فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به
نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه
معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن
بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له
وفيه نظر لانا لا نسلم انه مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا

واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوف وان التقدير زيد
كالاسد وان قالوا في استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد اوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان
لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلنا لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان
اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا
قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة عن زيد لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعني انه استعارة عن
شخص موصوف بالشجاعة فمعنى قولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه
فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي
الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه السلام ثم تبدي ما سومهم
وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي
شجاعا كالاسد واما اذا ذكر المشبه به بالكلية يعني اتى بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت
من بروج البدر بعدا بعيدا وهي التي تبرجها الثناء ففيه اشكال لانه ترك المشبه لفظا وتقديرا واجرى اسم المشبه به
عليه فيقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة
ولاحت فتاة قصور مثل بروج البدر في البعد فيهما تناف كما ذكر صدر الافاضل في ضرام السقط والظا
هر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا في نظم الكلام كما في قوله تعالى صم بكم او
في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود
ايضا مبين بسواد اخر الليل والبعد من ذكره نشره كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا
فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه و
هذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه بخلاف الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا
مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وعلامته ان
يصح وقوع اسم المشبه موقعها ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه نحو رايت اسدا ان يقال رايت
رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر
لان قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد البحرين لا الاستعارة
والاستطراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو بطريق

قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى
ان الآية من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف ورد على ما ظنوا انه للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتأمل
لفظ الكشاف وقيل انها اي الاستعارة مجاز لغوي لكونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما
اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي او عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع
له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني
السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه
على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه
استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فتكون مجازا لغويا وهذا الكلام
صحيح لا انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا
رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج
على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا
وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين فظنوا
حتى توهموا انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص
بوجه من الوجوه ومنشأ ذلك عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه
باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف
في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به
بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال
الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله
المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت الاستعارة استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام
المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما
لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير
ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم
المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم
الاسد

الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل
الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به
على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد
في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي
قامت تظللني ومن عجب وتروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء
تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى
اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله
لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر
تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان
للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان
كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي
كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا و
الموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد
الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك
الجثة وهاتيك الصولة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير متعارف وهو الذي
له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع
للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف
لتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا ينحل ما يقال ان الاصرار على الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب
القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء
على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل
ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين
بالبناء على التأويل ونصب القرينة الدالة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان الاستعارة دعوى دخول
المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا
لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر

بجلة في الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلافه في الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب
المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وبه تفارق
الكذب بنصب القرينة المانعة على ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف في الواقع
والكذب بما يكون على خلافه في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي
ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة
عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق
والحق هو كون الحكم مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه
الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وهم التخصيص غير ظاهر بعد **ولا يكون** الاستعارة
علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن
ذلك في العلم **لمنافاته الجنسية** لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد
الا اذا تضمن العلم **نوع وصفية** بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف **كحاتم** فانه تضمن الاتصاف بالجود
وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود
ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما يجعل الاسد
كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف
المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا
في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما **وقرينتها** اي قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد لها
من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له **اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر** اي
امران او امور يكون كل واحد منها قرينة **كقوله وان تعافوا** اي تكرهوا **العدل والايمانا**
فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان
قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة
بالسيوف **او معان ملتئمة** مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا اتضح صحة كونه
قسيما لقوله او اكثر **كقوله** اي قول البحتري **وصاعقة** روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ
موصوف بقوله **من نصله** اي نصل سيف الممدوح وعني قوله **تنكفي** من انكفأ اي انقلب والباء في
قوله **بها** للتعدية والمعنى رب صاعقة من حد سيفه تقلبها **على ارؤس الاقران خمس سحائب** اي انامله

الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي تصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران
جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للاخرى ثم استعار السحائب لانامل
الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس
فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل **وهي** اي الاستعارة تنقسم
باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهي **باعتبار
الطرفين** يعني المستعار منه والمستعار له **قسمان لان اجتماعهما** اي اجتماع الطرفين في شيء **اما ممكن نحو
احييناه في قوله او من كان ميتا فاحييناه** اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي
وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما
في شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما لان استعارة الميت للضال فليست
من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال احييناه في او من كان ميتا فاحييناه
ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء **وفاقية** لما بين الطرفين من الاتفاق **واما ممتنع**
عطف على قوله اما ممكن **كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه** هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في
ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن
عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي
الجاهل والعاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء فان المصنف لم الضلال كما
قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد لما هو اضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف
قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل
في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك
اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له عن الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب
الاشد وكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخفى ما فيه اذ لا
الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما
للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف
وكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان الاطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك **ولتسم** هذه
الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء **عنادية** لتعاند الطرفين **ومنها** اي ومن العنادية الاستعارة

التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه
لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم
بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده
بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا
او الاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان
لانه اما الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل
يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله
الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس
رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤوس الجبال
في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع
داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهومي
العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه و
بين رايت اسدا ان الاشتراك ههنا في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران و
العدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف في السرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات
وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف
الانسان مع ان كلا من المرسن والطيران خصوصية وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف
الكائن في الطيران مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا
منظور فيه ثم قال لهذا القدر فيه بالتشبيه كما في غليظ المشافر عند الاستعارة وقال ايضا كان الواجب
ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف
فانهم عدوها في الاستعارات وتعلقوا بها ها هنا فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان
سميتها استعارة غير مفيدة ووجه التشبيه بينه وبين الاستعارة التي تنقل فيها الاسم المجانس
له كالمرسن والانف والجانب الذي نبهت بين فردين واحد وهذا لجلاء في نحو البيد والسواد لانه بجاسة
عليها فلا تطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون
الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف

يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد
جزء من مجموع المركب من السواد والحلاوة مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا
في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امورا مركبة
من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين
اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة
بالسرعة بالجناح وليس السرعة داخلة بل هي لازمة له فلا كذا كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة
التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد
بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما
وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق
الدرع بجامع الضم الداخل في مفهوميهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما
مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار
البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك البنية المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم
ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا
قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص
والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين
المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين
باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار
الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية
وهي الغريبة التي لا تطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة
قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك
يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود
اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم
الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه
بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر وشبه هيئة وقوع العنان في موقعه من

من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعمال
الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة
غريبة لغرابة الشبه فان قلت مثل هذا يجوز ان يقال استعارة لوقوع العنان على قربوس السرج ممتدا الى جانبي الفم
لهيئة وقوع الثوب في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان
بمنزلة جانبي الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبة منتصبة تشبه بالقربوس والثوب في الركبتين
مائل الى الحلقوم ثم يشتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي الفم
وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح
وشدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا
وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهارى جمع المهرية وهي الناقة
المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى
اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا
وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث و
اخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة
المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل
يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطوء في سير الابل يظهران غالبا
في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء يستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة
وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس
فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له
صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه شيئا وبالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها
بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل
به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كما في لبيد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه
والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه
حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا

لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه عقلي
فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا
جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها
نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل
فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس والجامع الشكل
اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس
شيبا فان المستعار منه ضوء النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الا ان ضوء النار اقوى والجميع
حسي والقرينة الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية لم يصح للسكاكي
ان يمثل به لان كلامه في اقسام من الاستعارة المصرحة والمكني فهما يجله في المكنية فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف
ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهي استعارة بالكناية والثاني تشبيه
انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهو من الاستعارة تصريحية لكن
الجامع فيها عقلي واما عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له
كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر
اي حصوله عقيب حصوله دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم عن كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن
مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس
فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف الشيء الطاري على الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب
ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في
الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما
على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا
بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر وقال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي
زائل قال ابو ذؤيب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان
المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام مقامه فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة
ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من

الاهاب

الذهاب والنشأة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول ولينفصل الفاء في قوله فاذا
هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولنا فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ
وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة
وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول
الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عُدّ
الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة
انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الظلام وغير مستقيم بخلاف ما
اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان
يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم
في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع
انتهى كلامه واقول تقوية لذلك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب في استعجاب
بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار
فليتأمل **واما مختلف** بعضه حسي وبعضه عقلي **كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة**
وهو حسي **ونباهة الشأن** وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة
استعارتان لجامع احدهما حسي والآخر عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة
مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الا في الستة
والا عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين **فهي** اي الطرفان **اما عقليان**
نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم **والمستعار له الموت والجامع**
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء
من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان
المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة لان المنظور في هذا
التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون
قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية وفي هذا بحث وهو ان الجامع
يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له
اقوى

اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع هو البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة
الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون وفيه نظر لان جعل
الجامع عدم ظهور الافعال ثم زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه
يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص ما بالمستعار له
واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي **فالحسي هو المستعار منه نحو**
فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير
وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم
الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم
حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزم فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين
على الحائط وهو حسي والمستعار له ثبوت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان
والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اثبات الضرب المعدى
بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية **واما عكس ذلك** اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له **نحو انا**
لما طغى الماء حملناكم في الجارية **فان المستعار له كثرة الماء** [illegible] اي اللفظ المستعار **ان كان اسم جنس**
وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف **فاصلية**
اي فالاستعارة اصلية **كاسد** اذا استعير للرجل الشجاع **وقتل** اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين
والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما **والا فتبعية** اي وان
لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية **كالفعل وما يشتق منه** من اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة **والحرف** انما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد
التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية
الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات
المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف
وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل
كذا ذكره القوم وفيها نظر لان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية
نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا المشتق

من الفعل والصفات المشتقة وهذه ليست بصفة بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل
فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها وان يشكل انا اذا قلنا
بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل وكذا اذا قلنا هذا
مرقد فلان اي اشارة الى قبره كان على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان
والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهو ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان
يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاوليين
اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال
صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء
الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء
لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني
رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحروف كالمجرور في زيد في نعمة
غير صحيح كالمشار اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه
دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور
فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة
تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا
مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى
الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة
باعتبار قصد التشبيه في الغلظ مجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح
به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة لا يمنع ان يصح التمثيل على اعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه
في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة
والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب
على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون

الاستعارة فيها هي الاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال
معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا
ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله
غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبهم سواء كانت اصلية او تبعية
غاية الباب ان المشبه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية في
نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص
المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق
الاستعارة التبعية في ذلك لانه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل
في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية
والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه
العلية والحاصل ان المشبه في امثال ذلك هو مدخول الحرف والاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو
اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه
في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية ونحو ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة
التبعية في الاوليين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال
او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين
لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قوله القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي
نحو نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد
باللهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد
القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة
وقد يكون المفعول حيث يجعل كل منها قرينة كقول الحريري واقرى المسامع اما نطقت بيانا يقود
الحرون الشموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم
بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او على الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور
نحو قوله تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا ففيه صحيح لان المجرور

اللبدة كه ارسلانك كردنده اولان قيللره لبده ديرلر وارسلانه ذو لبده ديرلر اللبد لبده نك جمعيدر ۱۲ وانقوله

أعني في الاحصان متعلق بشك لا بتستر وما ذكره الشارح من أنه قرينة على أن تستر استعارة لأنه لا في الحقيقة
السير بالليل فليس بشيء لأن المقصود أن يكون الجميع قرينة لاستعارة مواصلة وإنما قال مما قرينتها على الكلام
لجواز أن يكون التورية غير ذلك كقولك إن الأحوال الحر قتلت زيدا إذا ضربته ضربا شديدا وأما التورية في الجوف فقر
منضبطة و الاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة أقسام لأنها إما أن لم تقترن
بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه أو قرنت بما يلائم المستعار له أو قرنت بما يلائم المستعار منه الأول
مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع أي تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندي
أسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثانية مجردة وهي ما قرن بما
يلائم المستعار له كقوله أي قول كثير غمر الرداء أي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لأنه يصون
عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة
والقرينة سياق الكلام أعني قوله إذا تبسم ضاحكا أي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته
رقاب المال أي يقال غلق الرهن في يد المرتهن إذا لم يقدر على انفكاكه يعني إذا تبسم غلقت رقاب
أمواله في أيدي السائلين وعليه قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها لكون الترشيح
وإن كان أبلغ لكن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك باللمس من غير عكس فكان في الإذاقة إشعار
بشدة الإصابة بخلاف الكسوة وإنما لم يقل طعم الجوع لأنه لو أن لا لأجل الإذاقة فهو مفوت لما يفيد
لفظ اللباس من بيان أن الجوع والخوف عم أثره جميع البدن عموم الملابس فإن قيل المستعار له
هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والإذاقة لا تناسب
ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالإذاقة إصابتها بذلك الأمر الحادث الذي استعير له
اللباس كأنه قيل فأصابها بلباس الجوع والخوف وفي الإذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا
والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر وإذاقة العذاب الذي يلوح من كلام القوم في هذه
الآية أن في لباس الجوع استعارتين إحداهما تصريحية وهو أنه شبه ما يغشى الإنسان عند الجوع
والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والأخرى مكنية
وهو أنه شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى أوقع عليه الإذاقة كما في الكن ف
فعلى هذا يكون الإذاقة بمنزلة الأظفار للمنية فلا يكون تجريدا والثالث مرشحة وهي ما قرن بما
يلائم المستعار منه نحو أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فإنه استعار الاشتراء

للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك
جاوزت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الأمواج وقد يجتمعان أي التجريد والترشيح كقوله لدى أسد شاكي
السلاح هذا تجريد لأنه وصف بما يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع مقذف له لبد أظفاره لم تقلم هذا
ترشيح لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الأسد الحقيقي والترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد
ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه
وترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناه أي مبنى الترشيح على تناسي
التشبيه وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى إنه يبنى على علو القدر الذي يستعار له
علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله أي قول أبي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني
ويذكر أباه وهذا البيت في مدح أبيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء
الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء
فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على إنكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية
لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه أي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب
في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه أي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته
لأنه لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق إلا أن مذهب التعجب على عكس
مذهب النهي فإن مذهب التعجب إثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه إثبات خاصية
من خواص المستعار منه ثم أشار إلى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله وإذا جاز البناء على الفرع
مع الاعتراف بالأصل أي المشبه وذلك لأن الأصل في التشبيه وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف
في وجه الشبه لكن المشبه أيضا أصل من جهة أن الغرض يعود إليه وأنه المقصود في الكلام بالإثبات والنفي
ومنهم من استبعد تسمية المشبه أصلا والمشبه به فرعا فزعم أن المراد بالأصل هو المشبه به وبالفرع هو الاستعارة
وهو غلط لأنه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرناه صرح في الإيضاح ويدل عليه
لفظ المفتاح وهو قوله وإذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالأصل يسوغون أن يبنوا على الفرع كما في قوله
أي في قول عباس بن الأحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز أمر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر
الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع إليها أنت إليها أي إلى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس إليك النزولا
وجب تقديم الظرف على المصدر وقد سبق في خطبة الديباجة فمع جحد التشبيه أولى هذا جواب الشرط أعني قوله

واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة او بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل
اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز
المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه
ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة
في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه
احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم تدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها
فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه
متوقف في البيعة اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على
ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد
الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك
ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع عن عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى
التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر
المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة
ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وفي هذا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون
استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب
الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة
للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذكر المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة
المشابهة فالاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع
للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فهو مجاز مركب في غير الاستعارة وتوهم بان ذكره عدول عن الصواب
ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه
ولا في معناه الا ضيقا سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير
الامثال لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو طرق تغيير الى المثل لما
كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ
الذي

الذي هو حق المشبه به اصلا عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية
فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا
اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد
في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل ماخوذ
من المثل واشارة اليه ولكن المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها
شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله ولله المثل الاعلى
اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة
العجيبة

فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء
على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في
تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ويحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام
القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي ونحن نبينهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانا عنده امرين
معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها
وتكميلا للمعاني التي يطلق عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء
من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ...
باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد بها هنا الاستعارة
بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون
هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة
بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة
فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه
قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس
المشبه به ثم ذكر الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه و
الثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا
المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة
يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنه الحيل ... وفي

عام واحد وكانوا فيمن هاجروا إلى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله أودى
بنيّ وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع ويحكى أن الحسن بن علي رضي الله عنه دخل على معاوية
يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وأنشد وتجلدي للشامتين أريهم أني لريب الدهر لا أتضعضع
فأجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال وإذا المنية أنشبت البيت شبّه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال
النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفّاع وضرّار ولا رقة لمرحوم ولا إبقاء على ذي فضيلة
فأثبت لها أي للمنية الأظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه أي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة
في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية وإثبات الأظفار للمنية استعارة تخييلية والثاني مثال لما
بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية أنطق شبه الحال
بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فأثبت لها أي للحال اللسان الذي
به قوامها أي قوام الدلالة فيه أي في الإنسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي
الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وإنما المجاز في إثبات
شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كإثبات الإنبات للربيع عند ... والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية أمران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق أحدهما بدون الآخر لأن التخييلية
يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها التخييلية البتة فإن قلت فماذا يقول المصنف في مثل قولنا
أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا قلت لا يكون بعد تسليم صحة هذا الكلام من ترشيح
للتشبيه كما في أطولكن في قوله عليه السلام أسرعكن لحوقا بي أطولكن يدا أي نعمة أعني اليد المستعملة
في النعمة فإن قلت ما ذكر المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو
مبني على مناسبة لغوية وكان استنباطا منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام
السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية
استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار
أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع
الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وهذا أشبه كلام صاحب الكشاف في
قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في إبطال العهد من حيث تسميتهم
الحبل بالعهد على سبيل الاستعارة لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من أسرار البلاغة

ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه
نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به
المتروك صريحا المذكور إليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه أن قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون
تخييلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لإبطال العهد وصريح الكلام على ما ذكره السكاكي وأما الشيخ
عبد القاهر فلم يشر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وإنما دل على أن في قولنا أظفار المنية استعارة بمعنى
أنه أثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الأظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية
ولكن أن قال في أسرار البلاغة إن الاستعارة على قسمين أحدهما أن ينقل الاسم عن مسماه إلى أمر متحقق
يمكن أن ينص ويشار إليه نحو رأيت أسدا أي رجلا شجاعا والثاني أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع
موضعا لا يتبين فيه شيء يشار إليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة
إذ أصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا ومعلوم أنه ليس هناك مشار إليه يجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح
أن يقال إذا أصبحت شيء مثل اليد الشمال كما يقال رأيت رجلا مثل الأسد وإنما يتأتى لك التشبيه
في هذا بعد أن تخيل الطريق فتقول إذا أصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك
في تصريف الشيء بيده فتجد الشيء المنتزع لا يلحق من المستعار نفسه بل بما يضاف إليه لك تجعل الشمال
مثل ذي اليد من الأحياء فتجعل المستعار له أعني الشمال مثله ذاتيا وعرضا أن تثبت له حكم من يكون
له ذلك الشيء وقال أيضا لا خلاف في أن لفظ اليد استعارة مع أنه لم ينقل عن شيء إلى شيء إذ ليس المعنى على
أنه شبه شيئا باليد وإنما المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا وكما في قول زهير صحا أي سلا مجازا من
الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى وأقصر باطله يقال أقصر عن الشيء إذا أقلع عنه أي تركه وامتنع عنه فقيل الأخ
هو على القلب أي أقصر عن باطله ولا حاجة إلى ذلك لصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعرّي أفراس الصبا
ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية أورده تنبيها على أن من التخييلية ما يحتمل أن تكون
تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفي
الاستعارة بالكناية مرة فأشار أولا إلى بيان التخييلية وقال أراد زهير أن يبين أنه ترك ما كان
يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته أي الآلات التي كان يرتكبه
وكذا الضمير معاودته فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضي منها
الوطر فأهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه

غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التخييل في النفي استعارة بالكناية فانه يعني بعد ان شبه الصبي بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص تلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبي على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصباء بفتح الصاد يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهير اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها ويبين ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال

فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على قول من قال وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فخرج بقولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يحمل عليه كلام السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل نسميها مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والا ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له وليس يصح لانه يسبق منه الى الفهم ان الاصح في الاستعارة كونها مجازا لغويا او عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لانه لا خلاف من القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد

الوضع

الوضع بالتحقيق فعلى اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فيرتكب تكون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقام المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله في غير ما وضعت له بجعله بالتحقيق ليدخل في المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل في التعريف لانه لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثله في قوله لئلا يعلم اهل الكتاب وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة على الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احترازا عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول المعنى بتاويل الوضع بمعنى تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قوما بنفسه احترازا عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فعوده بحترز عن كذا وكذا مبني على التجوز والتسامح ورد باب الامر ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة اذ تعيين اللفظ الاستعارة بازاء المعنى هو بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة

فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو
لنفي المتعارف ليتعين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون
استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكر بان التقييد باصطلاح التخاطب او ما يؤدي معناه كما
لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد
منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له
في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص بالاستعارة
فاهمل هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما هو بمعنى
العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له
استعمالا فهم بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون
الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وربما يقال من هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره
في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فلا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في
التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع يغني عن هذا القيد لانا نقول المقصود هو الوضع
الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه
ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب
ولا يغني بعد التعريف سوى هذا بل الجواب في قوله فيما هي موضوعة له ان الامور التي تختلف باختلاف
الاضافات لا بد في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ
لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والنقد
من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة ومجازا
لكن بحسب وضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له اي مع قطع
النظر عن امر اخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقتضي به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد
لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له
من حيث انها موضوعة له وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان
استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان
الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول الاصل
معه

معه ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو تركه في تعريف المجاز لصدق المعنى انه الكلمة المستعملة
في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث
انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه
الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها
اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول
خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا
اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة
الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا ففير استعارة وعرف
الاستعارة بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الاخر اي الطرف المتروك مدعيا
دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود
فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع
بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد
كالاسد والحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع فهما في انه كذلك
يبقى كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان
احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه
ويسمى اسم المشبه به مستعارا او يسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه
في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو
المنية وكلامه في مباحث التشبيه كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي
جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها
اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعني بالمصرح بها ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية
وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو
قد ذكر قسما اخر وسماه المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير

وفسر التحقيقية

بما مرّ اى بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعدّ التمثيل على سبيل الاستعارة كما فى قولك
انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اى من التحقيق حيث قال فى قسم الاستعالة المصرح بها
التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعالة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف
صولة اخرى ورد ذلك بانه اى التمثيل مستلزم للتركيب المنافى للافراد فلا يصح عده من الاستعالة
التى هى قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات والا لزم اجتماع
المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعالة
لا من الاستعالة التى هى مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعالة وغيرها ان يكون كل
استعالة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون
ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعالة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما
وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان
راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها
والمتضمن للفائدة قسمان استعالة وغير استعالة وظاهر ان المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة
لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة هو حسب
بوجه اخر الا وان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركبات ايضا كحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة فى تعريف المجاز
على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة فى اللفظ مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح
فى التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد وسلمنا ذلك لكنا
نقول بعدما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب فى التعريف
لانه ليس له وضع شخصى وان اريد ما هو اعم من الشخصى والنوعى فيدخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه
موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا على ما بين فى علم الاصول الثانى انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم
التركيب بل هو استعالة مبنية على التشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد
نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يسمى استعالة تمثيلية فهذا انما يصلح ردا لكلام
المصنف حيث لم يتنازع المركب ولا يصح التوجيه كلام السكاكى لانه قد عده من التحقيقية مثل قولنا انى اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه بمفرد ولا مجاز فى مفرد من مفرداته بل
فى نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى والحاصل ان الكلام يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد لاى
ايضا

ايضا وهذا كاف فى الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شئ او تقييدها واقترانها باى شئ كان يخرجها
عن ان يكون كلمة فالاستعالة مهنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار له هو
التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له وهذا فى غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية فى
الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل فى معناه الاصلى والمجاز انما هو
فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى اعنى صولة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فتقدم رجلا وتارة لا يريد فتؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة فى علم البيان وفسر السكاكى الا
ستعالة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اى معناه صولة وهمية محضة
لا يشوبها شئ من التحقق العقلى والحسى كلفظ الاظفار فى قول الهذلى واذا المنية انشبت
اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع فى الاغتيال اخذ الوهم فى تصويرها بصورته اى تصوير
المنية بصولة السبع واختراع لوازمه اى لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال
السبع للنفوس به فاخترع لها اى للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه
اى على المثل يعنى على الصولة التى هى مثل صولة الاظفار لفظ الاظفار فيكون تصريحا لانه
قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صولة وهمية شبيهة بصولة الاظفار
المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعا للاستعالة بالكناية ولهذا
مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم فى ايهام الحكم الشبيهة بالناقة فصرح
بالتشبيه لتكون الاستعالة فى الاظفار فقط من غير استعالة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا
يوجد له مثال فى الكلام ولما قول ابى تمام لا تسقنى ماء الملام فاننى صب قد استعذبت ماء بكائى
فزعم السكاكى انه استعالة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ
الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون التشبيه
بالكناية ثم اضاف اليه استعالة تخييلية ويكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه
كما فى لجين الماء فلا يكون من الاستعالة فى شئ وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغى ان
يشبه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وعنى اى وفى تفسير التخييلية بما ذكره
تعسف اى اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليها حاجة
وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعالة توطئة لا تخييلية وهذا

في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة
الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة
التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وهي عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم
متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال
وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان تجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ليكون اطلاق
اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات
اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس
المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة
في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المنقول
بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي بما سبق من تقييد
الاستعارة وان خصص التعريف المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف
من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول قد ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي
للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار
مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني صورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون
مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي
والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان ندعي اجماعهم على
خلافه ويقتضي ما ذكر السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره
السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية
اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به
من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو
الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا
ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين

تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص بالمشبه به كالمنية
مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به
عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه المحقق ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له
وهذا معنى قوله والا فيصلح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان
التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قولنا ان التعبير
عن المشبه هو الموجود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه
ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنها ايضا ليس بلفظها بل
بلفظ المشبه به اعني الاظفار الذي هو موضوع للصورة المحققة التي هي المشبه بها ويتوهم بعضهم ان
هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره
في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره الكشاف
في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة
للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق
بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه
كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما
قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو مع لوازمه فاذا قلت رايت اسدا
يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس
الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة
لتصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا
عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عن المجموع المركب
منهما واتباعها زيادة ترى ان الاستعارة ما ضربنا وعنى بالمكني عنها اي اراد السكاكي
بالاستعارة المكني عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به
على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها
اي يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية
فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن

التخييلية ان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورُدّ ما ذكره من تفسير
الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اعني في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل
فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه
فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما
هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه
لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى الاضافة الاظفار اليها والا فلا مدخل له في الاعتراض
فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا
وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه والاكثار ان يكون
شيئا غيره وصنيع الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل من التصريح
باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها باسم المشبه به فكما ندعي
هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل حتى يتيسر لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء
الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية
اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع
للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على
سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع
لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتيسر لنا بهذا الطريق دعوى السبعية
للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلنا سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ
المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز
ويخرج عن تعريف الحقيقة فانا اذا جعلنا معنى الرجل الشجاع من جنس معنى الاسد
بالتأويل ثم يعتبر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة لكان مجازا قطعا واذا
جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يعتبر استعماله في الموت بطريق
المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان
المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون

فيكون استعمال المنية فيما وضعت له
فثبت ان قول السكاكي مردود

مجازا البتة وعلى هذا اندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع
فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا لانا نقول
انا قد ذكرنا ان قيد التحقيق مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ
المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعماله فيما وضع له بالتحقيق
من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي
لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون
باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه
موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار
المنية فاستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله
فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت
فرد من افراده فليتفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فيه وفيه ما فيه
ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ
المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحق ان المعترض متساو فيه على ما سبق
والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري
وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار
في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح
في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع واحال
عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي فيرد الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف
المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء
وعلى ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء
فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وبه يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي
رد الاستعارة التبعية وهي ما تكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة

المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها فجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي
قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة
بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطق استعارة
عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكونها قرينة لاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال استعارة
بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة للاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات
استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ويجعل نسبة القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا
القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة
بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم في
جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعلى لفي قرينة على ذكر وبالجملة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله
قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما
اختاره السكاكي بانه ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان
يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي
لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز اللغوي بذكر المشبه به واراده
المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا يتحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية مختصة
واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها
في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك
اي عدم استلزام المكني عنها التخييلية باطل بالاتفاق وان اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة
المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لانه مجاز مرسل
ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن
ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذهب اليه غيره اي غير السكاكي
من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة
التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقول له
استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وقد يقال انه يجوز ان يكون العلاقة غير المشابهة

لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقيق هذين
الامرين ممنوع فلم لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نم ان لفظ نطقت
اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل للحال لسان وايضا
معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه
المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان
فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكني عنها وتخييلية واذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها
موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس
له بكلام السكاكي والبحث مما يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد
بالاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه ضرورة
انه بصدد الخلاف فيهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا ينقضون عهد الله ان في العهد
استعارة بالكناية ونبه بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي
فتكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر
البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم
بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي يوجد بدون
التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها قد تكون امرا مقدرا وهميا كالاظفار في اظفار
المنية ونطقت في نطقت الحال او امرا محققا كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في هزم
الامير الجند قلت هذا ايضا ابطال لكلام المص لا توجيه لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت
من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امرا وهميا شبيها بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة
التبعية ثم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية اي التركيب المشتمل على المكني
عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية وتوجيه المص مثلا في نطقت الحال بكذا بجعل تشبيه الحال بالمتكلم
استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى
الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف
ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية فصل في شرائط حسن الاستعارة
حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه

كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه
وذلك لان حسنها برعاية التشبيه فتتبعه في الحسن والقبح **وان لا يشم رائحته لفظا** اى وبان لا يشم كل
من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه
لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعنى ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه ظلما كل في تشبيه
صدغ بالمسك فاعلة التشبيه نقصان ما يحكى بمن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون
مطلقة غير مقيدة بصفة او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع
الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر **ولذلك** اى ولان شرط حسنه ان لا يشم
رائحة التشبيه لفظا **يوصى ان يكون الشبه** اى جامع المشابهة **بين الطرفين جليا** بنفسه او بسبب عرف او
اصطلاح خاص **لئلا يصير** كل منهما **الغازا** اى تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه
اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعنى يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما
اذا لم يراع كما لو اشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن **كما لو قيل** في التحقيقية **رايت
اسدا واريد انسان ابخر** ووفي التمثيل **رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس** من قوله
عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفايق تجدون الناس كالابل المائة ليس فيها
راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة
وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليس مع ما في حيزها
في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستانفة **وبهذا ظهر
ان التشبيه اعم محلا** اى كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية والتمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه
خفيا فيصير تعمية والغازا وتكليفا بالايطاق كالمثالين المذكورين **ويتصل به** اى بما ذكر
من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه **انه اذا قوي الشبه
بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة**
لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا
اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة **والاستعارة المكني عنها**
كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر **والاستعارة التخييلية**
صح

حسنها بحسن المكني عنها لانها لا يكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه بل هي
حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني
عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها و
لهذا استهجن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه
فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها **فصل**
اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك يوصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي
الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب
في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك لان
الجر فقد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول
التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف واجتذابا بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا
الاعتبار فقال **وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها** الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان
وبه يشعر لفظ المفتاح اى تغير اعرابها من نوع الى آخر **بحذف لفظ او زيادة لفظ** فالاول **كقوله تعالى
وجاء ربك واسأل القرية** والثاني مثل **قوله تعالى ليس كمثله شيء** اى جاء امر ربك لاستحالة المجيء على الرب
واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران
ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو فرض في غير
هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد
ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما
صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي
لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف **وليس
مثله** شيء الحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود
نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة و
يكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم
كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت
هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد

فكذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذا
التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل
عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله
وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون
ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها
وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان
فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجواد لا يقصدون
شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له وقال صاحب
المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى
غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن الامر في ذلك سهل وفيه نظر
لانه ان اراد بعدهم من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز
او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله
وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف في عباراتهم
في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع
لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه
الاصلي والا لم يدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه
انه يطلق عليهما كما يقال للمستثنى متصل ومنقطع فلا توقف للسكاكي مما كان يتفرد به
والله اعلم **الكناية** في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به
وهي في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم
وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ
وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية **لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه** اي ارادة
ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان
يراد حقيقة طول النجاد ايضا **فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة
لازمه** كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى

الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا
معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك
الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التوفيق المذكور ان المراد في
الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا ينافي ارادة
الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو
الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل
النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل و
في موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة
المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني
المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم
التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا
الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع
الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة
جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه
اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس يصح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو
لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه **وفرق** اي السكاكي وغيره بين
الكناية والمجاز **بان الانتقال فيها** اي في الكناية **من اللازم** الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد
الذي هو لازم لطول القامة اليه **وفيه** اي في المجاز **من الملزوم** الى اللازم كالانتقال من الغيث
الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع **ورد** هذا
الفرق **بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه** الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون
اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل
يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم فلا يجوز ان يكون في المجاز ايضا
كذلك **وح** اي حين اذا كان اللازم ملزوما **يكون الانتقال من الملزوم** الى اللازم كما في المجاز فلا

بتحقق اللزوم فالسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وانما قال بمبنى الكناية
على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم او يكونان متلازمين
فيبطل الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراد السكاكي ان
اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل عليه
بل الجواب ان مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة و
لهذا جوز كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع
ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين
كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي
القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير
صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص
بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل
ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان
معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فيضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها
مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى
هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من
العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع
معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال
بلا واسطة والبعيدة ما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد
والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة
عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب هنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ
لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في الثاني وان [illegible]
والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود
والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية
الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية
عن

عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده
وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما
لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع
تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان
طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي
الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث
وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المبتدأ مع
انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى
دالة على صفة له في نفسه سواء كانت من الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن
وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متفق بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه
واسود ثوبه فانه تقبح فيه الاضافة وكذا يقبح مسند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى
ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قولك حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على الاشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة
بالتشبيه قلت للقطع بانه في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير الراجع الى المسبب انما هو لتجرد امر لفظي وهو
امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها
على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما
يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا
يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود
لكن لا بادي النظر وبهذا تمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية
عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا وقال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى
عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة
بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المط
بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود بالصراحة وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة
وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل

من كثرة الرماد الى الكثرة الى احراق الحطب تحت القدور ومنها اى من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير ومنها عايد الى الكثرة

المذكورة الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها

الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك

بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه

وهذا معنى قول صاحب المفتاح الثالث المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا

كقوله اى قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اى كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه

اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح

باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اى او بمثل القول او منصوب

معطوف على مفعول ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى

كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناها مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح

ابن الحشرج او حصل السماحة او ابن الحشرج سمح كان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به وامثلة

القسم الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف او ضميره الذي يرى ان طول القامة المكنى عنه بطويل

النجاد مضاف الى الضمير في قولنا طويل نجاده ومسند الى ضمير في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره وكذا في

المضاف وغيره ولا ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها به الى الكناية بان جعلها

اى جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي ما يكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة

عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوى قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات

المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو قول زياد في كون

الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم

بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا

اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده

بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل

الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك

تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد

فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم

ايضا

ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في

ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة

وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين

اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم

المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما يقول في عرض

من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد

كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور في الكناية عن الصفة

مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وفي عرضي النيء بالضم

ناحيته من اى وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض كعنب وعنق اى من جانب وناحية قال السكاكي الكناية

تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لانه

التعريض وامثاله مما ذكر ليست من اقسام الكناية فقط بل هي اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اى الكناية

اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان

وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام ومنها التورية

بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل به

على شيء لم يذكره كما تقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى

التلويح لانه يلوح منه ما يريد وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة

والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع

الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج

فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه ولغيرها

اى والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسايط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول

الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط مع

خفاء في اللزوم كعريض القفاء وعريض الوسادة الرمز لان الرمز هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية

لان الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط بلا خفاء كما في قوله اوما رايت المجد القى رحله

في آل طلحة ثم لم يتحول اى المجد الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني

فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اى لا تريد المخاطب وان اردتهما اى المخاطب والانسان الذى معه جميعا

حقيقيا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى ولا بد فيهما اى

فى الصورتين من قرينة دالة على ان المراد فى الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا

وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون

مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه

ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما فى صورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تام الكلام

فيما هو غير موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية

كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له

وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب

لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدى الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون

حقيقة فى ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثانى كناية كما صرح به المصنف وهو

الذى قصده السكاكى وتحقيقه ان قولنا آذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب

الايذاء ويلزم منه التهديد لكل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين

كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الايذاء اما تحقيقا واما فرضا

وتقديرا كان مجازا فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان

الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشىء ببينة فان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم

لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال فى بيان اللزوم فى سائر انواع المجاز واطبقوا

ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ

من الحقيقة وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز

قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب فى كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور

يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رأيت

اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة ان الاول افاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعة

لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى وليست فضيلة قولنا

كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثانى بل هى ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة

القرى لم يفده الثانى واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل فى وجه الشبه ان يكون

فى المشبه به اتم منه فى المشبه واظهر فقولنا رأيت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رأيت

رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثانى يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح

القول بانه ليس لشىء من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب

فى كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب فى شىء من الصور لهذا يتحقق فى قولنا رأيت

اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه

فى الشجاعة ولا يتحقق ايضا فى كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ

ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له فى الواقع زيادة فى المعنى مثلا اذا قلنا رأيت

اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد فى الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد

وهذا كما ذكر الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان

هذا الحكم ثابت او منفى وقد بينا ذلك فى بحث الاسناد الخبرى والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل

مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد فى الشجاعة ان المساوات فى الاول

يعلم من طريق المعنى من اللفظ وفى الثانى اللفظ من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى فى نفسه

بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير

معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح فى ان مراده ما ذكرنا

لكن المصنف كثيرا ما يغلط فى استنباط المعانى من عبارات الشيخ

لافتقارها الى تامل وافر والله اعلم واحكم هذا آخر

الكلام فى علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول

لاتمام القسم الثالث بالنبى وآله واصحابه

اجمعين الحمد لله رب العالمين انتهى

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم
اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله
وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية
وضوح الدلالة اي بالخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية الامرين والا
لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان
يكون المراد بوجوه التحسين ما يعمها اي ما يعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك
مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح
الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو
لانه يدخل فيها نحو تخصيص ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه
ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الغرض
والاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ايضا ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود
الاصل والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب
نيف وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا
وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين هنا الامرين
الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون
بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان التقابل
التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما اشبه ذلك شيئا من
ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم
رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى
الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر
بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس
وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والتقسيم يقتضي ان
يكون هذا على ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من
كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول باسم والثاني

بالفعل ومن الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما
مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا
من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج
المطر الارض اذا زينها وفسر بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد
بالالوان ما فوق الواحد ولما كان تداخله في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صحت المطابقة من اقسام
الطباق وفي تعيينه بالمعنى فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد
حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر
اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب
من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني
الكناية عن دخول الجنة وكان هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا
يفيد الا انه لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر
وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق
فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر انسان له صفرة والبعيد هو الذهب وهو
المراد هنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل
الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة
للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة
المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو
قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك
الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي
مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى
يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة
ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة الذي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه

من المحسنات المعنوية ومنه اي من المعنوي المقابلة وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم يحقق اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع فيه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى والتقابل في الجميع ظاهر الا بين الاتقاء والاستغناء فبينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء وهو المقابل للاتقاء فيكون هذا المثال تنبيها على ان المقابلة قد يتركب من الطباق وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق لان مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق الشبيه والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرطت هنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امرا شرطت ثمه اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المنحنيات من عطف العود وعطفه وحناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة

كقول

كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عز اذا غلب ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين هاهنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ويسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق تجل عن الرهط الاماء كانها والنون هو الموصوف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما فهم وراء اسم فاعل من رأيته اذا ضربت رئته وكذلك دال اسم فاعل من دلاه الراكب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما يتساقط على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة دال والمعنى تجل هذه الجبيبة عن ان تركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضر بها اذا لم تف بها شبه الذول يريد ان يركب هذه الجبيبة بمان ذولت انجيه ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة ومنها ما يسميه بعضهم بالتفويف

من قولهم برد مفوف للذي على لونين وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة
وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقوله يصف سحابا ؛ تسربل وشيا من خزوز تطرزت
مطارفها طرزا من البرق كالتبر ؛ فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ؛ ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر ؛
تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز تطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف
جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله اي قول ديك الجن
احلُ وامرُرْ وضُرَّ وانفعْ ولِنْ ؛ واخشُنْ ورِشْ وابْرِ وانتدبْ للمعالي ؛ اي كن حلوا
للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن يلاينك خشنا لمن يخاشنك وريش
اي اصلح حال من يختل حاله وابر من بري القلم نحته اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب
للمعالي واجبها يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه
جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي
الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم
يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمونث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر فقوله هو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة ؛ اذا عرف الروي
متعلق بيدل لانه انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه اواخر
الابيات او الفقر ويجب تكرره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي
كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه
لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما يتوهم ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا فيه وكقوله ؛ احلت دمي من غير جرم
وحرمت ؛ بلا سبب يوم اللقاء كلامي ؛ فليس الذي حللته بمحلل ؛ وليس الذي حرمته بحرام ؛ فانه
لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله
ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب ؛ اذا لم تستطع شيئا فدعه
وجاوزه الى ما تستطيع ؛ ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته
اي ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح
شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سالته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم له من اقترح الشيء ابتدعه

ومنه اقترح الكلام لاستجابته فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء
لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو
تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا
نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون
وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي عليها الصبغ مؤكد لآمنا
بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة
الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار
الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو
ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي
الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون
بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا
اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا
بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله
للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان
تريد رجلا يصطنع الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن
ذكر الغرس في المقال ومنه اي من المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير
المصدر كما في قولهم جيل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في
الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري ؛ اذا ما نهى
الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه
ويزينه وصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين
في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا ؛ اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها
تذكرت القربى ففاضت دموعها ؛ زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء
في ترتب فيضان الشيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من

أن معناها أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي
الجزاء بين إصاختها إلى الواشي ولجاج البحر أي لا يعرف أحد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا إذا جاءني زيد فسلم
علي أجلسته فأنعمت عليه ومنه أي من المعنوي العكس والتبديل وهو أن يقدم جزء في الكلام على جزء آخر
ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو أن تقدم في الكلام جزءا ثم
تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وأما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق
أن تخشاه وقول الشاعر سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع
العكس على وجوه منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات
فإن العكس قد وقع بين العادات وهو أحد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي أضيف إليه العادات ومعنى وقوعه
بينهما أنه قدم العادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها أي من الوجوه أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين
نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بأن قدم الحي وأخر الميت ثم عكس
فقدم الميت وأخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها أي من الوجوه أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين
نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فأخر هن من هم
وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها أن يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت بإحراز الفنون ونيلها
رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي أن الفنون جنون ومنه
أي من المعنوي الرجوع وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض أي بنقضه وإبطاله لنكتة كقوله أي قول زهير
قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الأرواح والديم دل الكلام السابق على أن تطاول الزمان
وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد إليه ونقضه بأنه قد غيرها الرياح والأمطار لنكتة وهي إظهار الكآبة
والحزن والحيرة والدهش حتى كأنه أخبر أولا بما لم يتحقق ثم رجع إليه عقله وأفاق بعض الإفاقة فنقض
كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم ومثله فأف لهذا الدهر لا بل لأهله ومنه أي
من المعنوي التورية ويسمى الإيهام أيضا وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا
على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش
استوى فإنه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار
ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد إما قبلها
نحو والسماء بنيناها بأيد فإنه أراد بالأيدي معناها البعيد أعني القوة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب أعني الجارحة

المخصوصة وهو قوله بنيناها أو بلفظ بعده كقول القاضي أبي الفضل عياض يصف ربيعا باردا أو الغزالة
من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة
العقل فنزلت في برج الجدي في أوان الحلول ببرج الحمل أراد بالغزالة معناها البعيد أعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب الذي ليس بمراد أعني الرشأ حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للأخرى كقوله
إذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وإن كذب الخال أراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس
وبالخال الخيلاء فإن قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى أنه لما كان الاستواء على
العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولا امتناع هنا من المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت
اليهود يد الله مغلولة أي هو بخيل بل يداه مبسوطتان أي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير
بالنعمة والتمحل بالتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام وكذا قوله والسماء بنيناها
بأيد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالأيدي إلى جهة حقيقة أو مجاز بل يذهب إلى أخذ الزبدة
والخلاصة من الكلام من غير أن يتمحل لمفرداته حقيقة أو مجاز وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والأيدي
بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقوة وذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أنهم وإن كانوا يقولون المراد
باليمين القوة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدا إلى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال
وأهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت توجيه المصنف في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما هو المشهور
بين أهل الظاهر من المفسرين ومنه أي من المعنوي الاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما أي أحد
المعنيين ثم يراد بضميره أي بالضمير الراجع إلى ذلك اللفظ معناه الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما أي أحد
المعنيين ثم يراد بالآخر أي بالضمير الآخر معناه الآخر فالأول كقوله إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا
غضابا أراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع إليه من رعيناه النبت والثاني كقوله أي قول البحتري فسقى الغضا
والساكنيه وإن هم شبوه بين جوانحي وضلوعي أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى الغضا وهو المجرور في الساكنيه
المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار أي أوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا
ومنه أي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد
من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه أي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له فالأول وهو أن يكون المتعدد
على سبيل التفصيل ضربان لأن النشر إما على ترتيب اللف بأن يكون الأول من النشر للأول من اللف والثاني للثاني
وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل
ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب وإما على غير ترتيبه أي ترتيب اللف

وهو ظاهر بان لا نزاع ان يكون الا وّل من النشر للاوّل من اللفّ والثاني للثاني وهكذا على الترتيب او يكون على عكس الترتيب كقوله
اي قول ابن حيوس شعر كيف أسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدّا وردفا فاللحظ للغزال
والقدّ للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك
وليسمّ مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون المتعدد على سبيل ذكر
الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر
الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ولكن
نجعله قول الفريقين لا تفصيلا بين القولين فانه لا فرق بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به
صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بواحد وبآخر متعلق
بالآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا
من كان نصارى فلف بين الفريقين او قوليهما اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يردّ الى كل فريق
او الى كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه فالت
اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا
نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد
على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين اوّلهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطيف المسلك
وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت
ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف
الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم
تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه
ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من
اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال
وهو انه جعل الاوّل من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا
اليه وجعل ولتكبروا علة لما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق
العلل غير موافق لما ذكر من تقرير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في

في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد ليتفرع الترخيص ومراعاة العدة و
كيفية القضاء وعليه وتشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص بمراعاة عدة ما افطر والترخيص فالحاصل ان المذكور
فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ايام الفطر ليصومها في ايام اخر وفي
هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة و
الثاني تعليم كيفية القضاء فصار المذكور والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل
راجعا الى واحد من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر
بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد ومدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد
بصوم الشهر بتكميل عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
اشارة الى المذكور قبل وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد
في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية
علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا
ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة اي داعية الى الفساد ومنه
اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي كقول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال
الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج
عن اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر والجواب ان يقال ان ذكر الاضافة
مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه
فليتأمل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير الراجع الى المستثنى منه المقدر العام
اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به لكن ليس احد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل
اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي
وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا
اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف
الى الاوّل الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى
القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والوتد فلا يتحقق التعيين وقد يكون البيت من قبيل
اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يقتضي الى

تنبيه تام يكون اشارة الى عين الحي ولو سلم فسوا جعلت هذا اشارة الى عين الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل به
غايته في الباب انه التعيين محتمل ومثل هذا ليس من اللف والنشر فليتأمل ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق
وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها و
قلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من
جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد
تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب
حتى اقام اي الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض و
هو ما حول المدينة خرشنة وهي بلدة من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع
جمع بيعة بكسر الباء وفتح الباء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر
حتى اقام حول المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا
لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا
لم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا واتى في التعبير عنهم بلفظ ما
دلالة على اهانتهم وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت
قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها
في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب كما وقع عليه الشرح
لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع
كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا اي اتباعهم وانصارهم
سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها
البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق
كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني
في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتعريفه لكونه
معلوما مما سبق من تعريفات هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم يأت يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم
اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه
اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن
لهم فيعتذرون في موقف آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي

اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي
النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات
الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد وهي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح
كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا
ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب
النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما
هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف
بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه وان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان
صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه وان بعض اهل الجنة لا يخلدون
فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار
الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد
وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم
ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اي الانفس واهل
الموقف ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا
الى آخره وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به
كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم
على الاعداء وثباتهم على القتال اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا ذكر
احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو الظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن
يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له
ولد او لا يكون وان كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى في جميع الاقسام وذكرها
قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي
هي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه جبر تأخير الذكور بتعريفهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال
ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور
واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اي من المعنوي التجريد وهو

ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة
لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر
بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك
الذي يهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر
مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن
به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية
على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا
لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي
من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول الباء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء اي من شاكلة
الوجه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها
من شدائد الحرب تعدو بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة
وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه
وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه
مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار
الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة
ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي
اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة
كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت
وبهذا الخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم
فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه
ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد في البيت نفسه لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة
لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها
مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والتفجيع في قوله اقول لها اذا جشات وجاشت مكانك
تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا
اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه

عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا
على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء انما هو كناية عن كون
الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه بل يكون
داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة
التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان
لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال ومثله قول
الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي ومن المعنوي المبالغة المقبولة
لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام
ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان
كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا
بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في
قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات
والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن او يفضن او نحو ذلك
بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها
ليتبين المقبول من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة
او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف
غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير فيه باعتبار عوده الى احد المذكورين وتنحصر المبالغة
في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف
فرسا بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء اي والى في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع
احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها
دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس
ادرك ثورا ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا
عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه
الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ و
الاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة وممتنعا عقلا

فخلوا كقوله اى قول ابى نواس واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التى لم تخلق ادعى انه
تخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه
ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد فى قوله يكاد زيتها يضئ ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط تجاذبها واقراسا وابلا وذلك
فكادت ان تنجو الرجالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اى قول ابى الطيب عقدت سنابكها عليها عثيرا
اى للجياد اى عقدت سنابك الجياد فوق رؤسها عثيرا اى غبارا لو تبتغى تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اى
على ذلك العثير لامكنا اى امكن العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا
بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اى
ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل فى قوله اى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل
يخيل لى ان سمر الشهب فى الدجى وشدت باهدابى اليهن اجفانى اى اوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير
لا تزول عن مكانها وان اجفان عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهرى فى تلك الليلة وعدم
انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ تخيل مما يقربه الى الصحة ومنها
ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت غدا ان ذا من العجب ومنه اى من المعنوى
المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة
للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به
خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفى التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث
زعم ان المذهب الكلامى ليس فى القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المولف من المقدمات
اليقينية القطعية التى لا تحتمل النقيض بوجه وتعدد الالهة ليس قطعى الاستلزام للفساد وظنى من المشهورات
الصادقة وقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة
بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهى ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها
الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اى مواعظ المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت
عنى خيانة لمبلغك الواشى اغش من غشى اذ خان وكذب واللام فى لئن كنت موطئة للقسم وفى
لمبلغك جواب للقسم ولكننى كنت امرا لى جانب من الارض فيه اى فى ذلك الجانب واراد به الشام
مستراد اى موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلاء وارتاده ومذهب ملوك اى فى
ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم واقرب كفعلك اى يجعلون لى حكما فى اموالهم ويقربونهم
رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت فى قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا

١٦٤

اعنى لا تلمنى ولا تعتبنى على مدح آل جفنة وهذا استوائى وهذا الجمع على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء
قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا
ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى وهو الذى يبدوا الخلق ثم يعيده وهو اهون
عليه اى الاعادة اهون واسهل عليه من البداء وكل ما هو اهون فهو ادخل فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان
وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اى القمر افل وربى ليس بآفل فالقمر ليس بربى ومنه اى من المعنوى حسن
التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا
يكون مواقفا لما فى نفس الامر يعنى يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع والا لما كان من محسنات
الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير
مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على ما يقابل
الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهذا اربعة اضرب لان الصفة
التى ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها فى العادة
علة وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة كقوله اى قول ابى الطيب لم يحك اى لم تشابه نائلك اى عطاءك السحاب وانما
حمت به اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب هو عرق
الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة فى العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء
الممدوح او يظهر لها اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هى المذكورة لكانت علة حقيقية فلا تكون
من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء
اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون فى العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم
قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو
ان تتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة فى وصفه بالجود وتتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة على
وجه تخييلى اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان
تنال من لحوم اعدائه وتتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة للغيظ والحنق اى ليست قوته
الغضبية متصفة برذيلة الافراط وتضمن ايضا قصد اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا احتاج الى قتلهم و
استيصالهم والثانية اى الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت
فينا اساءته نجى حذارك اى حذارى اياك انسانى اى انسان عينى من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن
لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كانت ممكنة عقبه اى عقب الشاعر

استحسان اساءة الواشي بان حذاره اى حذار الشاعر منه اى من الواشي بحي انسانه اى انسان عيني الشاعر
من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله لو لم يكن فيه غير البيت للمعنى وقد وجدت بيتا
فارسيا في هذا المعنى فترجمته لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اى شد النطاق و
حول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص في
لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو هو امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد
النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليها اى الحالة التي الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها
بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل لو لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة
ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطا مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر
من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك
فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء
الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيته خدمة الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد
دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين
لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت النية
خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة للممدوح كان
من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علم للنفس
ذكر الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل
لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اى قول ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة
الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقى اراد ترقا بالهمزة فخففها اى ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربا
في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني سالت
الريح المزن اليها فجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من
السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طلال الان طال
عليها الامد دثرن فلا علم ولا نضد لبسن البلى فكانما وجد بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض الثقات دفن
في هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملازمة لطلع
القصيدة وهو قوله الا ان صدري من عزاي البلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع وكان نفس ابي تمام هو الحبيب
الذي فقدته السحاب في تلك الديار ومنه اى من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اى اثبات ذلك

الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اى قول
الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون
يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي يكلب بأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب
ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي بناة مكارم
واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب
ومنه اى من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظرية هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح
والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف
فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه ولنسمه تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى
من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اى قول النابغة
الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب اى من مضاربة الجيوش فالعيب
صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اى كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اى من هذا
العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف من العيب وهذا اى اثبات شيء منه على تقدير كونه منه توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بناء على
الشرط المذكور وهو اى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اى اثبات الشيء من
العيب في المعنى تعليق بالمحال كما قال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اى تاكيد المدح ونفي صفة
الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال و
المعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه
المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء
المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى
يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا
من افراد ما نفاه من العيب ويريد اثباته حتى يحصل فهم شيء من العيب تقال توهمت الشيء اى ظننته واوهمته غيري فاذا وليها
اى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه
لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخذ القلوب والضرب الثاني
من التاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح وتعقب باداة الاستثناء اى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك
الشيء اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اى لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو
اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اى في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير

داخلة في المستثنى منه وبهذا الاينافي بحث قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اى الاستثناء المنقطع
في بهذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في بهذا الضرب صفة ذم منفية عامة
يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في بهذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين
في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من
حيث انه الاستثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا ياتي فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء
ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اى لكون التاكيد في مثل بهذا الضرب من الوجه الثاني
فقط كان الضرب الاول افضل لافادة التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون
من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل
الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل
الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فايدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا
الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما ما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه
الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله
من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددا ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل
ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيد ولو قصدت ذلك كان الواجب ان توخر ذكر الرجل ومنه اى من تاكيد المدح بما يشبه
الذم ضرب آخر وهو ان يوتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا
الا ان آمنا بآيات ربنا اى ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى نقم منه وانتقم اذا عابه
وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون
بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في بهذا الباب اى باب تاكيد المدح
بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اى قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد الشيباني
هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاولان استثناء من مثل قوله بيدا اني من قريش وقوله لكنه الوبل
استدراك يفيد من التاكيد ما تفيده بهذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اى من المعنوي تاكيد
الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اى
دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة
ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين
والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي منه الضرب الآخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحق منه الا الهجاء و

والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء كقولك هو جاهل لكنه فاسق ومنه اى من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه
يستتبع المدح بشيء على وجه آخر كقوله اى قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اى جمعته لهنئت الدنيا بانك
خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه
سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فايدة له فيه قال علي
بن عيسى الربعي وفيه اى في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبي
عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اى قتل مقتوليه لانه لم يتقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة
الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اى من المعنوي الادماج
يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يتضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر فهو منصوب مفعول
به ليتضمن وقد اسند الى المفعول الاول وبهذا المعنى الآخر يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه
مسوق لاجله فهو اعم من الاستتباع كقوله اى قول الشاعر اقلب فيه اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول
فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم ابو ادمج شكوى الزمان في التهنئة فعد سيما لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون
مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح
كقوله اى قول ابي الطيب اقلب فيه اى في ذلك الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول
الشكاية من الدهر بمعنى لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد بها على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من
ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب واكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده
فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك
شكوى الزمان بتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان
وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكنه لما كان مريدا الوصل الى المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم
على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودايع تستعاد آخر الامر ومنه اى من المعنوي التوجيه
ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء
ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني عكسه وبالعكس فيكون ذما و
قال السكاكي ومنه اى من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار
اعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد
ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اى من المعنوي الهزل الذي يراد به
الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اى من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه

وحاصله ان يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض منه امر صحيح بحسب الحقيقة كالهجو مثلا

السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية
ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت
لفظ كان الدال على الشك والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها
بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الذم
كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء ففيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة
والتدله اي كالتحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض
قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر وفي اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل
خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله أيا منزلتي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين
رواجع ام هل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتعجب كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على
رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا عم كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم
اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه
اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها
لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت
ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله
وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم
المكنى عنهم بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنين
ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل
لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه
متعلق بالحمل اي بحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي
بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه
بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت التفضل وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة
والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل
واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في
فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان
قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى حمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الا

الاطراد وهو ان تأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى
اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت
حالهم قد ثل عرشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل
رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام
الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس
بين اللفظين وهو تشابههما في التلفظ اي في اللفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف
نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام
وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع
الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيآتها وبه يخرج نحو البرد والبرد
بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل
على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره
عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الا
فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين
سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا
مفردين نحو يوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول
الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع إجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني
جمع اجل والمراد منتهى الاعمار واما مختلفان نحو طلان طويل النجاد وطلاع انجد الاول مفرد والثاني جمع
نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او
فعل وحرف سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن
عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام
احدهما مركب والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا
كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي
العلاء مطايا مطايا وجدك في منازل منازل عنها ليس عني بمقلع فمطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا
منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب

باسم المزوق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح البستي كلهم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام
لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والاخص باسم المزوق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة و
بعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه
وروعة ملقاه ومطعم صابه فالكام مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب الاول با
لفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مزوقا قلت لا اذ يجب في المزوق ان لا يكون المركب
مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه
او مزوق صرح بذلك في الايضاح فتح عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها
وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف
في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق
الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور في
الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا
ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط اي اتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي
التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون بالحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد
والمراد بلفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق وعكوه اي نحو قولهم جبة البرد
جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء في مفرط
وان كان مشددا فهو فان ومما يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع
اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فانه في الصوت حرف واحد يحدث فيه كيفية والى هذا
اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء في مفرط حرف مكسور كالراء في مفرط والاختلاف
بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم
البدعة شرك الشرك قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح
ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين
في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي
الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين
فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت
الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون

من

من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في من ايد صفة لمحذوف اي يمدون سواعد من
ايد او زايدة على مذهب الاخفش او للتبعيض ظاهرا في قوله من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون
وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف عواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب
من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صايلات على الاقران بسيوف
حاكمة بالقتل قاطعة وربما يسمى هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا ووجه حسنه انه توهم قبل ورود آخر
الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت انما اتى بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاها سمعك
انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فايدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا
وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح
وربما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف
فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس في انواع الحروف
كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين
في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس
وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين
الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين
سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمزة الطعن وشاع استعمالهما في الكسر
من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط
نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير
لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم النحويين نظرا او في الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في
ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد
اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الآخر
من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض والى
اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه
للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما
اي احد المتجانسين تجنيس القلب في اول البيت والمجانس الآخر في آخره يسمى تجنيس القلب ح مقلوبا مجنحا لان
اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان

خناس القلب ام غيره ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو
جئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواصم عواصم
وقواضب قواضب وكقوله حسامك فتح للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا
خطيا كقوله هو والذي هو يطعمني ويسقيني واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عم عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا و
كقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها
كقوله في شعره متى يعود وفي المستنصر من جنة المشتري يغفر به حيته وقيل للفاصل استفصح نغمة ابيش نفسحيثه فقال الايت بتصحيفه
ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل
في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه
الاشتقاق وليس باشتقاق فلفظه بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل
واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم
ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله
حلقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين
المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين
والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها
اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني
ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمعهما الاشتقاق
نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما
اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه
او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في
علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر وراى المص تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو
المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول
او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل التقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير
اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المص لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما
لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء بالامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا الاول ما يكون اللفظان

المكررين فيما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم
وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري
تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه
اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة والضمار
رفيقي واياه وقصتنا والرواحل تسرع بنا بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك مخاطبا استمتع بشم عرار نجد فانا
نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم
يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله اربعا على الدار التي لو وجدتها باهلها ما كان وحشا مقيلها
الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة
لان التعلق يفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في الساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها
فاعل نافع او مبتدا ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قيامي على الدار التي لو وجدتها
ما مقولها ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الا تعريجا قليلا ينفعني
ويشفي غليلي ووجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول
مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها فداعي الشوق قبلكما
دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل
وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق
يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو
من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المص وما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف
بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المئين ويسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى
في كل صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني ايضا لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات
اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى منقول من الثني وما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان
اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري
ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل
وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصل الضرب ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون
الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان

ثم تاملتهم وتصفحت سيرهم فلاح وظهر لي
انه ليس فيهم لاحد عندهم فوز نا با مكر

اما اذا لم يحز المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يجزى على غيره ولا يحفظه مما الاضرار فيه فيخزن
وتخزن مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اى قول ابى العلاء ابو العلاء اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط
فى الخصر اى البرودة يعنى ان بعدى عنكم لكثرة انعامكم علىّ وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين فى آخر البيت والآخر
فى حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثانى من الالحاق اعنى ما يجمعهما شبه الاشتقاق ومما يكون الملحق الآخر فى صدر المصراع
الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى اطنين اجنحة الذباب يضير ضائرى ويضير مما يجمعهما الاشتقاق
ومما يكون الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول ابى تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى
فى الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر ماؤه الغمر وقد كانت البيض القواضب اى السيوف القواطع فى
الوغى بواتر اى قواطع وهى الآن من بعده بتر جمع ابتر اى لم يبق بعده من يستعملها استعماله
فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق فى آخر البيت والملحق الآخر فى صدر المصراع الاول قول الحريرى ولاح يلحى على جرى
العنان الى ملهى فسحقا له من لاح لاح فالاول ماض يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر
فى آخر المصراع الاول نحو قوله ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع الى تلخيص عانى فالاول من عنى يعنى والثانى
من عنى يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر لعمرى لقد كان الثريا مكانه
ثراء فاضحى الآن مثواه فى الثرى فالثراء واوى من الثروة والثرى يائى ومنها اى من اللفظى السجع وهو قد يطلق
على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجئ وقد يطلق على توافقهما
والى هذا اشار بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الآخر وهو معنى قول السكاكى هو اى
السجع فى النثر كالقافية فى الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ فى آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير
منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا تطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد
وانما اراد السكاكى بالاسجاع حيث قال ان الاسجاع فى النثر كالقوافى فى الشعر الالفاظ المتواطئة عليها فى اواخر الفقر التى
يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والى هذا اشار بقوله ان لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف بقوله وهو
معنى قول السكاكى يعنى ان هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله يعنى كما ان القوافى هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر
الابيات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الفقر فكما ان التقفية هى توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر هو
توافقها وهو اى السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اى الفاصلتان فى الوزن نحو مالكم لا ترجون لله وقارا
وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم تختلف الفاصلتان فى الوزن فان كان
ما فى احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله اى مثل ما يقابل ما فى
احدى القرينتين من الاخرى فى الوزن والتقفية اى التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر

بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية و
اما لفظة فهو فلا يقابلها شئ من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان لكان اكثر ما فى الثانية موافقا
لما يقابله من الاولى والا فتوازى اى وان لم يكن ما فى احدى القرينتين او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى مختلفين فى الوزن
والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة اى فى الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا او فى التقفية فقط كحصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين
مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار
مفردات الالفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من القرينتين دالا على معنى
آخر والا لكان تطويلا كقول الصابى لا تدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور
بمرورها ولا يهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه
اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم وقيل واحسن السجع ما تساوت
قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اى بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته
الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا
يحسن ان يؤتى قرينة بعد قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون
الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثانى ان يكون الثانى اطول من الاول لا طولا
يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات
يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمانى لفظات والثانى تسع وله فى القرآن نظير و
تستثنى منه ما كان على ثلث فقر فان الاوليين تحسبان فى عدة واحدة ثم تأتى الثالثة بحيث تزيد عليهما
طولا ويجوز ان يجيئا متساويتين كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود وطلح منضود
وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة خمس لفظات او ستا كان حسنا و
الثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندى عيب فاحش لان السمع قد استوفى امده فى الاول بطوله
فاذا جاء الثانى قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما
طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى
اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلث
الى عشر وما زاد عليها وهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنى
عشرة واكثره خمس عشرة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة

التصريع الناقص

والاسجاع في الحقيقة مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القراين لان الغرض من السجع ان تزاوج بين الفواصل
ولا يتم ذلك اي في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة
لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض اعني
تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها لاجل الازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اي با
بالغدوات وهناني الطعام ومراني واخذ ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة
فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه بل يقال فواصل وهذا
مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم
ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء
واورى به زندي اي صار ذا ورى وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه
متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضماير في به يعود الى النصر المذكور في البيت السابق
وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن حمدي ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم
الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر
الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي
في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرة تلي مسجعين سجعة تسمية
للكل باسم جزئه كقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت
بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير
معتصم بالله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خايف عقابه فالشطر الاول
سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدا وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم
ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض
مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن
الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول
امرء القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول غير
محتاج الى الثاني فاذا جاء الثاني جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين
الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي
من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع

الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان
يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في
المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغايب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة
واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض
مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق
كقول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول
معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع
المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع
بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي
الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون
التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن
لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي
ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله
دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها
وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح
يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في نحو سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق
الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله
وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة تساوي فواصل النثر
وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف الاخير ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا
فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد
وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين
من الالفاظ او اكثر مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في
التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع وقد كان

في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما تختص بالشعر او يرد لها مثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النظم والنثر جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء اوانس بكل وبحديثك ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها الخ فان الايه والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فاشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المراوة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غارات انها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من متحرك الردى الى الآخر او مجموع قوله كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظ دار منه

منه وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلي المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا يسمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع الحرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في البيتين او اكثر وفي فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثله قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه ان يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان بذلك الشيء في مذهب السجع يعني لو جعلت القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فحيث ما هو ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثله فلا تنهر ولا تسخر ولا تظفر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو فلا تنهر ولا تبصر ولا تظفر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكر والي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكأنه اراد سأشكر نعمة عمرو

بحذف الجار او جعل اياى بدل اشتمال من عمرًا وفتى اى هو فتى غنى محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر
الشكوى اذا النعل زلت يقال فى الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل
به اى لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفى طريقته
قول الآخر اذا افتقر المرء لم ير فقره وان ايسر المرء رأى صاحبه رأى خلتى اى فقرى من حيث يخفى مكانها لانى
كنت أسترها بالتجمل فكانت اى خلتى قذى عينيه حتى تجلت اى انكشفت وزالت باصلاحه اياها باياديه يعنى من حسن
اهتمامه جعله كالداء الملازم لها حتى تلافاها بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جىء قبلها باللام مشددة مفتوحة
وهو ليس بلازم فى مذهب السجع لتحقق السجع فى نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففى كل من الآية والابيات نوعان
من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثانى التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثانى كالقمر ومستمر وبالعكس
كقول ابن الرومى لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع
مما كان فيه وارغد فقد التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف فى الايضاح ان ذلك قد يكون فى غير الفاصلتين
ايضا كقول الحريرى وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه قد التزم فى الفاصلتين اعنى العسل والكسل السين
التى يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم فى اشتار واختار التاء التى يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك فى التعريف
المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروى او ما فى معناه اعم من ان يكون ذلك فى حرف القافية والفاصلة او فى
غيرها فان حرفا فى البيت الى حرف الروى يصدق عليه انه قبل حرف الروى وكذا ما فى معناه من الفاصلة فيصدق على التاء فى
اشتار واختار انه قبل اللام التى هى بمنزلة حرف الروى لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون فى القافية
او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم فى السجع او التقفية قبل حرف الروى ما لا يلزمه من مجئ حركة مخصوصة او حرف بعينه
او اكثر وان قوله قبل حرف الروى او ما فى معناه يعنى من حرف القافية والفاصلة والا لكان المناسب ان يقول فى البيت او الفقرة
وقوله فى الايضاح وقد يكون ذلك فى غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذى هو لزوم ما لا يلزم قد يجئ
فى كلمات الفقر والابيات غير الفواصل والقوافى واصل الحسن فى ذلك كله يعنى فى الضرب اللفظى من المحسنات ان تكون
الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس اى لا ان تكون المعانى توابع للالفاظ وذلك لان المعانى اذا تركت على سجيتها طلبت
لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعنى تابعا لها كان
كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغى ان يجتنب عما يفعله
بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شىء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون
الكلام

مثال الترديد وهو ان يعلق الكلمة فى المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله ...

الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالة وركاكة المعنى هذا ما تيسر لى باذن الله جمعه و
تحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين
اهماله وهو ما يجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله فى فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان
احدهما مثل ما يرجع الى التحسين فى الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين فى الخط
كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون من كلمات متصلة الحروف كقول الحريرى فتنتنى فجننتنى
تجنى بتجن يفتن غب تجنى ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وارى ان زرت دارا ودودا ودرد
وورد ازودا وورزدا ومثل الخيفاء وهى الرسالة او القصيدة التى تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف
الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريرى الكريم ثبت الله جيش سعودك يزين الآخر الرسالة ومثل الرقطاء وهى
التى احد حروف كل كلمة منها منقوط والآخر غير منقوط ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتى برسالة او
خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثانى ما لا اثر له فى التحسين قطعا مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم
وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابى نواس صغرى اذا تنزل الاقران
ساحتها او مسها حجر متنوشوا ومثل التعديد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل
ما سمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة فى ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل
ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان تكون فى كلامك خفاء دلالة فتأتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى
الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب فى ايراده فى المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل
ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجئ مع الايجاز وقد يجئ مع الاطناب ومع المساواة
ايضا والقسم الثانى ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول فى السرقات الشعرية وما
يتصل بها ومثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها
خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هى خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
كالمقدمة على ما توهم بعضهم خاتمة فى السرقات الشعرية وما يتصل بها اى بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان فى الغرض على العموم
كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى
هذا المعنى لتقرره اى لتقرر هذا الغرض العام فى العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان

كان اتفاقا لئن بلغين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك
كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبت تلك الصفة
كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك
الناس في معرفته اي في معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد
والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة
ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة
والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من
وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول
او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا
بفكر والآخر عامي تصرف فيه لما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي
والمبتذل العامي الباقي على الابتذال والمتصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في المثل المذكور واذا
تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله
او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار
ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى
اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير اللفظ او بدونه فلذا عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية
الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل
بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقه ومتوخيا المعدلة ولم
توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك متبدلا بك وباخائك ان كان
له مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف تحمل امر يعظم تعظيم السيف او يؤثر تاثيره او اراد الصبر على
الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد
اي لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار وانهضام متى لم يجد عن ركوبه
مبعدا ومعدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت
بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني
لاوجل

لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال الم تخبرني
انهما لك فقال اللفظ لي والمعنى له وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل
بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل
لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس
وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل اورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال ابن عباس
بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام
تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة
احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الآخر وان كان اخذ اللفظ
كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون
ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الا
ختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم وفي
الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي
الشجاع القتال الذي لا يلوي بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر
لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا النصب على انه مفعول او تمييز وفاز
باللذة الجسور اي الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روي عن ابي معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشارا
قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين
وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف
حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني
دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن
حميد حين استشهد في بعض غزواته هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بعدان لا يأتي الزمان بمثله
بدليل ما بعده او بقرينة الى لا يأتي الزمان بمثله وهو قوله ابي ابا نصر نسيت اذن يدي من حيث ينتظر الغنى ويثيل قال
الشيخ عبد القاهر في المسالك المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه لا يوجد او انه
لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم ينفه من حيث هو بل من حيث
لا يوجد

والضمير في بها راجع الى المنازل والصحب جمع صاحب فاعل وقوفا والمطي جمع مطية مفعول ووقوفا على الحال اي فقفا حال كون صحبي واقفين مطيهم بالمنازل لاجلي يقولون لا تهلك من جهة الحزن وتجمل بالصبر

قال الزوزني نصب وقوفا على الحال يريد قفا نبك في حال وقوف اصحابي مطيهم علي والوقوف جمع واقف والصحبي جمع صاحب

شم الانوف كناية عن الغنى والتكبر

متعلق بكل خاطر واقع في كل قلب لتعلق به لكل تحقق

بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع
الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كان
فان قيل ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا و
نظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير والزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره المص اعترض
عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيل الحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فلان يسمح بهلاكه وان يبخل فنقل
الشاعر ذكره والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسمح باعدامه قط لكونه سببا لصلاح الدنيا قلنا
وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم
يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاده منه
لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاءه غير موجود ان يوصف بالعدوى
فانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعداه سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلثة فالمصراع ماخوذ
من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كان معنى مصراع ابي تمام تخلله بمثل المرثي ولو اشترط
في الاخذ اتحاد معناه في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام
فقد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات
البيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية
لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحير في
الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا
الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل للروح لتاويله بالنفس وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروي يد المنايا فقد
اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني الا حديث
فراقكم لما اسر به الي مودعي هو ذلك الدر الذي اودعتم في مسمعي اجريته من مدمعي وقول جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر
التي تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدر الذي قد حشا به ابو مضر اذني تساقط من عيني فهو ابعد من الذم انما هو على
انه لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي
في البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب اني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد
محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع

في الضرب الثاني وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماما
من الم اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه
كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه
او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو ضمير الشان الصنع اي الاحسان وهو مبتداء
خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطؤ فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك
اي تاخر عطايك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل تاخر عطائك عني يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع
منها ما كان جهاما لا ماء فيه واما ذو الماء فيكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها
اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تالق اي لمع في الندي اي في المجلس كلامه المصقول
المنقح خلت لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن
خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضائها اسنة رماحهم ونفاذها
كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه
لما فاته ما افاده البحتري بلفظي تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار
للمنية ويلزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ابي
زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا وروي وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا و
الا سخي فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى الضمير في اوسعهم للملوك
في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر في مرثية ابن له والصبر يحمد
في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا مثل النوع الظاهر
من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب
لحاهم سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كونهم على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء
في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فالتعبير
عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين
ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في
اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب الى المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر النقل وهو ان ينقل المعنى

الى محل آخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة قد صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان الاول يختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم ~~وهذا اي غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول~~ روي انه لما بلغ هرون الرشيد ~~بعض العالم وهو الناس~~ كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه الى الناس غار عليه غيرة افضت به الى التنكر لرؤاه من نكبه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قوله لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس من الله البيت فامر هرون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب اأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأي البعض او على تقدير المبتدأ اي وانا احب واما اذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحدا ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا له محبوبا فهذا نقيض بيت ابي الشيص لكن الاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال اراد ابو تمام ان المدوح يستلذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه سبقت نغمة من سائل عطاء المدوح يلذ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال ومنه اي غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا رأي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة او على انه المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القي عليها الظل عقبان اعلام ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل فان رايات المدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه تجرح الغزو وتسائر العقبان فوق الرايات لاكل لحوم القتلى فيلقي ظلها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من قول الافوه رأي عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة

لا مرئية

لا مرئية رأي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قول الافوه رأي عين وقوله ثقة ان ستمار لكن يقال ان قول ابي تمام ظللت الماثم يفيد قرب الطير او يغني عن قوله رأي عين لانه وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادة محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول اي بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطيور على آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة بل منها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان علم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم الثاني او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذ منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر فلا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما حكي ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى روما اعفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق على ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق

أيعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم

اذا نباؤه يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كانى بابن المراغة يعنى جريرا قد هجانى فقال بسيف بنى دعوان سيف مجاشع ضربت
ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشاء يقول بسيف بنى دعوان سيف
مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهده ثم قال جرير يا امير المؤمنين كانى بابن القين يعنى الفرزدق
قد اجابنى فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال
مجيبا كذاك سيوف الهند ينبو ظباتها ويقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم
وهل ضربة الرومى جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثانى اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه
اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا
اى بالقول فى السرقات الشعرية القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره
ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات الشعرية ان فى كل منها اخذ شئ من الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان
او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه اى لا على طريقة ان ذلك الشئ من القرآن او الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه
اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال فى اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبى عليه السلام كذا او فى الحديث
كذا او نحو ذلك وهو فى الكتاب ياتى مثله لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او
منظوم فالاول كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب والثانى مثل قول الآخر ان كنت ازمعت
اى عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريرى قلنا
شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ
النبى عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن
وقول الحريرى وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل بعد من قبحه الله بفتح العين اى ابعده عن الخير والرابع مثل قول
ابن عباد قال الحبيب لى ان رقيبى سيئ الخلق فداره من المداراة وهى المخاتلة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت
دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا اى
جعلته محفوفا محاطا به يعنى ان وجهك الجنة فلا بد من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى
الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم من الامثلة الاربعة والثانى خلافه اى ما نقل فيه
المقتبس عن معناه الاصلى كقوله اى قول ابن الرومى لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد
غير ذى زرع فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم

لكن

لكن معانى القرآن واجلالها فيه ولا نبات وقد نقلها ابن الرومى عن هذا المعنى الاجناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا
الضرب قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشره لؤلؤ والبس عن ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرح الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن
او غيره كالتقفية كقوله اى قول بعض المغاربة عند وفات بعض الصحابة قد كان ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا
وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه
مع التنبيه عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا
يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا تضمن الشاعر شعر نفسه من قصيدة
الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار العرب كتضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير كقول عبد القاهر بن طاهر التميمى
اذا ضاق صدرى وخفت العدا تمثلت بيتا بحالى يليق فبالله ابلغ ما ارتجى وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول
بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفنا كراكب
عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة
الى قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن ولم يكن فى قديم الدهر انشد فى ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان
يالفهم فى المنزل الخشن البيت الثانى لابى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اى قول الحريرى يحكى ما
قال الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع على انى سانشد يوم بيعى اضاعونى واى فتى اضاعوا المصراع الثانى للعرجى وهو عبد
الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنهم نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقبله لامية ومصراع ابن ابى صلت وتمامه ليوم
كريهة وسداد ثغر اللام فى ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وسده بالخيل والرجال
والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اى اضاعونى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى احوج ما كانوا الى
واى فتى اى كاملا من الفتيان وفيه تنديم وتوبيخ لهم وبدون التنبيه كقول الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق
الغض روضة آس اعذاره الساعى العجول توقفا فوق فوق ساعة من بابه المصراع الاخير لابى تمام واعلم ان تضمين
ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقى كما مر آنفا والثانى ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس فى
بؤس نكابده والعين والقلب منا فى قذى واذى والآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسنى ان الكرام اذا اشار الى
بيت ابى تمام ولا بد من تقدير الباقى منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اى احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة
اى يشتمل البيت او المصراع المضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لا توجد فى الشعر الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظا له

معان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اي اظهر لي لماها اي سمرة
شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من الاذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا
ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق
مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر
او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا
بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل
فالشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة
وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دموعه على التسامح بجريان
الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى
الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا
مقداره وفيه تهكم ولذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على سبيل التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة
وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا
لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثرا قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس
وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان
غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة
آخره يفخر حال اي ما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا
او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن
او الحديث وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وقال الامام الشافعي
رحمة الله عليه عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية
عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله عليه السلام ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله عليه

من

من حسن المرء تركه ما لا يعنيه وقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان
يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما
قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده
الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى
توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه
لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره
واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت
تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا
اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح
وفسرها بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او
شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان
يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل سائر اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول
ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب
الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري ااحلام نائم المت بنا
ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه
غيره ونضا ذهب به وازال الضمير في ضوؤها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين
ااحلام نائم استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس
فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل
له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء اي الارض الرمضاء اي الحارة التي ترمض
فيها القدم اي تحترق والنار تلتظي ارق واحفى منك في ساعة الكرب ارق من رق له اذا رحمه واحفى من حفي عليه تلطف وتشفق
اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار اشار الى البيت
المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء
بالنار وعمرو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الجليلة وهي ام جساس بجار لها من جرم

لها ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي
ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا وصاحت
البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس
يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال
يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقتل المستجير بعمرو والبيت ونشبت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها للتغلب على بكر
ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون
عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا يظن
انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاه الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى
القصة والى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني
ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عم والتلميح الى المثل كقول الحريري فبلانا من هرة تعق اولاده
اشار الى المثل اعق من الهرة يأكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في
الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل
على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت
طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة
من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري
ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال الهلالي اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه
اراد قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال **فصل من الخاتمة في حسن الابتداء**
والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اي يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن
انه يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلاثة
اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم
والتأخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من
غير ان يكتسي اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم واصح معنى بان يسلم
من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك وهي يجب المجانبة فيما عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة
في

في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء
لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه
ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي
والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقد عيب بعضهم في
هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف البيت عذب اللفظ
سهل السبك ثم لم يتفق له في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول فاحسن منه ابتداء النابغة
كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي
قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي
الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام
خمر بفي برود وهو في كبدي جمر ويجب ان يتجنب في المديح مما يتطير به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع
قصيدة انشدها الداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروي
ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به
الداعي وقال يا اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه
ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدأ
مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل
براعة اذا فاق اصحابه في العلم وغيره كقوله في التهنية اي كقول ابي محمد الخازن يهني الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز
الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا وكقوله في المرثية اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي
الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهني
المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد
بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له
شكاة عظيم العرى ان يلم عظيم بال على ولا لا سليم وكقول ابي الطيب في التهنية بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت
والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله

انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي
للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر
ايام الشباب في اللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب
من نسيب اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اي
بين ما شبب به الكلام وبين المقصود وبهذا احترز عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص
هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان التخلص من المواضع الثلاثة التي ينبغي ان يتأنق
فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من
نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب
واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول
في قومس اسم مكان قومي وقد اخذت منا السرى اي اخذ منا اي اثر فينا ونقصنا والسرى مصدر سريت اذا سرت
ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما
جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطا المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي
ما بين القدمين والمهرية منسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق
والواحد اقود اي يقول في قومس قومي والحال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من
قوانا فقوله وخطا المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل على ما يتوهم
معقول يقول قولا أمطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن
التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه
اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب
العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل
لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه
حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم
في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة
العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا
الكلام

الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي ومن الاقتضاب ما يقرب
من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب
من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من
جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتي بلفظ اما بعد اي مهما يكن من
شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما يليق عليه المحققون من علماء البيان ان فصل
الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق
اليه فصل بينه وبين ذكر الله بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد
ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكنه فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا
اما خبر مبتدا محذوف اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعدما
ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير
لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر
قال ومن ذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول
الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث
الآخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان
يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه
السامع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام
اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة
فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي خليق اذا بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز
بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله اي فانت اهل الاعطاء ذلك الجميل والا
فاني عاذر اياك في هذا الموضع وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه
اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول ابي العلاء المعري بقيت بقاء
الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت
عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح

السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها
ومفرداتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما تقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها
وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعيد ووعد الى غير ذلك من
الخواتم التي لا يبقى للنفوس لتعبدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى
من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان لدرك
هذا النوع خفاء بالنسبة لبعض الاذهان حيث افتتح بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال
ذلك كقوله يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وتب
وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك
اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن
في غيره ولا تقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك للمتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة
وتفاصيل ذلك مما لا تفي بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد
ونظمه من الزوائد مع توزع البال وتشعب الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر
حوادث اورثت ملال الخاطر كلال لكن الله جلت حكمته وفق وفقنا للاتمام وحقق لنا الفوز بهذا المرام
والحمد لله ولي الانعام ومحسنا والفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين بمحروسة
هراة صانها الله عن الافات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة
بجانبه حوار زمان حماها الله عن اللأواء والآزم والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق
والصلوة على نبيه خير البرية وآله واصحابه ذوي النفوس الزكية

والصلوة على محمد سيد الانام وعلى آله واصحابه الكرام تم

وقع الفراغ عن هذه النسخة الشريفة على يدي الحقير الفقير محمد ... عفى الله عنه سنة وسبعين وثمانمائة

RAĞIP P.
Ka. N.
1255

١٢٥١
١٢٦٥

اعلم ان المخاطب بالنسبة الى الكلام الذي يلقي المتكلم اليه لا يخلو من اربعة احوال لكونه خالي الذهن وسائلا وعارفا ومنكرا لانه ان لم يتصور طرفيه فهو خالي الذهن وان تصورهما خاليا [illegible]
منه النقيضين فهو السائل وان حكم به فهو العارف وان حكم بنقيضه فهو المنكر ولكل من هذه الاربع حالتان احديهما ان يؤخذ فيها المخاطب على ما هي عليه والثاني ان يؤخذ فيه على خلاف
ما هو عليه بسبب امارات تقتضي ذلك فهذه ثمانية اقسام بحسب العقلية والكلام في الاربع وهي التي يؤخذ فيها المخاطب على ما هو عليه يسمى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر والكلام في الاربع
الباقية يسمى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وينبغي للبليغ ان يتكلم في الاربع الاول بحسب مقتضى الظاهر وفي الاربع الباقية بحسب خلاف الظاهر والاربع الباقية تنقسم الى اثنا عشر قسما
اذ كل منها يمكن ان يؤخذ على غير ما هو عليه وجوه ثلث بكونه غير ذلك المأخوذ مثلا العارف يمكن ان يؤخذ خاليا وسائلا ومنكرا وعلى هذا فصارت اقسام الاربع الباقية اثنا عشر فصار جميع
الاقسام ستة عشر بحسب العقلية لكن ارباب علم المعاني اسقطوا منها ما يؤخذ المخاطب فيه عارفا وذلك لانهم قالوا الكلام مع العارف به لا يفيده شيئا فلا يتكلم به فسقط
منها اربعة وبقي اثنا عشر ثلثة للذي اخذ فيه المخاطب على ما هو عليه وتسعة يؤخذ فيها المخاطب على خلاف ما هو عليه على ما هو مبين في هذا الجدول

اقسام العارف اربعة		اقسام خالي الذهن اربعة		اقسام السائل اربعة		اقسام المنكر اربعة	
العارف المأخوذ عارفا	العارف المأخوذ خاليا	الخالي المأخوذ عارفا	الخالي المأخوذ خاليا	السائل المأخوذ عارفا	السائل المأخوذ خاليا	المنكر المأخوذ عارفا	المنكر المأخوذ خاليا
العارف المأخوذ سائلا	العارف المأخوذ منكرا	الخالي المأخوذ سائلا	الخالي المأخوذ منكرا	السائل المأخوذ سائلا	السائل المأخوذ منكرا	المنكر المأخوذ منكرا	المنكر المأخوذ منكرا

سقط منها اربعة وهي التي اخذ المخاطب فيها عارفا لما مر من ان العارف لا يتكلم معه
والاربعة هذه بقي اثنا عشر ثلثة منها التي اخذ المخاطب فيها على ما هو عليه ينبغي ان يتكلم
معه على مقتضى الظاهر والثلثة هي هذه

العارف المأخوذ عارفا	السائل المأخوذ عارفا
الخالي المأخوذ عارفا	المنكر المأخوذ عارفا

الخالي المأخوذ خاليا	السائل المأخوذ سائلا	المنكر المأخوذ منكرا

وقد سمي هذه الثلثة بقوله وان كان المخاطب خالي الذهن [illegible]
واخراج الكلام على هذه الوجوه يسمى اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر

ومنها تسعة اخذ المتكلم فيها على خلاف ما هو عليه وينبغي ان يتكلم معه على خلاف مقتضى الظاهر والتسعة هي هذه

العارف المأخوذ خاليا	العارف المأخوذ سائلا	الخالي المأخوذ سائلا	المنكر المأخوذ سائلا	العارف المأخوذ منكرا	الخالي المأخوذ منكرا	السائل المأخوذ منكرا	المنكر المأخوذ خاليا	السائل المأخوذ خاليا
وقد سمي هذا القسم بقوله وقد ينزل العالم منزلة الجاهل [illegible] الظاهر	وقد سمي هذه الاقسام بقوله فينزل غير السائل منزلة السائل [illegible]			وقد سمي هذه الاقسام بقوله وقد يجعل غير المنكر كالمنكر [illegible] الاقسام		وقد سمي هذين القسمين بقوله [illegible] المنكر منزلة غير المنكر [illegible] كالمنكر		وكذلك ينزل [illegible] فقط وجعل السائل [illegible]

قوله لا سيما اسم مركب من السي وما والسي المثل اصله سوى قلبت الواو ياء وادغمت والاسم بعده يجئ مجرورا [illegible] وما زائدة ويجئ مرفوعا خبر مبتدا محذوف وهو هو اذا كان
ما موصولة ويجئ منصوبا على الاستثناء وهو الشائع بمعنى الا مع زيادة معنى [illegible] ولا سيما للاخراج ايضا ولكن باثبات ما هو ان فضل له كقول الكريم القوم لا سيما
زيد اي سيما زيد ابلغ من اكرامهم كذا في [illegible] شرح الهداية